



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

توظيف هيكل التمويل للحد من الهشاشة المالية

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

للمدة (2005-2019)

رسالة مقدمة الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالبة

آمال قحطان عزيز الحسيني

باشراف

أ.م.د. زينب مكي البناء

1442هـ

2021م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿أَمْزُوقَانْتُ أَنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ

قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٩﴾

صَلَّى اللَّهُ عَلَى الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة الزمر الآية ٩ ﴿٩﴾



الامداء

الى من لم تره عيني ولكنه ظل حاضرا في روحي . . . ابي الغالي

الى الشمعة التي ذابت كي تضئ حياتي و الجبل الذي انحنى كي

يرفعني . . . امي الحبيبة

الى من شاركني الالم والامل وسمت بقربه الحياة . . . زوجي العزيز

الى من زين الله بهم حياتي ابنائي . . . زهراء و محمد وعلي

إلى سندي وعضدي في الحياة . . . اختي الغالية



الباحثة

الشكر و العرفان

الحمد لله وحده له الشكر أولاً وأخراً على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، والحمد لله الذي تجلّى للقلوب بالعظمة واحتجب عن الأبصار بالعزة واقتدر على الأشياء بالقدرة، والصلاة والسلام على نبي الهدى محمد وعلى اله وصحبه المنتجبين اطهار اللهم صل عليهم اجمعين وسلم تسليماً كثيراً.

وأنا اضع اللمسات الاخيرة في هذه الدراسة لا يسعني الا ان اتقدم بخالص شكري وامتناني لمن قدم لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل وأخص بالذكر مشرفة الدراسة أ.م. د زينب مكّي البناء لما قدمته من توجيهات سديدة طول مدة البحث فقد كان لها الاثر الأكبر في اتمام هذه الرسالة . واتوجه بشكري وامتناني الى السيد عميد الكلية الاستاذ الدكتور علاء فرحان طالب والساده معاونين لرعايتهم لطلبة الدراسات العليا . وأتوجه بالشكر الجزيل الى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الأستاذ المساعد الدكتور كمال كاظم جواد والى كل اساتذتي الأعزاء لما أبدوه من اهتمام ونصح قيم . والى معاون الاداري لكلية الادارة والاقتصاد أ.م. د علي احمد فارس لجهوده المبذولة في اتمام هذه الدراسة كما أتوجه بالشكر الموصول الى اساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة هذا العمل المتواضع، ومناقشتهم وابدائهم ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم الطيبة. كما أتوجه بالشكر الى زميلاتي وتعاونهم معي خلال مدة الدراسة واخص بالذكر أولاً الدكتورة شيماء شاكر المياحي لما قدمته من مساعدة وما ابدت من نصح فجزاها الله خير الجزاء وانار دريها . وثانيا رفيقات دربي وأخواتي هالي الخفاجي وسجى الخفاجي . واتقدم بالشكر لعائلتي التي تحملت اصعب التحديات معي خطوة بخطوة ، أمي واختي ، زوجي العزيز وأولادي لا يسعني الا ان اتقدم بخالص امتناني لكم لصبركم معي طول مدة الدراسة .

أخيراً أتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من راجع هذه الدراسة علمياً ولغوياً وأبدى ملاحظات قيمة وفعالة عن هذه الدراسة .

بها الباحثة

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على كيفية توظيف هيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية للمصارف التجارية الخاصة , وقد اجريت الدراسة في قطاع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , اذ شملت عينة الدراسة عشر مصارف تمثلت في (مصرف بغداد , مصرف التجاري العراقي , مصرف الخليج التجاري , مصرف الأهلبي العراقي , مصرف الاستثمار العراقي , مصرف الشرق الأوسط , مصرف الموصل للتنمية والاستثمار , مصرف سومر التجاري , مصرف المتحد للاستثمار , مصرف الائتمان العراقي) بناءً على توفر البيانات لسلسلة زمنية امتدت من عام 2005 ولغاية عام 2019 . و تمثلت اهم المقاييس المستعملة في المؤشرات الأربعة لهيكل التمويل و خمسة مؤشرات لأنموذج Kida . و من اجل تحقيق هدف الدراسة و اختبار فرضيتها الرئيسية تم استخدام اختبار التباين و معامل الانحدار المتعدد وباستخدام أسلوب الحذف التراجعي (Backward) من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS.V22) . وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات لعل اهمها هو هناك تأثير طردي ذات دلالة احصائية بين التمويل بالديون و الهشاشة المالية في المصارف عينة الدراسة، و اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات كأن ابرزها ضرورة اهتمام المصارف باتباع اليات التحوط التقليدية و الحديثة التي تساعد في التخلص من الهشاشة , فضلا عن تطبيق انموذج كيدا لقياس الهشاشة المالية وتحديد مركزها المالي كون هذا الانموذج يساعد في التنبؤ بمستقبلها المالي و مدى امكانيتها على الاستمرار من خلال اتخاذ قرارات تمويلية سليمة .

المصطلحات الرئيسية / هيكل التمويل , مصادر التمويل , الهشاشة المالية , نماذج Z-Score

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
أ	الآية القرآنية	1
ب	الاهداء	2
ج	الشكر و العرفان	3
د	المستخلص	4
هـ - ز	قائمة المحتويات	5
ز-ح	قائمة الجداول	6
ط - ي	قائمة الاشكال	7
2-1	المقدمة	8
16-3	الفصل الاول : منهجية الدراسة و بعض الدراسات السابقة	
8-3	المبحث الاول : منهجية الدراسة	9
3	اولاً : مشكلة الدراسة	10
4	ثانياً : اهمية الدراسة	11
4	ثالثاً : فرضيات الدراسة	12
4	رابعاً : اهداف الدراسة	13
5-4	خامساً : مخطط الدراسة الفرضي	14
5	سادساً : مجتمع و عينة الدراسة	15
6	سابعاً : الحدود الزمانية	16
6	ثامناً : الاساليب الاحصائية المستخدمة	17
7	تاسعاً : اساليب جمع البيانات	18
8-7	عاشراً : مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة	19
16-9	المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة	20
12-9	اولاً : الدراسات العربية	21

15-13	ثانياً: الدراسات الأجنبية	22
16	ثالثاً: أوجه الافادة من الجهود المعرفية السابقة	23
16	رابعاً: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	24
66-17	الفصل الثاني : الجانب النظري للدراسة	
45-17	المبحث الاول : هيكل التمويل	20
17	توطئه	21
20-17	اولاً : مفهوم هيكل التمويل	22
26-20	ثانياً : مكونات هيكل التمويل	23
30-26	ثالثاً : مكونات هيكل التمويل المصرفي	
31 -30	العوامل المؤثرة في تحديد هيكل التمويل	24
35-32	رابعاً : سياسات التمويل	25
43-36	خامساً: النظريات المفسرة لهيكل التمويل	26
45-43	سادساً : مؤشرات هيكل التمويل	27
64-46	المبحث الثاني : الهشاشة المالية	28
46	توطئة	29
49-46	اولاً: مفهوم الهشاشة المالية	30
51-49	ثانياً : اسباب هشاشة المالية	31
53-51	ثالثاً: مراحل الهشاشة المالية	32
57-54	رابعاً : محددات الهشاشة المالية	33
59-57	خامساً : متطلبات تخفيض الهشاشة المالية	34
66-59	سادساً:- مؤشر قياس الهشاشة المالية	35
127-67	الفصل الثالث : الجانب العملي	
91-67	المبحث الاول : تحليل هيكل التمويل	36
109-92	المبحث الثاني : تحليل الهشاشة المصرفية	37
129-110	المبحث الثالث : اختبار الفرضيات	38
131-130	الفصل الرابع : الاستنتاجات و التوصيات	
131-130	المبحث الاول : الاستنتاجات	39

133-132	المبحث الثاني : التوصيات	40
152-134	قائمة المصادر	41
136-134	المصادر العربية	42
152-136	المصادر الاجنبية	43
	الملاحق	44

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	المصارف التجارية عينة الدراسة	6
2	بعض المفاهيم المتعلقة بهيكل التمويل	19
3	بعض المفاهيم المتعلقة بهشاشة المصارف	49
4	نماذج (Z-Score)	59
5	تصنيف الشركات حسب أنموذج Sherrord	65-64
6	نسبة التمويل بالأسهم العادية للمصارف التجارية عينة الدراسة	68
7	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة للمصارف التجارية عينة الدراسة	74
8	نسبة التمويل بالديون للمصارف التجارية عينة الدراسة	80
9	نسبة التمويل بالودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة	86
10	اختبار التباين لهيكل التمويل للمصارف عينة الدراسة	91
11	الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف بغداد	93
12	الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف التجاري العراقي	95
13	الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف الخليج التجاري	97-96

98	الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida للمصرف الاهلي	14
100-99	الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف الاستثمار العراقي	15
101	الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف الشرق الاوسط	16
103-102	الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	17
104	الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف سومر	18
106-105	الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف المتحد للاستثمار	19
107	الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف الائتمان العراقي	20
108	اختبار التباين لهشاشة المالية للمصارف عينة الدراسة	21
111	تحليل الحذف التراجعي لمصرف بغداد	22
113-112	تحليل الحذف التراجعي لمصرف التجاري العراقي	23
115-114	تحليل الحذف التراجعي لمصرف الخليج التجاري	24
116	تحليل الحذف التراجعي لمصرف الاهلي العراقي	25
118	تحليل الحذف التراجعي لمصرف الاستثمار العراقي	26
120	تحليل الحذف التراجعي لمصرف الشرق الاوسط	27
122	تحليل الحذف التراجعي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	28
124	تحليل الحذف التراجعي لمصرف سومر التجاري	29
126	تحليل الحذف التراجعي لمصرف المتحد للاستثمار	30
128-127	تحليل الحذف التراجعي لمصرف الائتمان العراقي	31
129	ملخص نتائج اختبار فرضية التأثير	32

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
5	مخطط الدراسة الفرضي	1
21	مكونات هيكل التمويل	2
27	مكونات هيكل التمويل المصرفي	3
33	تمويل الموجودات وفقا للسياسة المعتدلة	4
34	تمويل الموجودات وفقا للسياسة المجازفة	5
35	تمويل الموجودات وفقا للسياسة المحافظه	6
37	العلاقة بين مستويات الاقتراض وكلفة رأس المال	7
38	العلاقة بين مستويات الاقتراض وكلفة رأس المال	8
39	هيكل رأس المال الأمثل وقيمة المصرف	9
41	التسلسل الهرمي لمصادر التمويل	10
52	مراحل الهشاشة المالية	11
56	محددات الهشاشة المالية	12
73	نسبة التمويل بالأسهم العادية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)	13
78	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)	14
84	نسبة التمويل بالديون للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)	15
91	نسبة التمويل بالودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)	16
94	الهشاشة المالية لمصرف بغداد	17
96	الهشاشة المالية لمصرف التجاري العراقي	18
97	الهشاشة المالية لمصرف الخليج التجاري	19

99	الهشاشة المالية لمصرف الاهلي	20
100	الهشاشة المالية لمصرف الاستثمار العراقي	21
102	الهشاشة المالية لمصرف الشرق الاوسط	22
103	الهشاشة المالية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	23
105	الهشاشة المالية لمصرف سومر التجاري	24
106	الهشاشة المالية لمصرف المتحد للاستثمار	25
108	الهشاشة المالية لمصرف الائتمان العراقي	26

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	راس المال المدفوع للمصارف عينة الدراسة للمده (2019-2005)
2	اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمده (2019-2005)
3	الارباح المحتجرة للمصارف عينة الدراسة للمده (2019-2005)
4	اجمالي المطلوبات للمصارف عينة الدراسة للمده (2019-2005)
5	الودائع للمصارف عينة الدراسة للمده (2019-2005)
6	صافي الدخل قبل الضريبة للمصارف عينة الدراسة للمده (2019-2005)
7	حق الملكية للمصارف عينة الدراسة للمده (2019-2005)
8	الموجودات السائلة للمصارف عينة الدراسة للمده (2019-2005)
9	المطلوبات المتداولة للمصارف عينة الدراسة للمده (2019-2005)
10	الإيرادات للمصارف عينة الدراسة للمده (2019-2005)
11	النقدية للمصارف عينة الدراسة للمده (2019-2005)

المقدمة

يعدّ قياس هيكل التمويل والهشاشة المالية من المواضيع المهمة التي تخص كل انواع المنظمات وعلى وجه الخصوص القطاع المصرفي نظرا للدور الذي تمارسه المصارف في النشاط الاقتصادي الامر الذي جعل الاهتمام بهذا القطاع امرا بالغ الاهمية , و يعدّ هيكل التمويل من أهم القرارات التي تتخذها المصارف، وذلك لتأثيره المباشر في تحقيق أهدافها وممارسه أنشطتها المختلفة ، وهو يتعلق بالمفاضلة بين مصادر الأموال المتاحة سواء كانت أموال الملكية أو أموال الديون . و يشكل هيكل التمويل في القوائم المالية جانب المطلوبات في الميزانية العمومية ، حيث يتضمن حقوق الملكية (التمويل الداخلي) و المطلوبات طويلة الاجل (التمويل الخارجي) و المطلوبات المتداولة .

تعمل المصارف بمثابة وسطاء ماليين بين المدخرين و المقترضين مما يساعد على تحويل الأموال من طرف الى طرف آخر، ومع ذلك هذه الأنواع من العمليات ليست بسيطة جدا ويتضح ذلك من خلال اخفاقات العديد من المصارف على مر السنين و على هذا الأساس إن عدم استقرار المصارف مصدر قلق كبير بالنسبة لأي اقتصاد ويتجلى هذا القلق من عدم وجود التمويل الكافي بالوقت المناسب ، اذ لا تزال العديد من المصارف تعتمد على مصادر التمويل قصيرة الأجل لتمويل عملياتها على الأمد الطويل مما يجعلها تتأثر سلبا عند ظهور علامات الضائقة المالية . وان تمويل الموجودات غير السائلة من الودائع تحت الطلب يؤدي إلى هشاشة المصارف مما يجعل المصرف أكثر التزاما بانضباط السوق وأكثر مراقبة من المساهمين خشية أن ينعكس الوضع السلبي على رأس المال ويزيد من تكاليف جمع اموال جديدة .

وبسبب ارتفاع مخاطر المصارف خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2007 – 2008) وارتفاع نسبة تعرض أنظمتها للإفلاس أدى الى زيادة توجه الباحثين الى دراسة الهشاشة المالية فيما يخص عواقبها وتداعياتها ، وركزوا على ضرورة وجود أنظمة مصرفية آمنة وسليمة، ولكن الفشل الذي أصاب أغلب المصارف الكبيرة ، والذي أدى إلى انهيارها وخصوصا في أوقات الأزمات يمكن أن يكون فهما شاملا للهشاشة التي أصابت تلك المصارف، وبذلك لابد من التركيز ليس فقط على أوقات الأزمات وإنما على الصدمات الخارجية الفجائية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الشامل وغير المتوقع للمصارف، وعلى الرغم من أن الأبحاث السابقة قد بينت العديد من النتائج النظرية والتجريبية التي وفرت الأسس لفهم أسباب عدم الاستقرار إلا أن

التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية على وفق عوامل ومسببات جديدة جعلت هشاشة تلك الأنظمة أمراً غير مفاجئ فيما يخص المختصين والممارسين.

وقد انطلقت الدراسة من مشكلة مفادها هل يساهم هيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية فهي تعتبر من المواضيع الحيوية التي تحتاج الى متابعة ودراسة مستمرة لأثرها الكبير في نجاح عمل المصارف واستمراريتها . من هنا حاولت دراستنا ان تقدم حلاً مقبولاً للحيلولة دونما تعرض المؤسسات المالية وبالتحديد المصارف الخاصة الى وضع يجعلها مؤهلة للإعلان عن افلاسها , وهذا يتم من خلال توظيف هيكل تمويل تلك المصارف لتوفير السيولة اللازمة مما يضمن عدم تعرضها للضائقة المالية , وهذا لا يتم الا بعد توفير الموجودات النقدية اللازمة و القابلية الكافية للدين للجوء اليه عند الحاجة فضلاً عن الحاجة الى الادارة الكفوءة .

ولغرض الاحاطة بالموضوع قسمت الدراسة الى اربع فصول تناول الاول منها منهجية الدراسة في مبحثه الاول اما المبحث الثاني تناول بعض الدراسات السابقة , اما الفصل الثاني فقد خصص لتوضيح الجانب النظري لمتغيرات الدراسة على وفق مبحثين تطرق الاول الى الجانب النظري لمتغير هيكل التمويل , في حين خصص المبحث الثاني للجانب النظري لمتغير الهشاشة المالية.

وركز الفصل الثالث على الجانب التطبيقي للدراسة من خلال التحليل المالي الذي قسم الى مبحثين اختص الاول منها بتحليل مؤشرات هيكل التمويل و الثاني بتحليل مؤشر الهشاشة المالية , اما المبحث الثالث فقد تضمن اختبار الفرضيات لمتغيرات الدراسة .

في حين خصص الفصل الرابع للاستنتاجات في مبحثه الاول و التوصيات التي توصلت اليها الدراسة في المبحث الثاني .

الفصل الأول

منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

المبحث الاول :- منهجية الدراسة

المبحث الثاني:- بعض الدراسات السابقة



المبحث الاول منهجية الدراسة

توطئة

يتناول هذا المبحث تحديد منهجية الدراسة التي تعد الاطار الذي يضمن خطة الدراسة ورؤى الباحثة فيما يخص المشكلة وكيفية الاجابة عما يطرح من اشكاليات معرفية و تطبيقية متعلقة بالظاهرة المدروسة والعلاقة بين متغيراتها , وعلية فأن تحقيق الاهداف المرجوة من الدراسة تحدها المنهجية الموضوعية لهذا الغرض عبر مجموعة من الفقرات وعلى النحو الآتي :

اولاً : مشكلة الدراسة

تعتمد الية عمل المصارف على اموال الغير في تمويل موجوداتها بالدرجة الاساس و توفير السيولة في ظل الظروف الطبيعية , لذا منحها ذلك تنوع في مصادر التمويل , فالجمهور ينظر الى المصارف على انها مصدر لتوفير ما يحتاجونه من السيولة في حين أنها معرضه للهشاشة نتيجة تعرضها للازمات المالية التي تجعل مستقبل تلك المصارف عرضة للإفلاس و تعاني المصارف العراقية اليوم من العديد من المشاكل أهمها انخفاض قيمتها السوقية بشكل مستمر نتيجة لتعثر أدائها أو عدم ادارتها لهيكل التمويل ومن هنا تتبلور مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيس :-

هل يساهم هيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية ؟

وينبثق من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية :

- 1- هل تعاني المصارف عينة الدراسة من الهشاشة ؟
- 2- هل يساهم التمويل بالأسهم العادية في الحد من الهشاشة المالية ؟
- 3- هل يساهم التمويل بالأرباح المحتجزة في الحد من الهشاشة المالية ؟
- 4- هل يساهم التمويل بالديون في الحد من الهشاشة المالية ؟
- 5- هل يساهم التمويل بالودائع في الحد من الهشاشة المالية ؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية ما تقدمه للعينة المبحوثة فالدراسة ركزت على متغيرين هما هيكل التمويل و الهشاشة المالية . وهي توليفة جديدة من دلائلها , عدم وجود دراسة تثبت هذا التوجه في المصارف التجارية عينة الدراسة و تعالج هذه الدراسة مشكلات واقعية و فعلية تتطلب ايجاد حلول محددة عبر تعريف مجالس ادارات المصارف بأدوارهم و مسؤولياتهم في وضع الحلول اللازمة للحد من الهشاشة الذي يتعرض لها المصرف عبر توظيف هيكل التمويل .

ثالثاً : فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على جملة فرضيات تجسد الاهداف المراد تحقيقها و التي يمكن توضيحها بالاتي :

- ❖ الفرضية الرئيسية الاولى: تتباين المصارف عينة الدراسة سياستها لهيكل التمويل .
- ❖ الفرضية الرئيسية الثانية : تتباين المصارف عينة الدراسة في تعرضها للهشاشة المالية.

- ❖ الفرضية الرئيسية الثالثة : لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية.

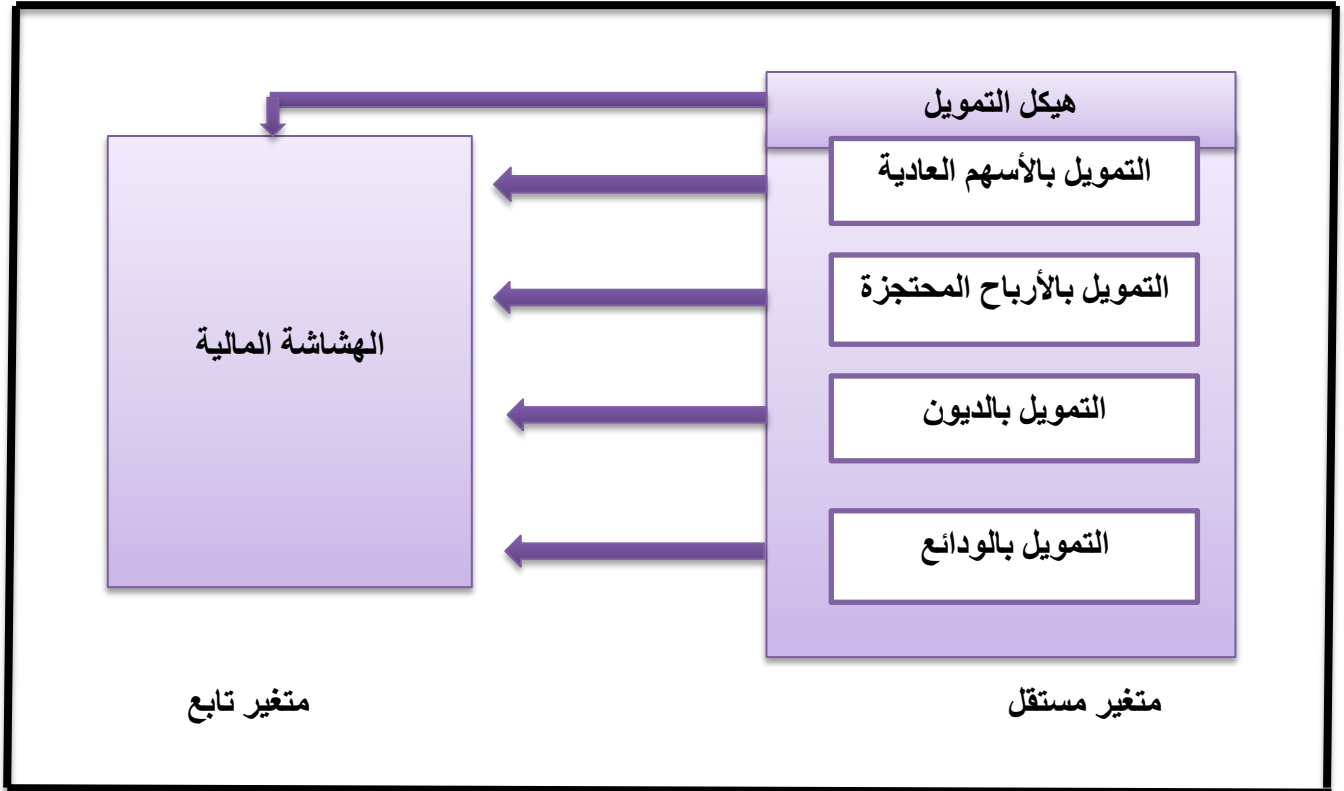
رابعاً : أهداف الدراسة

الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من توظيف هيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة وذلك في ضوء معضلة الدراسة و أهميتها و بشكل اكثر تحديدا سعت هذه الدراسة الى ما يأتي :

- 1- دراسة واقع حال هيكل التمويل في بعض المصارف والخروج بنتائج وتوصيات تساعد هذه المصارف فيها لإدراك طبيعة العلاقة بين مكونات الهيكل التمويلي و الهشاشة المالية.
- 2- تحليل مستوى الهشاشة المالية في المصارف عينة الدراسة .
- 3- معرفة طبيعة التأثير بين متغيرات الدراسة باستخدام المؤشرات المالية لتحليل واقع المصارف وقياسه .
- 4- التعرف على الاطر والمفاهيم العلمية لهيكل التمويل و الهشاشة المالية و ما تحويه من سياسات مؤثرة.

خامساً : مخطط الدراسة الفرضي

يُعدُّ مخطط الدراسة رسماً توضيحياً للموضوعات قيد الدراسة وعلاقات التأثير بين مكوناتها لغرض تحديد الأطر الفكرية والمعرفية التي يجب دراستها، فإن المتغير الرئيس الأول لمخطط الدراسة الفرضي والمتمثل بهيكل التمويل (المتغير المستقل)، أما المتغير الثاني في المخطط الفرضي للدراسة فهو الهشاشة المالية (المتغير التابع)، كما موضح في الشكل .



شكل (1) مخطط الدراسة الفرضي

المصدر : اعداد الباحثة

سادساً : مجتمع و عينته الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتكون من (25) مصرفاً , وقد اختير منها عينة قصدية (10) مصارف تمثل عينة الدراسة حسب توفر البيانات و المبينة في الجدول (1) , تمثلت في (مصرف بغداد , مصرف التجاري العراقي , مصرف الخليج التجاري , مصرف الأهلي العراقي , مصرف الاستثمار العراقي , مصرف الشرق الأوسط , مصرف الموصل للتنمية والاستثمار , مصرف سومر التجاري , مصرف المتحد للاستثمار , مصرف الائتمان العراقي) , وتم اختيار هذه المصارف لمجموعة من الاسباب هي :

- 1 – مواصلة المصارف لأنشطتها و عملياتها المتنوعة و أن تكون مدرجة و مستمرة التداول في السوق المالي العراقي عبر مدة الدراسة .
- 2 – نشر البيانات المالية للمصارف و المتمثلة بكشف الميزانية العمومية و كشف الدخل السنوية بانتظام في مدة الدراسة .

سابعاً : الحدود الزمانية

المدة الزمنية لاختبار الدراسة تشتمل على خمس عشرة سنة امتدت من 2005 ولغاية 2019 , جمعت عنها البيانات اللازمة لتحليل المصارف عينة الدراسة , و مبرر اختيار هذه المدة يعود لصلاحية واكتمال بيانات المصارف عينة الدراسة .

الجدول (1)

المصارف التجارية عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال عند التأسيس
1	بغداد	1992	100.000.000
2	التجاري العراقي	1992	150.000.000
3	الخليج التجاري	1999	600.000.000
4	الأهلي العراقي	1995	400.000.000
5	الاستثمار العراقي	1993	100.000.000
6	الشرق الأوسط	1993	400.000.000
7	الموصل للتنمية والاستثمار	2001	1.000.000.000
8	سومر التجاري	1999	400.000.000
9	المتحد للاستثمار	1994	1.000.000.000
10	الانتمان العراقي	1998	200.000.000

المصدر:- اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المنشورة في هيئة الاوراق المالية

ثامناً : الاساليب الاحصائية المستخدمة

تم استعمال مجموعة من الاساليب الاحصائية لتحليل البيانات مثل التباين و الانحدار المتعدد بأسلوب الحذف التراجعي , وتم اختبار الفرضية و قياسها عن طريق البرنامج الاحصائي (SPSS v.22) و (Microsoft Excel) .

تاسعاً : أساليب جمع البيانات

اعتمدت الباحثة على اساليب عدة لجمع المعلومات والبيانات للدراسة الحالية ولغرض اكمال الجانب النظري والعملي كالآتي :-

أ – الجانب النظري

اعتمدت الباحثة في تأطير الجانب النظري على مجموعة من المصادر المتوفرة ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي تمثلت بالكتب و الاطاريح و البحوث والدراسات العربية و الاجنبية , فضلا عن استعمال شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) بهدف اغناء الجانب النظري.

ب - الجانب العملي

جمعت الباحثة البيانات من التقارير المالية السنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية و هيئة العراق للأوراق المالية , بعد مراجعة ما توافر من تلك البيانات في المواقع الرئيسية للمصارف التجارية على شبكة المعلومات الدولية . اعتمدت الباحثة على بيانات الكشوفات المالية اهمها (الميزانية العمومية و كشف الارباح والخسائر) المسموح بها من المصارف التجارية عينة الدراسة.

عاشراً : مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة

ركزت الدراسة على استعمال مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة , وتم التطرق اليها في الجانب النظري لغرض بيان علاقتها بالهشاشة المالية للمصارف التجارية , وان مؤشرات التحليل المعتمدة لأغراض التطبيق سيتم ايجازها كالآتي:

1- مؤشرات هيكل التمويل

أستند البحث في التحليل المالي لقياس المتغير المستقل المتمثل بـ (هيكل التمويل) على اربعة مؤشرات مالية هي: (العامري , 2010 : 476) .

أ – نسبة التمويل بالأسهم العادية = (رأس المال المدفوع/ اجمالي الموجودات) × 100 %

ب – نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة = (الارباح المحتجزة/ اجمالي الموجودات) × 100 %

ج – نسبة التمويل بالديون = (المطلوبات/ اجمالي الموجودات) × 100 %

د – نسبة التمويل بالودائع = (الودائع/ اجمالي الموجودات) × 100 %

2 – مؤشرات الهشاشة المالية

أما المتغير التابع المتمثل بـ (الهشاشة المالية) فيتم قياسه بواسطة (Z-Score) وسوف يعتمد على استخدام نموذج (Kida1980) حيث يتم حساب (z) بواسطة المعادلة الآتية (1980:513, kida):

$$Z = -1.042X1 - 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463X4 + 0.271X5$$

إذ إن :-

X1 = صافي الدخل / إجمالي الموجودات .

X2 = مجموع حقوق الملكية/ المطلوبات .

X3 = الموجودات السائلة/ المطلوبات المتداولة .

X4 = الأيرادات/ إجمالي الموجودات .

X5 = النقدية/ إجمالي الموجودات .

المبحث الثاني الدراسات السابقة

توطئة

يهدف هذا المبحث الى عرض أبرز الجهود المعرفية السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية , التي تشكل ضرورة في البحث العلمي عموما , واسهامها في رسم الأطر الهيكلية للموضوع خصوصا لدراسته الكثير من الحقائق المعرفية , لذلك اصبح لزاما تعزيز النواحي المعرفية و بلورة أبعاد مشكلة الدراسة بما تناولته بعض الدراسات التطبيقية من التحليل والاختبار بغرض الافادة منها في اثراء الجانب العلمي للدراسة الحالية . وبذلك يتم استعراض بعض الجهود المعرفية السابقة لمتغيرات الدراسة وكما يأتي .

أولا : الدراسات العربية

1 - (مجيد ، 2019)	
أثر هيكل التمويل في القيمة السوقية للمصارف التجارية عبر مؤشرات الربحية	عنوان الدراسة
استخدمت الدراسة عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (8) وللمدة من 2004-2016	عينة الدراسة
ارتباط بيرسون والانحدار البسيط والمتعدد وتحليل المسار (Path Analysis) , ومن خلال مخرجات البرنامج الإحصائية الخاصة بالحاسبة الالكترونية ومنها البرنامج الإحصائي (Spss-V2) و (Amos V.23) وبرنامج (Excel 2010) لتحليل تلك العلاقات وبيان الارتباط والأثر بين المتغيرات المعتمدة في الدراسة .	الاساليب الاحصائية المستخدمة
هدفت الدراسة إلى قياس أثر هيكل التمويل في القيمة السوقية للمصارف التجارية من خلال مؤشرات الربحية وتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات في المصارف التجارية.	هدف الدراسة

نتائج الدراسة	يوجد أثر ذو دلالة معنوية لهيكل التمويل في القيمة السوقية من خلال مؤشرات الربحية ما عدا معدل العائد على الودائع.
---------------	---

2-دراسة (جنيعر ، 2019)	
عنوان الدراسة	قرارات هيكل التمويل و إنعكاسها على الأداء المالي
عينة الدراسة	استخدمت الدراسة عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والبالغ عددها 6 مصرف للمدة 2009 -2018 .
الاساليب الاحصائية المستخدمة	تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية SPSS في اجراء الاختبارات الاحصائية والتي شملت ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي البسيط.
هدف الدراسة	يتجسد الهدف الاساسي للدراسة في دراسة انعكاس مكونات التمويل على مستويات الربحية و السيولة و جانب الامان للمصارف التجارية و عليه امكانية تحقيق الاداء المالي الكفوء الذي يمثل ميزة تنافسية .
نتائج الدراسة	كشفت الدراسة عن وجود اختلال في قرارات التمويل سببت ضعف في ادارة الاموال واستخداماتها لدى المصارف التجارية عينة الدراسة كما ان وجود نسب كبيرة من النقد الفائض التي تحتفظ بها المصارف سببت انخفاض كبير في معدل صافي الارباح .

3- (الجبوري ، 2019)	
عنوان الدراسة	هيكل التمويل وأثره في الأداء المالي مقاساً بمؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA)
عينة الدراسة	استخدمت الدراسة عينة عشوائية من ثلاثة قطاعات بواقع خمس شركات لكل قطاع (2018-السياحية والمصرفية والصناعية) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

للمدة من(2004	
تحليل الانحدار البسيط والمتعدد .	الاساليب الاحصائية المستخدمة
تسعى الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين هيكل التمويل والأداء المالي مقاساً بمؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA)	هدف الدراسة
لقد توصلت الدراسة الى محدودية معظم الشركات عينة الدراسة في الحصول على القروض طويلة الاجل إذ بلغت نسبتها صفرأ في بعض الشركات.	نتائج الدراسة

4- دراسة (حسين و اخرون ، 2019)	
تعزيز الكفاءة المالية في ظل معايير (IFRS) للحد من الهشاشة المالية	عنوان الدراسة
استخدمت الدراسة عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها 20 مصرف للمدة 2013- 2018	عينة الدراسة
تحليل الانحدار البسيط	الاساليب الاحصائية المستخدمة
تهدف الدراسة البحث إلى اختبار تأثير تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في العلاقة بين الكفاءة المالية والهشاشة المالية في القطاع المصرفي العراقي.	هدف الدراسة
تؤثر الكفاءة المالية العالية في خفض مستويات الهشاشة المالية، ويقيد هذا التأثير ويقل في ضوء تبني (IFRS)، وأن هذا التقيد في التأثير يظهر بصور أكثر وضاحاً خلال فترة الازمة، في حين لا يظهر ضمن فترات ما قبل الازمة المالية وما بعدها.	نتائج الدراسة

5-دراسة (الجبوري ، 2017)	
عنوان الدراسة	توظيف المرونة المالية في الحد من هشاشة المصارف من خلال إدارة المخاطر
عينة الدراسة	استخدمت الدراسة عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (11) مصرفاً للمدة 2005-2015
الاساليب الاحصائية المستخدمة	تمثلت في معامل التأثير (B) و اختبار (C.R) ومستوى المعنوية (P.Value) , فضلا عن اختبار (Chi-Square) ومن خلال مخرجات البرامج الاحصائية الخاصة بالحاسبة الالكترونية و منها البرنامج الاحصائي (spss-V 18) و(AMOS) و برنامج (Excel2010) لتحليل تلك العلاقة وبيان الأثر بين المتغيرات المعتمدة في الدراسة .
هدف الدراسة	تسعى الدراسة الى التعرف على مدى ممارسة المصارف التجارية للمرونة المالية وادارة المخاطر المصرفية للحد من هشاشة المصارف .
نتائج الدراسة	قدرة المصارف على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق مستويات مقبولة من العائد لأغلب المصارف سواء كان على مستوى الموجودات ام حق الملكية جاء نتيجة اعتمادها سياسة مالية مرنة جعلتها افضل من المصارف الاخرى .

ثانياً : الدراسات الاجنبية

1- دراسة (Vazquez , 2012)	
Bank Funding Structures and Risk. هياكل التمويل المصرفي والمخاطر.	عنوان الدراسة
استخدمت الدراسة 11000 بنك في الولايات المتحدة وأوروبا للمدة من 2001-2009	عينة الدراسة
تحليل الانحدار البسيط	الاساليب الاحصائية المستخدمة
تهدف الدراسة الى تحليل تطور هياكل التمويل المصرفي في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية وتدرس الآثار المترتبة على الاستقرار المالي.	هدف الدراسة
اثبتت الدراسة أن البنوك ذات هيكلية السيولة الأضعف والرافعة المالية الأعلى في فترة ما قبل الأزمة كانت أكثر عرضة للفشل بعد ذلك. تزداد احتمالية فشل البنك أيضاً مع المخاطرة المصرفية.	نتائج الدراسة

2- دراسة (ABITI & ADZRAKU, 2012)	
The Impact of Financing Structure and Macroeconomic Variables on Profitability of listed Ghanaian banks تأثير هيكل التمويل ومتغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الغانية المدرجة	عنوان الدراسة
استخدمت الدراسة جميع المصارف المدرجة في بورصة غانا وكان عددها (7) مصرفاً	عينة الدراسة

للمدة من 2000 إلى 2010 .	
تحليل الانحدار المتعدد .	الاساليب الاحصائية المستخدمة
الهدف الرئيس من الدراسة هو للتحقيق في تأثير هيكل التمويل ومتغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك المدرجة في غانا.	هدف الدراسة
ان هيكل التمويل في المصارف الغانية يشير الى اكثر من 70% من الديون قصيرة الاجل واقل من 9% الديون طوية الاجل , وبالتالي فان تأثير هيكل التمويل و متغيري الاقتصاد الكلي على ربحية المصارف الغانية المدرجة هو تاثير الدين قصير الاجل بشكل ايجابي اما الدين طويل الاجل يؤثر سلبا على الربحية .	نتائج الدراسة

3- دراسة (Iftikhar, 2015)

Financial Reforms and Financial Fragility الإصلاحات المالية والهشاشة المالية	عنوان الدراسة
استخدمت الدراسة عينة تتكون من (779) مصرفاً من 76 دولة متقدمة وناشئة للمدة من 2001-2005 .	عينة الدراسة
الانحدار و مصفوفة الارتباط والاحصاءات الوصفية المتمثلة بمقاييس النزعة المركزية و مقاييس التشتت.	الاساليب الاحصائية المستخدمة
الهدف الرئيسي من الدراسة هو التحقيق في الروابط بين الإصلاحات المالية (ومكوناتها) والهشاشة المالية في القطاع المصرفي.	هدف الدراسة
لقد توصلت الدراسة الى أن الإصلاحات المالية والتحرير المالي يعززان بشكل كبير من	نتائج الدراسة

احتمالية الهشاشة المالية في حين أن اللوائح والإشراف المصرفي القوي لهما علاقة عكسية مع الهشاشة المالية. توضح نتائج هذه الدراسة أيضاً أن التأخر في نمو القروض والبطالة يساهمان في تعزيز الهشاشة المالية في حين أن نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات ، والسجل الطبيعي لإجمالي الموجودات وحصّة البنوك الأجنبية تقلل من الضعف المالي..	
---	--

4- دراسة (Ashraf et al ,2016)

Financial fragility of banks, ownership structure and income diversification.	عنوان الدراسة
الهشاشة المالية للمصارف، هيكل الملكية وتنوع مصادر الدخل.	
استخدمت الدراسة النظام المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي اذا بلغت حجم العينة 134 مصرفاً تجاري للمدة من 2000-2011 .	عينة الدراسة
تم استخدام اختبار (Breusch and Pagan (1980) لمضاعف Lagrange مع الفرضية الصفرية القائلة بأن التباين في مصطلح الخطأ عبر البنوك يساوي صفراً وأن $Var(u_i) = 0$ يتم إجراء اختبار Wald أيضاً لاختبار الأهمية المشتركة لمعاملات النموذج.	الاساليب الاحصائية المستخدمة
تسعى الدراسة الى كشف العلاقة بين هيكل الملكية و تنوع الدخل وعلاقتهامها بالهشاشة المالية في المصارف .	هدف الدراسة
اثبتت الدراسة ان هيكل الملكية يؤثر سلباً على عدم استقرار النظام المالي المصرفي عندما يتركز في عدد قليل من المساهمين , وهذا يعود الى الرقابة الصارمة على النظام و صعوبة الموافقة على المشاركة مع عدد اكبر من المساهمين مما ينتج عنه زيادة المخاطر .	نتائج الدراسة

ثالثاً : أوجه الافادة من الجهود المعرفية السابقة

الجهود المعرفية مثلت المنهل الذي استفادت منه الباحثة في توسيع نطاق ادراكه وافاق تفكيره , ويمكن تلخيص الاستفادة من الجهود المعرفية السابقة في المجالات الاتية :

1- الاطلاع على منهجية الدراسات السابقة وتسلسل فقراتها مما يسهل الطريق أمام الباحثة في بناء البنية الاجرائية للدراسة الحالية.

2 - الاطلاع على وسائل التحليل المالي والاحصائي المستخدمة في الدراسات السابقة والافادة منها في الجانب التطبيقي للدراسة الحالية .

3 - الاستفادة من النتائج التي توصلت اليها تلك الدراسات و ما أوصت به للاستفادة منها في الدراسة الحالية .

4- الاطلاع على المصادر المستخدمة في الجانب النظري للدراسات السابقة واستخدام بعضها في تعزيز الجانب الفكري و المفاهيمي للدراسة الحالية .

رابعاً : اهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1- تعد الدراسة الحالية منظوراً متكاملاً يوضح هيكل التمويل و الهشاشة التي يعاني منها المصارف العراقية وهذا مالم تتطرق إليه دراسة سابقة .

2- تميزت الدراسة الحالية بالمدة الزمنية التي تم تغطيتها , اذا قامت الباحثة بقياس و تحليل مؤشرات هيكل التمويل و الهشاشة في المصارف التجارية عينة الدراسة المختارة و للمدة التي امتدت من 2005- 2019 وما تحملها من احداث مؤثرة في نشاط المصارف كانهخفاض اسعار النفط , و احداث الحرب على عصابات داعش و تداعياتها في محاولة لدراسة مشكلة الدراسة واثبات فرضياته .

3- اهتمت الدراسة بدراسة متغيراتها في المصارف التجارية بغية تحديدها والعمل على تطويرها مستقبلاً .

الفصل الثاني

الجانب النظري لهيكل التمويل
و الهشاشة المالية

المبحث الاول - : هيكل التمويل

المبحث الثاني - : الهشاشة المالية



توطئة

فرضت التطورات الاقتصادية الكبيرة في العقدين الاخيرين تقدماً ملحوظاً في مفهوم وظيفة التمويل , اذا اصبح ضرورة ملحة مقابل التحديات المتزايدة التي تواجه مختلف منشآت الاعمال والتي جعلت من الواضح ان بقاء المنشأة واستمرارها يعتمد بالأساس على كفاءتها في اتخاذ القرارات المهمة و منها قرار التمويل , وعليه يطرح هذا المبحث اهم آراء الباحثين حول مفهوم هيكل التمويل , واهم مصادره و السياسات المتبعة مع التركيز على المؤسسات المصرفية و ابرز العوامل المؤثرة في التمويل.

اولاً : مفهوم هيكل التمويل : Concept of the Financial Structure

يعد هيكل التمويل من أهم القرارات التي تتخذها المصارف ، وذلك لتأثيره المباشر في تحقيق أهدافها الاستراتيجية بعيدة المدى، والذي تروم فيه المصارف للوصول إلى تعظيم ثروة المالكين من خلال اختيار هيكل التمويل الامثل و يتم تحقيقه عندما تكون كلفة التمويل في حدّها الأدنى. لهذا يبقى خيار التمويل من اهم القرارات التي تتخذها الادارة المالية في المصارف (46: 2001, Johnson).

و يعرف قاموس Webster التمويل بأنه (النظام الذي يشمل تداول الأموال ، ومنح الائتمان ، واختيار الاستثمارات ، وتوفير التسهيلات المصرفية) (Paramasivan & Subramanian : 1 : 2009), وعرفه (Fabozzi et al, 2010:1) بأنة الحصول على الاموال من المصادر المختلفة و حسن استخدامها من قبل الافراد و الحكومات و المصارف في عملياتها .

ويعدّ التمويل علم ادارة الأموال و فنّها. على المستوى الشخصي ، يهتم التمويل بقرارات الأفراد بشأن مقدار ما ينفقونه من أرباحهم ، ومقدار ما يوفره ، وكيفية استثمار مدخراتهم. في سياق الأعمال التجارية و يشمل التمويل أنواع القرارات نفسها ، كيف تجمع المصارف الأموال من المستثمرين ، وكيف تستثمر المصارف الأموال لتحقيق الارباح ، وكيف تقرر ما إذا كانت

ستعيد استثمار الأرباح في الأعمال التجارية أو توزعها على المستثمرين (2012:508 , Gitman & Zutter).

و تشير الدراسات إلى ان هناك مصدرين رئيسيين للتمويل هما حق الملكية و الاقتراض , ويشير التمويل بحق الملكية إلى الأموال المقدمة والمملوكة من قبل المساهمين مثل (الاسهم العادية , الارباح المحتجزة). أما التمويل المقترض فيتمثل بالأموال المقترضة مثل (القروض طويلة الاجل و قصيرة الاجل , او اصدار السندات) (الزبيدي , 2008: 48).

و تجدر الإشارة هنا الى ان معظم أدبيات الادارة المالية لا تميز بين هيكل التمويل و هيكل رأس المال فمنها من اشار الى هيكل رأس المال بأنه مزيج الديون طويلة الأجل وحقوق الملكية الذي تحتفظ به المصرف (Jehan , 2001:47) . و عرف ايضا بأنه مزيج من الديون طويلة الاجل و الملكية التي تستخدمها المصارف لتمويل أعمالها وان هيكل رأس المال يكون متغير في المصرف وليس ثابت بما يحقق المعدل الموزون لكلفة رأس المال في أدنى حد (3: 2008 , al, Ross et .). و منهم من أشار لهيكل رأس المال على أنه مزيج من الأوراق المالية المختلفة . و قد يكون هيكل رأس مال المصرف 100 ٪ ملكية او قد يكون مزيج من الديون (الاقتراض) و الملكية , و يشكل اختيار المزيج الأمثل بين الدين و الملكية جزءاً من اتخاذ قرار هيكل رأس المال فضلاً عن قرار الاستثمار للمصرف (Brealey et al, 2011:4) . و لذلك يمكن تعريفه بأنه اجمالي مصادر التمويل طويلة الأجل (Gitman & Zutter , 2015:50).

ومن المفاهيم السابقة نجد ان هيكل رأس المال يمثل مزيج من التمويل الممتمك و التمويل المقترض طويل الأجل التي يستخدمها المصرف في عمليات تمويل الموجودات والاستثمارات .

لذلك فإن مصطلح هيكل التمويل يختلف عن مصطلح هيكل رأس المال في أن الأول يمثل كيفية قيام المصرف بتمويل موجوداتها المختلفة عبر مصادر التمويل طويلة الأجل وقصيرة الأجل (Jiang, 2008:6) . وبالنسبة للثاني فإنه يمثل التمويل الدائم المتكون من القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية ويستبعد منه أنواع الائتمان قصير الأجل جميعها وبهذا فإن هيكل رأس المال يعد جزءاً من هيكل التمويل (Kulkarni & Chirputkar, 2014 :437).

إنّ الهدف الأساسي من هيكل التمويل هو التقليل من التكلفة الاجمالية للتمويل وتعظيم العائد وربحية السهم وعليه تعظيم قيمة المنشأة (Nenu et al, 2018:1).

وهنا لابد من الإشارة الى انه سوف يعتمد على مفهوم هيكل التمويل وذلك لأهمية مصادر التمويل المقترضة (طويلة الأجل و قصيرة الأجل) و التمويل الممتلك.

وقد تناول عدد من الكتاب الباحثين و ذوي الاختصاص مفاهيم مختلفة لهيكل التمويل , و كما مبينة في الجدول (2)

الجدول (2)

بعض المفاهيم المتعلقة بهيكل التمويل

المصدر	المفهوم
(هندي، 2007: 527)	هو تشكيلة مصادر الأموال الطويلة و القصيرة الأجل التي يحصل عليها المصرف بهدف تمويل استثماراته.
(Jiang,2008:6)	هو مزيج من الديون طويلة الأجل و قصيرة الاجل و حقوق الملكية الذي تم بواسطتها تمويل موجودات المصرف .
(النعيمي و التميمي , 2009 :349)	هو جانب المطلوبات، و حقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية، وهو الأسلوب الذي يتم عن طريقة تمويل موجودات المصرف والذي يتضمن المديونية قصيرة الأجل (المطلوبات المتداولة) و المديونية طويلة الأجل (المطلوبات طويلة الأجل) و حقوق الملكية.
(شاكرا، 2012:106)	هو مصطلح يرتبط بالجانب الأيسر للميزانية العمومية لأي منشأة، وهو يشير الى خليط من المكونات التفصيلية معبرة عنها في صورة نسب مئوية لمصادر تمويل مختلفة، والتي تم الحصول عليها لتمويل الجانب الأيمن للميزانية المتمثل باستثمارات المصرف .
(البرزنجي، 2014: 26)	هيكل التمويل الأمثل هو الذي يتيح توفير الأموال اللازمة للاستثمار بتكلفة مناسبة.
(Keown et al,2014:4)	مزيج من جميع مصادر التمويل التي تظهر على الجانب الأيسر من الميزانية العمومية

هو اداة مالية لتحديد كيفية قيام المصارف باختيار التمويل الأمثل .	(Foyeke et al,2016:58)
نسبة الدين و حق الملكية في جانب المطلوبات من الميزانية العمومية .	(Soufeljil et al,2017:1)

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكورة

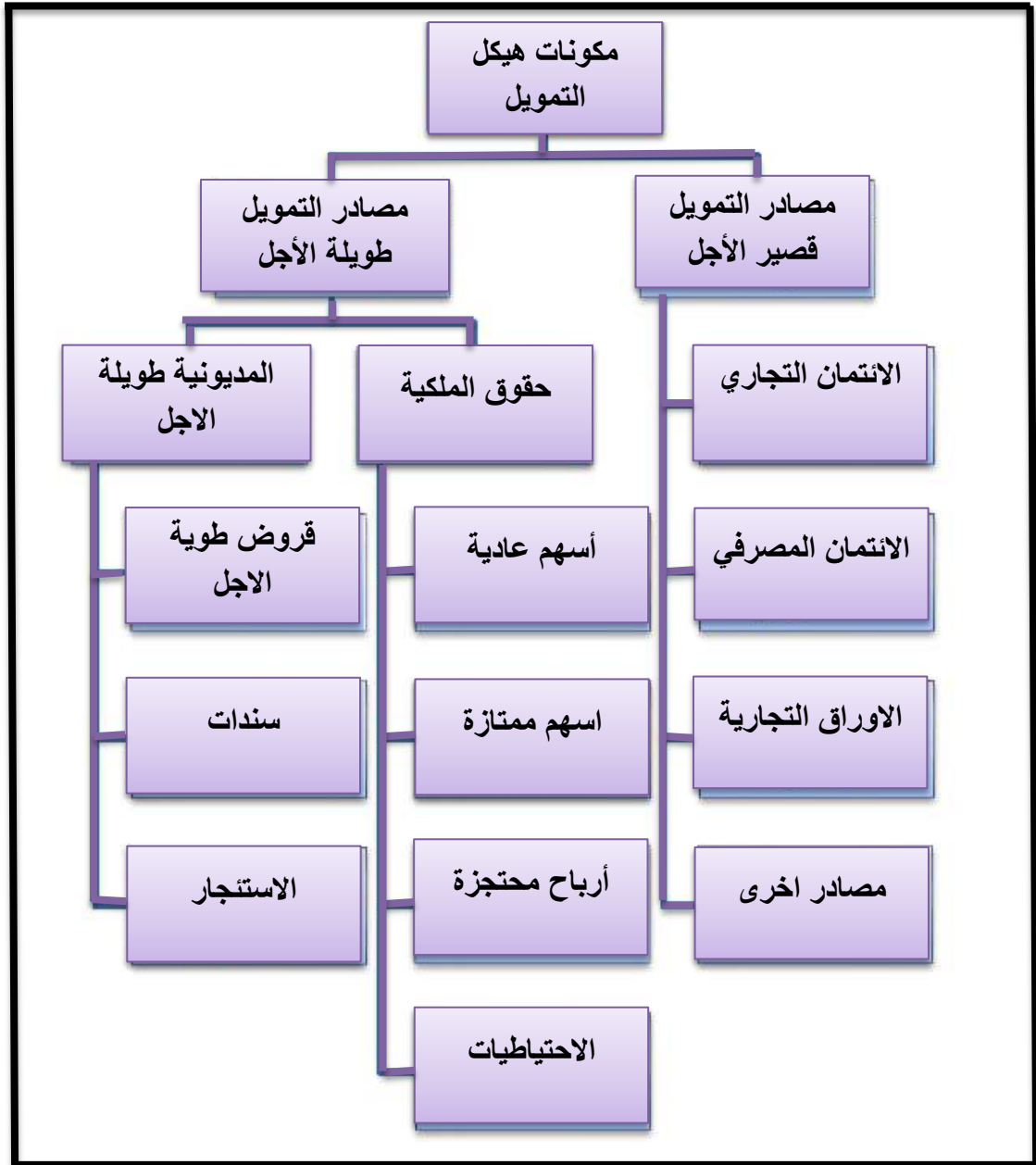
في ضوء التعريفات المشار اليها في الجدول نلاحظ ان هناك اجماعاً و اتفاقاً على ان هيكل التمويل هو كافة مصادر التمويل باختلاف أنواعها المختلفة (أموال ملكية واقتراض) وبأجلها المختلفة (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) بعبارة اخرى يشير إلى الجانب الأيسر من الميزانية العمومية التي بموجبها يتم تمويل الموجودات.

ثانياً : مكونات هيكل التمويل : Components of Financial Structure

من الوظائف الرئيسية للشركات هي التخطيط لهيكلها المالي وقت الضرورة لجمع المال لتمويل الاستثمارات .لذلك لا بد من تحديد الاحتياجات اللازمة لعملية التمويل وهذا يشمل التخطيط والتحكم في توفير الاموال من مصادرها المختلفة بهدف تمويل استثماراتها و مشاريعها . (Watson &Head,2007:2)

تباينت البحوث، والدراسات في أدبيات العلوم الاقتصادية التي تناولت مصادر التمويل، واختلفت في الأسس المعتمدة لتقسيمها، فقسمها البعض على اساس الملكية الى: أموال المالكين وأموال الدائنين، أو المقرضين، وقسمها آخرون من حيث مصدر للتمويل الى تمويل داخلي، وتمويل خارجي، والتمويل الداخلي، أو الذاتي يتمثل والأرباح المحتجزة، فيما التمويل الخارجي يشمل الأموال الخارجية كلها سواء أكانت مصادر طويلة أو قصيرة الأجل بأموال حق الملكية من أسهم عادية وقروض، وسندات و الائتمانات وغيرها كما تناولها البعض على اساس الاستحقاق، وقسمها إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل (الاموال المؤقتة)، ومصادر تمويل طويلة الأجل (الاموال الدائمة) أو ما تسمى بهيكل رأس المال (العامري 2013-307)..

ومن الواضح أن التقسيمات جميعها التي صنفت مصادر التمويل هي نفسها الأصناف المستخدمة من الأموال، اذ انها القاسم المشترك بين تلك التقسيمات، ولكن اختلفت وجهات نظر الكتاب والباحثين في تصنيفها، وفيما يأتي سنعرض تقسيمات مصادر التمويل على اساس آجال الاستحقاق كما بين الشكل الاتي:



شكل (2) مكونات هيكل التمويل

المصدر : اعداد الباحثة

والآن سوف نقوم بتوضيح هذه المكونات بشيء من التفصيل:

1- مصادر التمويل قصيرة الأجل

هي الأموال التي تحصل عليها الشركة من الغير وتلتزم بإرجاعها في مدة لا تزيد عن عام , وهناك مسألتان مهمتان في هذا الشأن تهتم بهما إدارة الشركة: المسألة الأولى الى أي مدى يمكن الاعتماد على هذا النوع من التمويل ، اذا يعتمد ذلك على هيكل الموجودات للشركة ، ودرجة ميل الإدارة لتحمل المخاطر ، أما المسألة الأخرى فتتعلق بأساس المفاضلة لتكلفة وأعباء مصدر

التمويل قصير الاجل ، ودرجة اتاحة المصدر لتلبية الاحتياجات في الوقت المناسب(هندي , 2004: 528) ومن أهم أشكال التمويل قصير الأجل الآتي:

أ- **الائتمان التجاري** : يتعلق هذا النوع من التمويل في معاملات الشراء بالأجل بين التجار، أو الموردين في مجال نشاط معين، ويكون غالباً للبضائع، ويتم اللجوء اليه في حالة عدم توافر الأموال نقداً مع صعوبة الاقتراض في الوقت نفسه، وقد يأخذ الائتمان التجاري شكل حساب جاري (مفتوح) أو شكل ورقة تجارية كالكمبيالات، أو السند الاذني، إذ يمكن أن يخصمها الدائنون لدى المصارف اذا رغبوا في توافر سيولة نقدية (Block et al.,2011:228).

ب - **الائتمان المصرفي**: وهو اتفاق بين المقرض و المصرف يحدد فيه الائتمان الذي يقدمه المصرف للمقرض حيث يضع المصرف شروط على المقرض عند الموافقة على الاقتراض منها: احتمالات تدني الظروف المالية للشركة , وعند الاتفاق على منح الائتمان المصرفي يتحدد مبلغ القرض و معدل الفائدة و جدول السداد. و الائتمان المصرفي يأتي بعد الائتمان التجاري من حيث الاعتماد عليه. ويكون الائتمان المصرفي مضموناً ويسمى بالائتمان المضمون لأن المصرف يقرض على أساس المدى القصير يكون الضمان الذي تقدمه المصرف للبنك هو الموجودات المتداولة مثل المخزون، الذمم المدينة، الأوراق المالية (Brigham & Ehrhardt,2007:801-802).

ج- **الاوراق التجارية** : هي احد ادوات التمويل قصير الاجل , و يتم إصدارها من قبل المقرض سواء أكانت مصارف أم مؤسسات غير مالية لتلبية الاحتياجات المالية للمقرض , و تبلغ مدة استحقاق الأوراق التجارية 9 أشهر كحد أقصى ، على الرغم من أن معظم الأوراق التجارية تستحق في 60 يوماً أو أقل. و لا يتم تأمين الأوراق التجارية لكن المؤسسات الغير مالية بشكل عام تدعم إصدارها من الورق عن طريق ترتيب خط ائتمان احتياطي خاص مع أحد البنوك. وهذا يضمن أنه يمكنهم العثور على الأموال اللازمة لسداد الورقة ، وعليه فإن مخاطر التخلف عن السداد تكون ضئيلة (Brealey et al.,2001:186).

د- **مصادر اخرى** : ذكر كتاب و باحثون انواعاً اخرى لمصادر التمويل قصير الاجل : **المستحقات** تعدّ المستحقات من مكونات التمويل قصير الأجل يشمل بعض الالتزامات المترتبة على المنشأة والتي يتوجب تسديدها بعد حين وخلال مدة لا تزيد عن سنة. ومن أمثلة المستحقات: الرواتب والأجور المستحقة، الضرائب المستحقة، الفوائد المستحقة، الايجارات المستحقة (النعيمي والتميمي، 2009 : 351). والمستحقات مطلوبات لخدمات انجزت ولكن لم

يتم دفع تكاليفها حيث تستفيد المصرف من هذه الاموال في تمويل العمليات قصيرة الأجل . و تمثل مصادر تمويل خالي من التكلفة , لأنّ الأموال الناتجة عنه هي عبارة عن تكاليف مستحقة للغير لكن ترتيبات اجراءات الدفع تقتضي التأخر في تسديدها (العامري، 2013: 253) .

والمصدر الاخر هو **السحب على المكشوف** يستخدم لمدة زمنية أطول من تسهيلات الصندوق قد تصل إلى سنة كاملة وهو أكثر نظامية منه , يقوم البنك بتخصيص حسابا مدينا للمنشأة التي تتعامل ضمن حساباته الجارية , ونظرا لطبيعة مخاطر هذه القروض غير المغطاة بأرصدة فالمصرف يخصص لكل زبون سقفا للسحب لا يتعداه ويتغير هذا السقف حسب طبيعة الزبون وطبيعة الظروف . وأيضا **التمويل بضمان المخزون** من مصادر التمويل قصير الأجل , أصبحت القروض المضمونة بالمخزون مصدراً هاماً للتمويل قصير الأجل خاصة لتمويل المشاريع المتعلقة بتخزين أو صنع أو نقل بضائع المنشآت المقترضة يعني هذا النوع الحصول على قرض برهن كل أو جزء من المخزون لصالح المقرض وبذلك يحدد هذا الأخير نسبة الأموال التي يقرضها مقارنة بالمخزون (الحسناوي 2016: 68-70).

2- مصادر التمويل طويل الاجل

هي مصادر التمويل التي تستحق السداد لمدة اكثر من سنة , و تتضمن الديون طويلة الأجل للشركات قروض طويلة الاجل و اصدار السندات و الاستئجار وهي (Damodaran,2012:63) :-

أ- حقوق الملكية

حق الملكية هو واحد من المصادر التقليدية للتمويل و يتمثل حق الملكية بمجموع المبلغ الذي دفعه المساهمون للمصرف عند شراء الاسهم , و مبلغ الارباح التي احتجزتها المصرف منذ أول نشأتها , وانها توفر للدائنين حماية بوصفها مصدر ضمان الديون (Zutter,2012:524 & Gitman) . والتمويل بالملكية مصدر تمويل طويل الاجل وتتضمن الأسهم العادية و الأسهم الممتازة و الارباح المحتجزة .

(1) **الأسهم العادية**: هي الاسهم التي لا تحقق لصاحبها أي حقوق قد تميزه سواء أكان في مقدار الارباح الموزعة أم نصيب السهم من موجودات المصرف عند التصفية. و تعد الأسهم العادية احد مصادر التمويل طويل الأجل فهي مصدر رئيس لهيكل التمويل للمصارف , وتعد الأسهم العادية مصدراً رأس المال الدائم إذ ليس لها تاريخ استحقاق. إن حاملي الأسهم العادية هم الملاك

القانونيون للمصرف. يحق لحاملي الاسهم توزيعات الأرباح. ويكون مبلغ أو معدل غير ثابت يقرره مجلس إدارة المصرف. وكون حاملي الاسهم هم أصحاب المصرف، فإنهم سوف يتحملون مخاطر الملكية ولا يحصلون على توزيعات الأرباح الا بعد ايفاء التزامات المقترضين و الدائنين و اصحاب الاسهم الممتازة (ان وجدت) لذلك يتوقع حملة الاسهم معدل عائد مرتفع نسبيا بسبب هذه المخاطرة (Pandey,2015:479).

ويتمتع حامل السهم العادي ببعض الحقوق من اهمها الحق في التصويت في اجتماعات المصرف شخصياً أو بالوكالة و ايضا يحق لهم الاولوية في الاكتتاب و حق نقل ملكية الاسهم و حق الاشتراك في موجودات المصرف عند التصفية (Chandra, 2019:736).

(2) الأسهم الممتازة: هي احد عناصر حق الملكية تمنح المستثمرين معدلا ثابتا من الارباح سنويا و تكون ذات مستوى مخاطرة اقل مقارنة بالأسهم العادية وسميت بالأسهم الممتازة كون لها حق الأولوية على الاسهم العادية بموجودات المصرف ودخلها (Atrill, 2009: 244). وتمثل احد مصادر التمويل طويل الاجل وهي هجينة لها خصائص كل من السندات والأسهم العادية. حيث ان الأسهم الممتازة تشبه الأسهم العادية من حيث أنه يمثل حصة ملكية في المصرف المصدرة، و يشبه السند من حيث إنه يدفع توزيع أرباح ثابت. وتعد الاسهم الممتازة مصدر لأموال المصارف, و يمكن استخدام الأموال التي يتم جمعها عبر إصدار الأسهم الممتازة من قبل المصرف لتمويل شراء الموجودات التي ستنتج الإيرادات للدفع لأصحاب الديون قبل حملة الاسهم (Saunders & Cornett, 2012:249).

(3) الأرباح المحتجزة: ان تحقيق الربح هو احد الاهداف الاساسية و الضرورية للمنظمة, وتقوم المنظمة بتجزئته فمنه ما يذهب الى المساهمين ليوزع عليهم و منه ما تحتفظ به و يسمى بالأرباح المحتجزة.

فالأرباح المحتجزة هي الأرباح التي لم يتم دفعها كتوزيعات أرباح وإنما يتم إعادة استثمارها في المصرف و بذلك سوف تزيد من قيمة حقوق الملكية الحالية للمساهمين (Broyles, 2003:275). كما تعد الأرباح المحتجزة مصدراً مهماً للتمويل الداخلي و تحتجز المصرف الأرباح عندما يكون معدل العائد من الأرباح المحتجزة يفوق او يساوي على الاقل معدل العائد على الاستثمار في فرص بديلة متاحة للمساهمين بنفس مستوى المخاطرة (Atrill, 2020: 289).

(4) الاحتياطات

تعد من المصادر الداخلية لتمويل المنشأة وهي غالباً ما تتكون من الاحتياطات القانونية أي الاحتياطات التي تلتزم بها المنشأة قانوناً , وهناك أيضاً الاحتياطات التي تضعها إدارة المنشأة وتنفذها ضمن استراتيجياتها التي تتبناها لأغراض التوسع أو دعم المركز المالي لها (, Arnold 2013:527).

ب- المديونية طويلة الأجل

وهي الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق الاقتراض لمشاريع الشركة مثل القروض طويلة الأجل, والسندات التي تصدرها الشركة كنوع من الاقتراض طويل الأجل , وهي تُستعمل مصدراً للتمويل لأنها توفر ميزات للشركة مثل الوفورات الضريبية وتتضمن (Atrill ,2017 :250) :

(1) قروض طويلة الأجل : تمثل الأموال التي تحصل عليها المصارف عن طريق الاقتراض طويل الأجل من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى و من الخصائص المميزة للقرض أنه يتم الاتفاق بين المقرض والمقرض على شروطه (مبلغ القرض , تاريخ الاستحقاق , معدل الفائدة) لذلك يعدّ مصدراً مهماً للتمويل و خاصة في اقتناء الموجودات الثابتة (Atrill & 250 : 2017 , Mclaney . و يكون معدل الفائدة على القرض إما ثابتاً أو عائماً , أما بالنسبة لسداد المبلغ الأساس للقرض فقد يتم لمرة واحدة في تاريخ استحقاق القرض المتفق عليه او قد يتم التسديد على شكل أقساط متساوية في تاريخ متفق عليه بين المقرض والمقرض (Watson &Head,2016:147).

(2) السندات : السند هو عبارة عن مستند مديونية تصدره المصارف و يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة في تاريخ الاستحقاق , كما يعطيه الحق في الحصول على عائد دوري يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الاسمية , و هو شهادة تشير إلى أن المصرف قد اقترضت مبلغاً معيناً من المال توافق على سداه في تاريخ مستقبلي (Shim & Siegel, 2007:357) . و السند هو ورقة مالية ذات دخل ثابت لأنها تفرض التزامات مالية ثابتة على المصدرين. و يوافق مصدر السند على :-

أ- دفع مبلغ ثابت من الفائدة بشكل دوري إلى حامله.

ب- سداد مبلغ ثابت من أصل الدين في تاريخ الاستحقاق. عادةً تُدفع الفائدة على السندات كل ستة أشهر (Reilly & Brown , 2012:591-592).

كما تمثل السندات التزامات متداولة يقوم حاملو السندات بإقراض الأموال للمصدر مقابل دخل ثابت إذا تدفع الجهة المصدرة مبلغ ثابت من الفائدة بشكل دوري وسداد مبلغ ثابت من أصل المبلغ عند الاستحقاق, و توفر السندات نوعين من الدخل:-

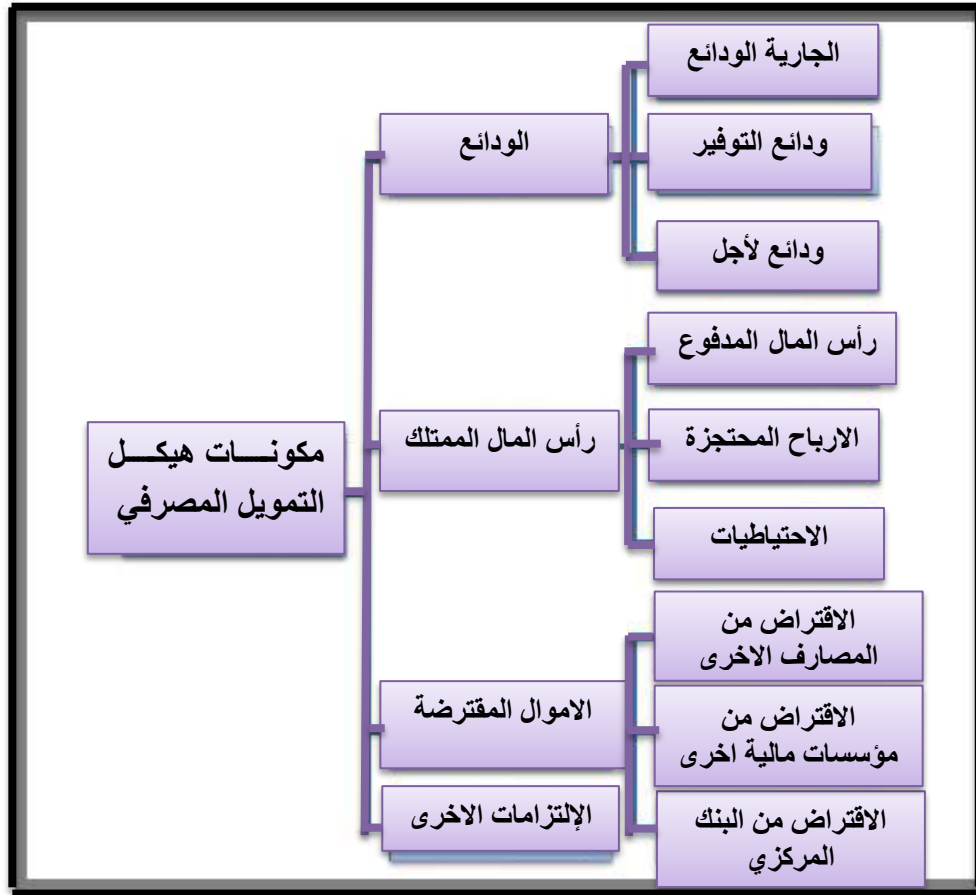
- الأول الدخل الحالي المتمثل بدفعات الفائدة خلال مدة حياة السند .

- الثاني مكاسب رأسمالية المتمثلة بسداد القيمة الاسمية للسند بتاريخ الاستحقاق (2017:409) , Smart et al).

(3) الاستئجار : الاستئجار هو " عقد يلزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك أصل من الموجودات لقاء انتفاع الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة معينة (McLaney & Atrill , 2016:612). و إن تاريخ استحقاق عقد الإيجار أقل من مدة حياة الأصل, وقيمة الدفعات الاستئجار هي عموماً أكثر من سعر الحالي للموجود Houston (Brigham &,2014:773).. وفي نهاية مدة حياة الاستئجار الموجود يعود للمؤجر الذي إما يقوم ببيعه أو إعادة استئجاره لآخر (Brigham & Ehrhadt , 2017:792).. وبموجب عقد التأجير يحتفظ المؤجر بملكية الموجودات المؤجرة في المقابل المستأجر له الحق في إعادة الموجود إلى المؤجر أو تجديد عقد الإيجار أو شراء الموجود (Watson & Head, 2016:14) (العامري، 2010، : 718-720) مصادر أخرى للتمويل طويل الأجل هي: التمويل بالاندماج التمويل بالخيارات , التمويل بالترخيص .

ثالثاً : مكونات هيكل التمويل المصرفي

توجد لدى المصارف التجارية العديد من مصادر التمويل منها الأموال المقترضة من المصارف الأخرى و الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء و الاقتراض من البنك المركزي و القروض بالعملات الأجنبية وكذلك رأس المال ومع ذلك تبقى الودائع هي المصدر الرئيس لأموال الغير (Al-Kandari, 2009:97) . والشكل (3) يوضح المصادر الرئيسة للاموال في المصارف التجارية .



الشكل (3) مكونات هيكل التمويل المصرفي

المصدر: (الموسوي، احمد حسين احمد، تأثير الهيكل المالي المصرفي في مخاطرة السيولة ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2016 . ص 57) وسوف نقوم بتوضيح هذه المكونات :

1- الودائع

تمثل الودائع التي يحصل عليها المصرف التجاري من الافراد او المؤسسات و الهيئات بهف الاحتفاظ بها لدى المصرف حسب الغاية من إيداعها، الودائع هي المصدر الأول للأموال في معظم المصارف و تشكل حوالي (80-90 %) من مصادر الاموال في المصارف التجارية . تعدّ الودائع عنصرًا رئيسيًا في تحديد طبيعة العمل المصرفي و دوره الحاسم التي تلعبها في الاقتصاد. (حداد وهذلول، 2008:163) ، والمهمة الاساسية في عمل المصارف هي قبول الودائع ، و تعد قدرة المصرف على جذب الودائع من الشركات والافراد مقياسًا مهمًا لتعزيز ثقة الجمهور (Schoenholtz & Cecchetti, 2017:297). علاوة على ذلك ، ان ارتفاع مقدار

الودائع يعني زيادة قدرة المصرف على خلق الائتمان، ومن ثم تحقيق الأرباح (Ross & Hudgins, 2007: 387) . وهناك تصنيفات عديدة للودائع منها :-

أ- **الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب) :** الودائع تحت الطلب هي الأموال التي يودعها الأفراد أو الهيئات لدى المصرف بحيث يمكن سحبها في أي وقت يشاء و من دون إخطار سابق منهم , بموجب أوامر يصدرها المودع الى المصرف يتم الدفع بموجبها له أو لشخص آخر يعينه في الأمر الصادر منه الى المصرف , والودائع تحت الطلب لا تحمل فائدة لذلك تعتبر من المصادر الأقل كلفة و تدفع من المصرف عن طريق الأدوات القابلة للتداول في الغالب تكون على شكل صكوك أو مدفوعات الكترونية (Bessis , 2015:39) .

ب – **ودائع التوفير (ودائع الادخار) :** وهي الأموال التي يحتفظ بها أصحابها لدى المصارف لغرض الادخار و تدفع وودائع التوفير فوائد (عادة أقل من أسعار الفائدة في السوق) وليس لها تاريخ استحقاق محدد ، وعادة ما يمكن سحبها عند الطلب (Fabozzi , 2010:44) . وغالبًا ما تكون حسابات التوفير هي أول حساب يفتحه الأفراد عندما يبدأون في توفير المال بما يتجاوز احتياجاتهم اليومية .فهي تناسب الأفراد الذين يبحثون عن العائد المرتفع نسبيًا دون التضحية بالسيولة (Dilley , 2008:10).

ج- **الودائع لأجل :** يتميز هذا النوع من الودائع بان له تاريخ استحقاق محدد يتم الاتفاق عليه بين المودع والمصرف (Mishkin & Eakins, 2018:67).و تدفع معظم الودائع لأجل عند الاستحقاق معدل فائدة ثابت .و غالبًا ما تستفيد الحسابات التي تزيد مدتها عن عام واحد من الفائدة على أساس سنوي. عادة ما يتم تقديمها مع مجموعة من آجال الاستحقاق تتراوح من شهر واحد إلى خمس سنوات. وتسمى الودائع لأجل محدد أحيانًا "السندات" أو "سندات الادخار" ولكنها ليست أدوات قابلة للتداول ، لذلك لا ينبغي الخلط بين هذا المصطلح وسندات سوق رأس المال أو الأوراق المالية ذات الدخل الثابت (Choudhry , 2018:15) .

2-رأس المال الممتلك

أن ابرز مشكلات الاعمال المصرفية خلال السنوات الاخيرة تتركز على الجمع والاحتفاظ برأس مال كافي ، و يعرف رأس المال الممتلك بأنه واحد من المصادر التقليدية للتمويل و يتمثل بمجموع المبلغ الذي دفعة المساهمون للمصرف عند التأسيس (مجموع قيم الاسهم العادية و الاسهم الممتازة) و مبلغ الأرباح التي احتجزتها المصرف منذ أول نشأتها , وانها توفر للدائنين حماية بوصفها مصدر ضمان (Gitman & Zutter, 2012:524) . ومكوناته هي :

أ- رأس المال المدفوع : ويقصد به مجموع الأموال التي دفعها مساهمو المصرف بالفعل عند تأسيسه مساهمة منهم في تكوين رأس ماله , ومع إن هذا المصدر يشكل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر (Pandey,2015:479). إلا إنه من الضروري الاهتمام به , لأنه يساعد على زيادة الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف لاسيما أصحاب الودائع استحقاق (Atrill ,2009 :244) .

ب- الأرباح المحتجزة : هي الأرباح التي لم يتم دفعها كتوزيعات أرباح و إنما يتم إعادة استثمارها في المصرف و بذلك سوف تزيد من قيمة حقوق الملكية الحالية للمساهمين, كما تعد الأرباح المحتجزة مصدراً مهماً للتمويل الداخلي (Broyles, 2003:275) .

ج- الاحتياطيات: هي استقطاعات من الأرباح السنوية للمصرف سواء بصورة احتياطي قانوني (اجباري) أو احتياطي خاص ، والاحتياطيات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدراً من مصادر التمويل الداخلية و أنها من طبيعة رأس المال نفسها بمعنى إذا كلما زادت الاحتياطيات زاد ضمان المودعين و الدائنين في المصرف (Arnold , 2013:527) .

3- التمويل بالاقتراض

تعتمد معظم المصارف على التمويل بالاقتراض (القروض) بالإضافة إلى التمويل بالملكية لتمويل عملياتها، ومن ابرز المصادر التي يلجأ اليها المصرف في هذا الصدد هي (Atrill :250,2017):

أ- الاقتراض من المصارف الأخرى : في بعض الأحيان تلجأ المصارف التجارية إلى الاقتراض من بعضها البعض قروض قصيرة الأجل في سبيل تمويل عملياتها ، إلا أن هذه الطريقة لا تنظر اليها المصارف عادة بعين الارتياح لأن ذلك يعني ضعف المصرف المقترض ، وعادة تكون تلك القروض بدون ضمانات لذلك يجب على المصارف المقرضة أن تثق بالمصارف المقترضة (Rose,2002:216) .

ب - الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى : يعد هذا النوع من الاقتراض بأنه طويل الأجل يلجأ إليه المصرف لغرض تدعيم رأسماله ،وزيادة طاقته الاستثمارية ، إذ تعد هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين ، فإذا تعرض المصرف للخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر إلى أموال المودعين إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال المقترضة وهي تأخذ صورتين ،

الأولى سندات طويلة الأجل والثانية اتفاق بين المصرف وبين مؤسسة مالية أخرى أو شركة تأمين (أبو حمد وقدوري، 2005: 112).

ج- **الاقتراض من البنك المركزي:** إذ إن من وظائف البنك المركزي الأساسية تقديم العون المالي للمصارف كالملجأ الأخير للإقراض، والتي تفرض على البنك المركزي تقديم التمويل المناسب اما بصورة مباشرة بالإقراض المباشر، أو من خلال توافر السيولة لها بأعاده خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي، وغالبا لا تلجأ المصارف التجارية لهذا النوع من التمويل خشية قيامه بتشديد الرقابة عليها أو تحديد انشطتها بقيود تمنعها من بعض الاستثمارات (حداد وهذلول، 2005: 164) .

4- الالتزامات اخرى

وهي المطلوبات التي تستحق الدفع وتكون صغيرة نسبة إلى مجموع الخصوم وتشمل حسابات الفواتير المستحقة التي وكذلك مستحقات الرواتب والأجور فضلا عن مبالغ قد تكون مستحقة لمنشآت أو مستحقات ضريبية لم يتم دفعها أو أرباح أسهم لم توزع بعد أو بعض الالتزامات للدائنين في اثناء إعداد الميزانية وهي تكون مبالغ ضئيلة جدا بالعادة مقارنة بمجموع مصادر التمويل في المصارف التجارية (الموسوي ، 2016 :62).

رابعاً : العوامل المؤثرة في تحديد هيكل التمويل Factors affecting the determination of the financing structure

تتباين الكثير من منظمات الاعمال في مكونات هيكل تمويله , فالبعض يعتمد على الاموال المملوكة , بينما يعتمد الاخر على اموال الدين , ومنها من يستخدم مزيج من المصدرين , فهناك عدة اسباب تؤدي الى هذا الاختلاف في تركيبه هيكل التمويل , وهناك العديد من العوامل تختلف من بلد لآخر حيث تخضع لعوامل خارجية تتعلق بالاقتصاد والثقافة و تطور الاسواق المالية .
و من اهم هذه العوامل هي (Booth et al,2016:751):

1- حجم المصرف : تتوقف قابلية المصرف في اعتماد التمويل المقترض على حجمها فالمصارف الصغيرة تعتمد على التمويل المملوكة بشكل اساسي , بينما يزداد اقبال المصارف الكبيرة على التمويل المقترض (Akingunola et al, 2014:2) . لذلك تفضل المصارف الكبيرة اصدار ديون طويلة الاجل لتمويل مشاريعها بينما المصارف الصغيرة تختار الديون قصيرة الاجل , اما عدم تماثل المعلومات في المصارف الكبيرة اقل منه في المصارف الصغيرة

كما توفر المزيد من المعلومات اللازمة للمستفيدين الداخليين والخارجين Alipour et al, (2015:58) .

2- المخاطر التشغيلية: هي المخاطر المتعلقة بنشاط المصارف او عملياتها الرئيسية مثل مخاطر التكنولوجيا المرتبطة بالمنتج و مخاطر تغير اذواق المستهلكين وغيرها (Abor , 2008:10) . لذلك فان المصارف ذات العوائد التشغيلية المستقرة نسبيا يمكنها ان تزيد من اموال الديون في هيكلها التمويلي , كون تعرضها اقل من تلك التي تتصف بتقلب عوائدها التشغيلية , فهي تتمتع بحالة من الامان تجاه التزاماتها في تسديد القروض (Forte , 2013: 355-356) .

3- هيكل الموجودات : هيكل الموجودات تشمل موجودات المصارف الموجودات الملموسة وغير الملموسة ، وكلاهما من العوامل المهمة ذات الصلة بهيكل التمويل. فالمصارف التي تمتلك هيكل من الموجودات الثابتة تستخدم القروض طويلة الأجل المكفولة بضمانات معينة , على عكس المصارف التي تكون اغلب موجوداتها من الذمم, و التي تتوقف قيمتها على ما تحققه من الارباح تعتمد بشكل اساسي على القروض قصيرة الأجل (ويستون و بركهام, 2009: 274).

بينما اشار (Vintila et al, 2019:3) الى ان المصارف التي تتميز بكثافة موجوداتها طويلة الاجل تميل الى تفضيل التمويل المقترض طويل الأجل او الى التمويل الممتمك بينما المصارف ذات رأس المال العامل الكثيف تميل للاعتماد على التمويل المقترض قصير الأجل .

4- الضرائب المفروضة على المصرف: مدفوعات الديون هي معفاة من الضرائب ، أي إذا كان معدل ضريبة المصرف مرتفع فأنها تعتمد على استخدام الدين كوسيلة لتمويل مشاريعها كونه يوفر الحماية من الضرائب لجزء من دخل المصرف ، لذلك يكون التمويل بالديون مصدرا أرخص من حق الملكية فضلا عن كونه في مدة الازدهار لا يتشارك حاملو السندات أو الدائنين في الأرباح و عليه يمكن للمصرف أن يحتفظ بجزء كبير من أرباحها وسيكون حملة الأسهم هم اكثر المستفيدين (Sekar et al,2014:446) .

5- الادارة والسيطرة : تؤثر الادارة والسيطرة تأثيراً مباشراً في تحديد خيارات التمويل و تتعلق تلك الاتجاهات بملكية المصرف , فالمصارف الكبيرة التي يملك اسهمها عدد كبير من المساهمين يمكنها اختيار بيع المزيد من اسهمها العادية كمصدر للتمويل لأن تأثيرها يكون بسيط في ملكية المصرف , وعلى العكس بالنسبة للمصارف الصغيرة , اذ يفضلوا تجنب إصدار أسهم جديدة , وذلك لتجنب تشتت الاصوات في الجمعية العمومية , و ضمان استمرارية سيطرة ملكيتهم على المصرف (بريجهام و ايرهاردت , 2009 : 274) .

رابعاً : سياسات التمويل

Financing policies

يعتمد اختيار نوع مصدر التمويل الملائم والمفاضلة بين مصادر التمويل المملوكة ومصادر التمويل المقترضة. اعتماداً أساسياً على الموازنة بين العائد المتوقع وحجم المخاطرة التي تبدي الإدارة الاستعداد لتحملها، فإذا كانت إدارة المصارف تتسم بالجرأة في سياستها التمويلية، فإنها تميل إلى الاعتماد بدرجة أكبر على مصادر التمويل قصير الأجل من أجل تخفيض التكلفة وزيادة العائد بالرغم من زيادة مخاطر العسر المالي، أما إذا كانت إدارة المصرف من النوع المحافظ فإنها تحاول الاعتماد بدرجة أقل على التمويل قصير الأجل لتخفيض مخاطر العسر المالي رغم الأثر العكسي على التكلفة والعائد المتوقع (الميداني، 2004:214).

و تشير المراجع إلى وجود ثلاثة أنواع لسياسات التمويل (هندي، 1989:108) :

- سياسة التمويل المتحفظة

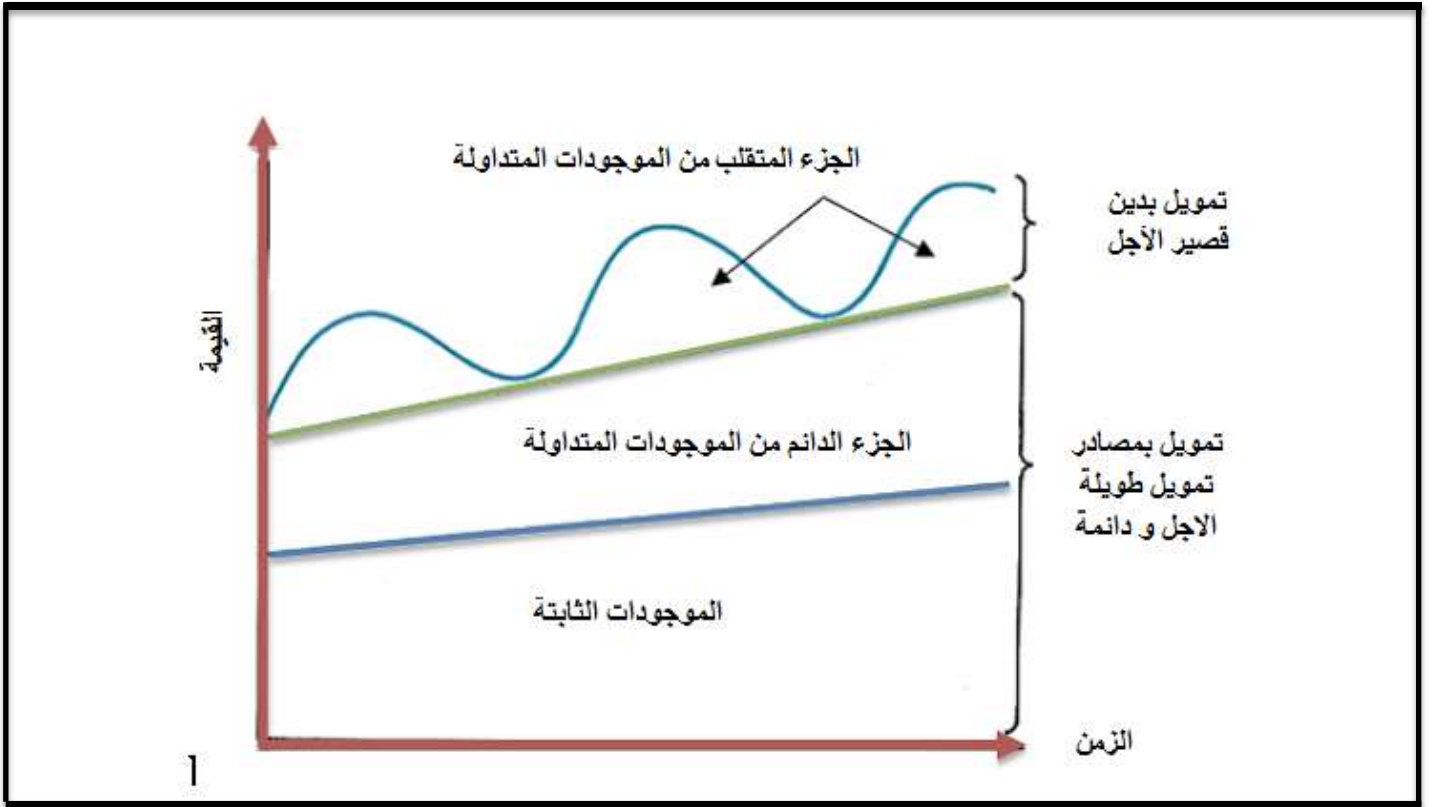
- سياسة التمويل الجريئة (المجازفة)

- سياسة التمويل المعتدلة

وفيما يأتي استعراض لماهية هذه السياسات كبداية للمزيج التمويلي، والتي تتعلق بكيفية تمويل موجودات المصرف هي:

1- . سياسة التمويل المعتدلة

تعمل هذه السياسة على وفق مبدأ المطابقة أو التغطية. أي أن يقوم المصرف بجعل استحقاق مطلوباتها يتزامن مع أجال موجوداتها، وان اتباع هذه السياسة يجعل خطر التمويل للمؤسسة في حدود المعقول ويحافظ على ربح مقبول، إذ تقضي هذه السياسة أن تمول الموجودات الثابتة والجزء الدائم من الموجودات المتداولة من مصادر تمويل طويلة الأجل (دائمة) كأموال ملكية أو قروض طويلة الأجل، أما الجزء المتقلب من الموجودات المتداولة فيتم تمويله من مصادر التمويل قصير الأجل، في محاولة لتخفيف خطر العسر المالي رغم التأثير العكسي في ربحية المصرف، والشكل الآتي ويوضح تطبيق هذه السياسة إذ تمثل المدة الزمنية بالمحور الأفقي، وقيمة التمويل للموجودات تمثل بالمحور العمودي (الزبيدي، 2008:245).



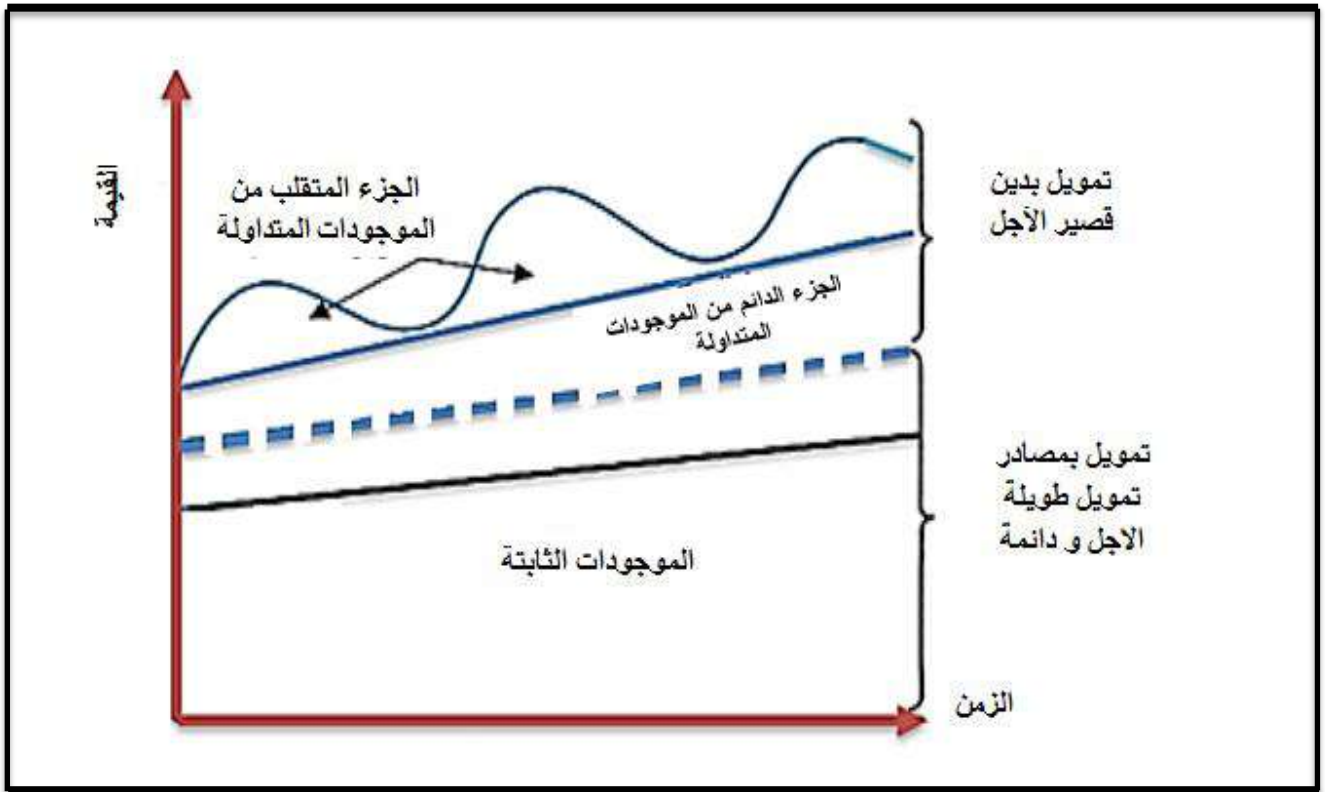
(4) الشكل

تمويل الموجودات وفقا للسياسة المعتدلة

Source: Brigham , Eugene F. &Houston, Joel F., **(Fundamentals of Financial Management)** 12th ed, South-Western, 2009.p.493.

2- سياسة التمويل الجريئة (المجازفة)

تستخدم هذه السياسة مصادر التمويل قصيرة الأجل في تمويل الجزء المتقلب من الموجودات المتداولة مع قسما من الجزء الدائم من الموجودات المتداولة، اما الجزء المتبقي من الموجودات المتداولة والموجودات الثابتة، فيتم تمويلها بمصادر التمويل طويلة الأجل، لزيادة العائد على الاستثمار على الرغم من زيادة المخاطر. ان اتباع هذه السياسة يخفض تكلفة فوائد التمويل الطويل عن كاهل المصرف ويزيد من ربحيتها، ولكن يعرضها لمخاطر كبيرة ناتجة عن مخاوف محتملة في عدم توافر السيولة اللازمة لتسديد الالتزامات القصيرة (الميداني، 2004:215).



الشكل (5)

تمويل الموجودات وفقا للسياسة المجازفة

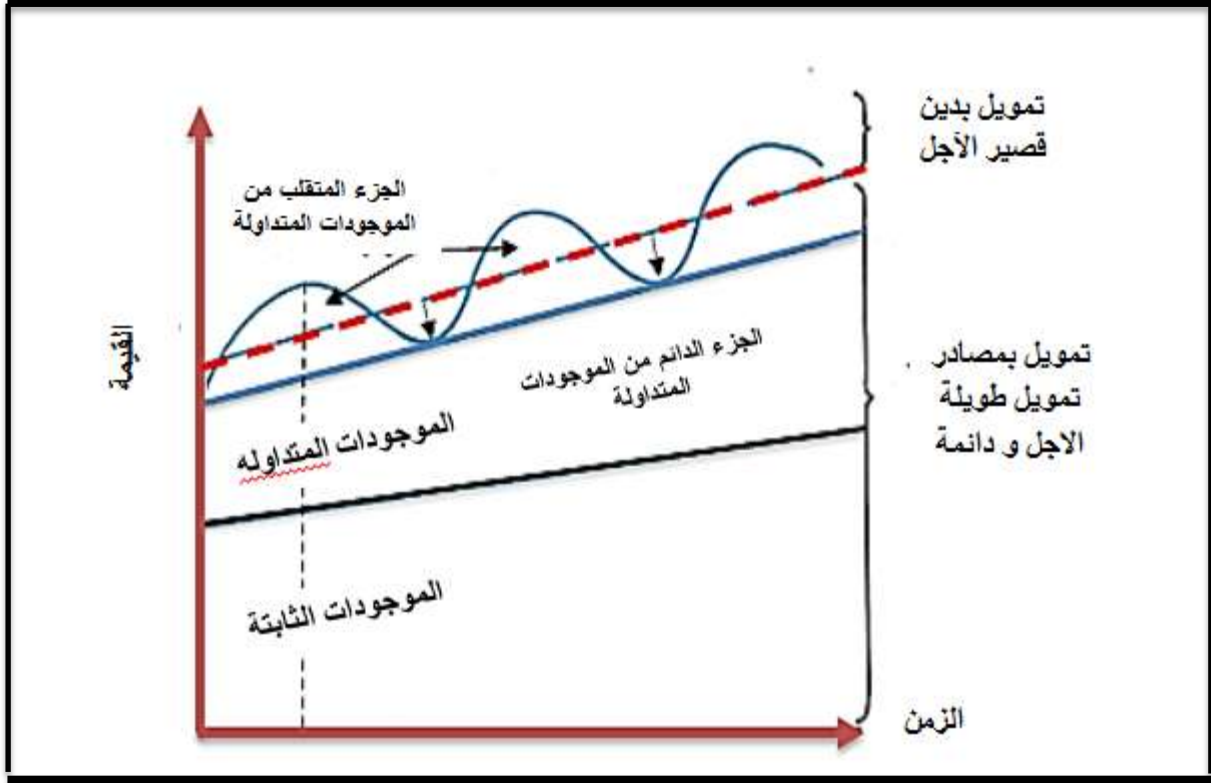
Source: Brigham , Eugene F. &Houston, Joel F., (Fundamentals of Financial Management)" 12th ed, South-Western, 2009.p.493.

ويوضح الرسم في الشكل (5) إن المساحة بين الخط المتقطع المائل والخط المنحني تمثل المساحة التي يتم تمويلها من مصادر تمويل قصيرة الأجل، وهذا يؤدي الى اضعاف المركز المالي للمصرف من حيث مستوى السيولة، وزيادة مخاطر العسر المالي، لكن من ناحية أخرى فإن الاعتماد على المطلوبات المتداولة بدل المطلوبات غير المتداولة وحقوق الملكية من شأنه زيادة العائد نظرا لانخفاض كلف التمويل قصير الأجل، باختصار فإنها تؤدي إلى زيادة العائد وزيادة المخاطرة (Brigham &Houston , 2003:718) .

3 . سياسة المحافظة

تعتمد هذه السياسة على استخدام مصادر التمويل قصير الاجل لتمويل قسماً من الجزء المتقلب من الموجودات المتداولة فقط , ويتم تمويل القسم الاخر من الجزء المتقلب من الموجودات المتداولة والجزء الدائم منها بالإضافة الى الموجودات الثابتة من مصادر التمويل طويلة الاجل في محاولة لتخفيض مخاطر العسر المالي (Brigham & Houston ,2019 :558) . فهذه

السياسة تقلل الى اقصى حد من مخاطر التمويل بالقروض قصيرة الاجل , ولكن مكلفة للمصرف كون الجزء الاكبر من التمويل هو مصادر تمويل طويلة الأجل ذات كلف عالية مما يؤثر عكسيا في انخفاض ربحية المصرف (العارضي , 2013 : 240) . كما في الشكل (6)



الشكل (6)

تمويل الموجودات وفقا للسياسة المحافظة

Source: Brigham , Eugene F. &Houston, Joel F., (Fundamentals of Financial Management)" 12th ed, South-Western, 2009.p.493.

ويبين الشكل (6) أن المساحة بين الخط المتقطع ومنحنى الجزء المتقلب من الموجودات المتداولة يتم تمويلها من مصادر تمويل قصيرة الأجل ، اما المنحنيات التي تقع اسفل الخط المتقطع فهي اوراق مالية قابلة للتسويق يستخدمها المصرف لتخزين السيولة , وتعدّ هذه السياسة سياسة تمويل متحفظة و آمنة (Brigham &Houston , 2003:718) .

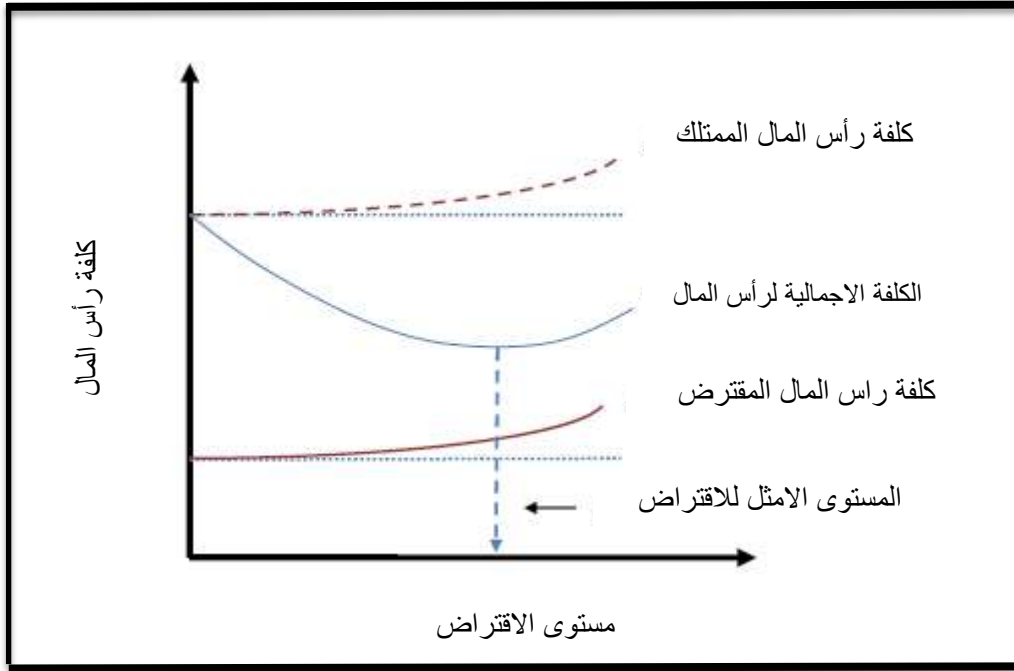
خامساً: النظريات المفسرة لهيكل التمويل

ظهرت توجهات فكرية متعددة لتفسير هيكل التمويل إذا انّ هناك عدد من النظريات التي حاولت تجسيد العلاقة بين هيكل التمويل ومزيجه من الأموال المملوكة والأموال المقترضة ومدى تأثير ذلك على تعظيم القيمة السوقية للمصرف و من اهم النظريات و ابرزها هي(2008:533),الزبيدي):-

1- النظرية التقليدية

تفترض النظرية التقليدية الى وجود هيكل رأس مال أمثل يتضمن نسب مثلى للتمويل المقترض تجعل كلفة التمويل عند حدها الأدنى او قيمة المصرف في حدها الاعلى ، وان الاستعمال الرشيد للتمويل المقترض في الهيكل المالي للمصرف يزيد معدل العائد على حق الملكية فالتشكيل الأمثل بين التمويل المقترض والتمويل المملاك في هيكل رأس مال المصرف يجعل المعدل الموزون لكلفة رأس المال في ادناه ويعظم معدل العائد على حق الملكية (Grant,2003:48) .

يظهر الشكل أنه عند مستويات الاقتراض المنخفضة ، لن يحتاج المساهمون الى زيادة العوائد المطلوبة على استثماراتهم للتعويض عن المخاطر العالية المتكبدة. نظرًا لأن تمويل القروض اقل تكلفة من تمويل المملاك ، فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض التكلفة الإجمالية لرأس المال , وفي حالة زيادات مستويات الاقتراض تنعكس في زيادة العوائد المطلوبة من المساهمين نتيجة ظهور مخاطر مالية (Atrill ,2012:349-350) .



شكل (7)

العلاقة بين مستويات الاقتراض وكافة رأس المال

Source: Atrill, Peter, (**Financial Management: For Decision Makers**), 9 ed, Pearson Education Limited, 2020 p , 379 .

من الشكل (7) يتبين ان معدل كافة التمويل تنخفض مع زيادة نسبة التمويل المقترض في الهيكل المالي إلى أن تصل نسبة الاقتراض لحد معين (المستوى الامثل للاقتراض) بعدها يأخذ معدل كافة التمويل بالإرتفاع .

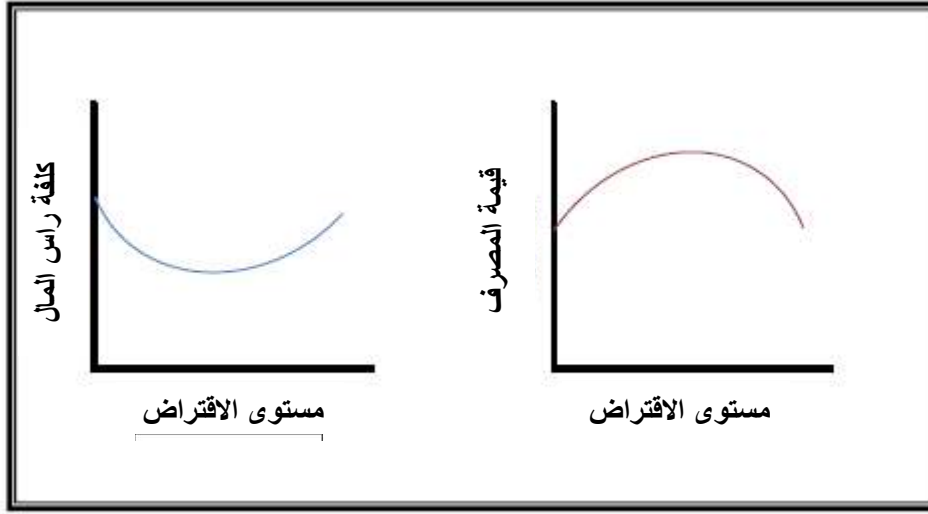
يعتمد المدخل التقليدي على عدة من الافتراضات المبسطة وهي (Watson & , 2010:283)

: (Head

- لا توجد ضرائب سواء أكان على الصعيد الشخصي أم على مستوى المصارف .
- المصارف لديها خياران هما التمويل الممتلك أو التمويل المقرض .
- يمكن للشركات تغيير هيكل رأس المال دون تكبد تكاليف الإصدار أو الاسترداد .
- أي زيادة (انخفاض) في التمويل المقترض يصاحبه انخفاض (زيادة) متزامنة في التمويل الممتلك بنفس المبلغ .
- تدفع المصارف جميع الأرباح القابلة للتوزيع كمقسوم .
- مخاطرة الأعمال المرتبطة بالمصرف ثابتة مع مرور الوقت .

- أرباح المصرف وعليه المقسوم لا ينمو مع مرور الوقت.

أما الشكل (8) يوضح العلاقة بين مستوى الاقتراض وكلفة رأس المال وقيمة المصرف



شكل (8)

العلاقة بين مستويات الاقتراض وكلفة رأس المال

Source: Atrill, Peter, **(Financial Management: For Decision Makers)**, 5th ed, Pearson Education Limited, 2009, p , 343.

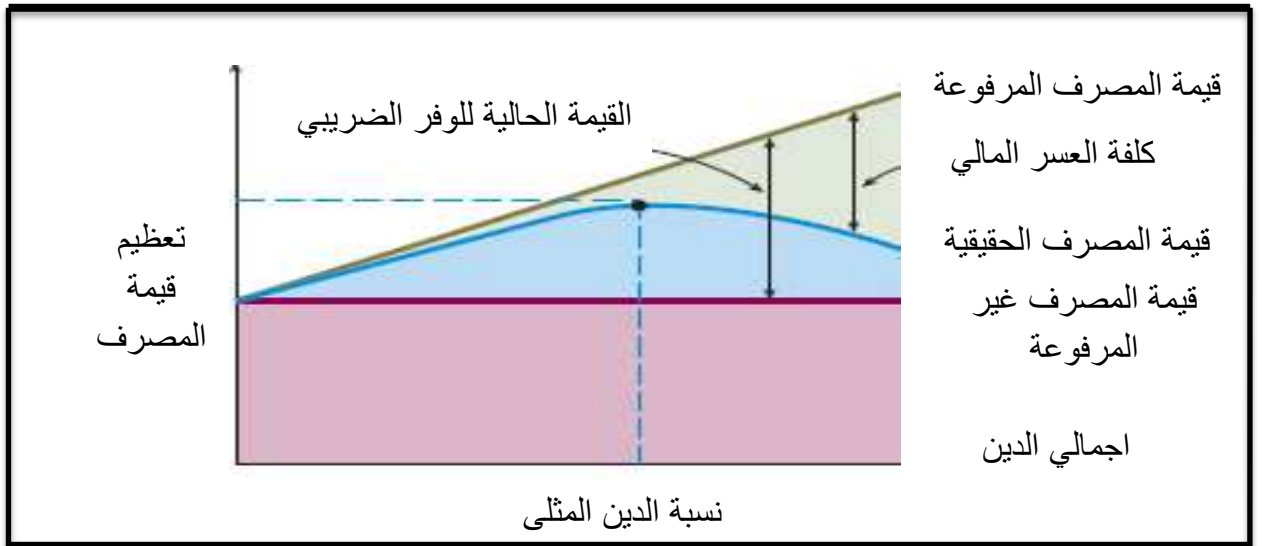
الرسم البياني الأول يوضح كلفة رأس المال مقابل مستوى الاقتراض. وحسب وجهة النظر التي تشير اليها النظرية التقليدية , أن تكلفة رأس المال ستتنخفض مع زيادة مستوى الاقتراض. ومع ذلك ، عند مستويات الاقتراض الأعلى ، ستبدأ التكلفة الإجمالية لرأس المال في الزيادة. الرسم البياني الثاني يوضح مستوى الاقتراض مقابل قيمة المصرف. هذا هو معكوس الرسم البياني الأول. مع انخفاض تكلفة رأس المال ، تزداد القيمة ، والعكس صحيح.

2- نظرية المبادلة

انطلقت النظرية من فكرة القائلة بان المصارف تختار بين التمويل الممتمك او المقترض من خلال الموازنة بين تكاليف و منافع كل مصدر . و أول من اقترح نظرية المبادلة هو Kraus & Litzon berger عام 1973 اذ إخذو بنظر الاعتبار الموازنة بين تكاليف الافلاس و فوائد الوفر الضريبي الناجمة عن التمويل المقترض (Corelli , 2018:241) .

وإن هذه النظرية تقول بأن المديرين يحاولون تحقيق التوازن بين منافع مدفوعات الفائدة و تكاليف اصدار الدين ليتحقق المستوى الامثل من الرافعة المالية (Parrino et al,2011:513).

وعلى وفق هذه النظرية المبادلة فإن أي زيادة في مستوى الدين تسبب زيادة في الإفلاس , وتكاليف الوكالة. وعليه تنخفض قيمة المصرف . ومن أجل تحقيق التوازن في المصرف يجب أن نبحت على مستوى من الدين الذي عنده يكون من الممكن تعويض التكاليف المالية بمنافع الوفر الضريبي للدين الإضافي (3: Karadeniz et al, 2011). وتختلف نسب الدين المستهدفة من مصرف الى اخرى . فنسب الدين للمصارف ذات الموجودات الملموسة تكون اعلى من المصارف ذات الموجودات غير الملموسة , اذا يمكنها الاستفادة من الوفر الضريبي بشكل كامل وكذلك تكون تكاليف العسر المالي و الوكالة اقل (Brealey et. al, 2017: 477). والشكل (9) يوضح هيكل رأس المال و قيمة المصرف اذا تعوض منافع الوفر الضريبي , تكاليف العسر المالي.



شكل (9)

هيكل رأس المال الأمثل وقيمة المصرف

Source: Ross, Stephen A., Westerfield, Randolph W.& Jordan, Bradford D., **(Essentials of Corporate Finance)**, 6th ed, McGraw-Hill Education, USA, 2007, p. 420.

3- نظرية الالتقاط (التسلسل الهرمي)

تعدّ هذه النظرية نتيجة منطقية لحالة عدم تماثل المعلومات وانه يجب على المصارف ترتيب تفضيلي لمصادر التمويل المتاحة لها . و تعد هذه النظرية بديلا لنظرية المبادلة , وترجع بدايات هذه النظرية الى أوائل الستينات نتيجة للدراسة الميدانية التي قدمها Donaldson عام 1961 و تم تطويرها عام 1984 من قبل Stewart C . Myers & Nicolus Majluf و نصت على ان المصارف لديها تسلسل هرمي مفضل لخيارات التمويل إذ أن المديرين يفضلون تمويل الاموال الداخلية ، وبعد ذلك يفضلون الديون على حقوق الملكية (3 : 2003 , Majluf & Myers). و تستند النظرية الى عدم تماثل المعلومات بين المديرين و المستثمرين التي ترفع من كلفة التمويل , و عدم تماثل المعلومات يعني ان لمديري المصرف معلومات اكثر . من المستثمرين عن مستقبل المصرف و نشاطها فهذا الامر يكون له تأثير في قرارات التمويل , لذلك يلجأ المديرين الى مصادر مختلفة لتمويل استثماراتهم (Wijst,2013 : 152) .

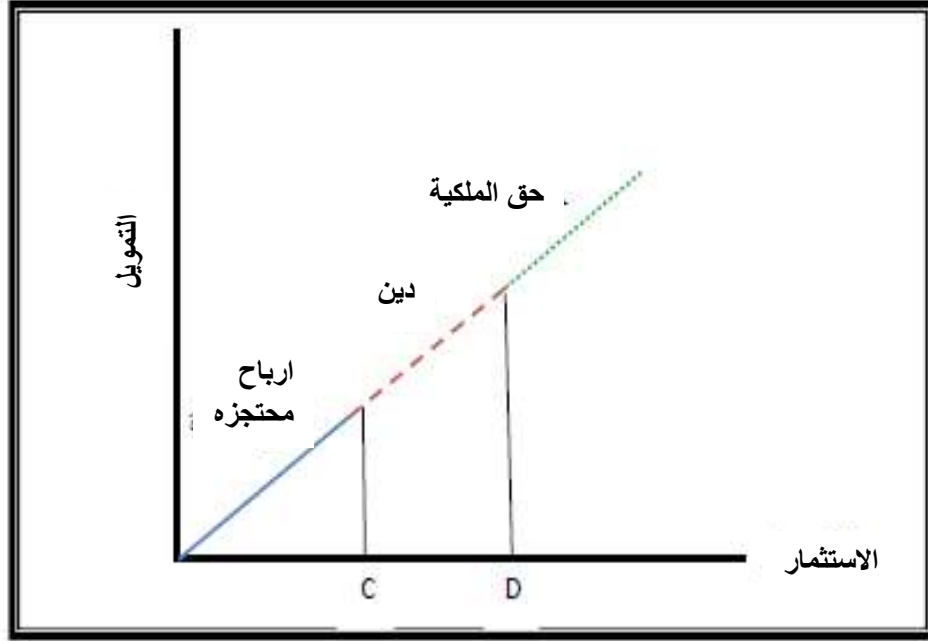
تؤكد نظرية الالتقاط على اعتماد المصارف في تمويل استثماراتها على الاموال الداخلية بدلا من الاموال الخارجية , و تستخدم التمويل الداخلي (الارباح المحتجزة) طالما متاح لها ذلك و عند عدم كفاية التمويل الداخلي و تفضل الدين على اصدار الاسهم (Caselli & Negri, 2018:24) . توصف نظرية الالتقاط بأنها تسلسل هرمي يبدأ بالارباح المحتجزة يتبعه التمويل بالدين و اخير التمويل عن طريق اصدار الاسهم (Frank at el, 2020:2) و كما مبيّنة في الشكل (10) (Leary&Roberts,2010:334).

و هناك عدة مضامين لنظرية الالتقاط هي كالاتي (Ross at el, 2008 :553)

1- لا يوجد هيكل رأس مال مستهدف : وفقا لنظرية الالتقاط ، لا يوجد خليط امثل لنسبة الديون إلى أسهم. وانه يتم تحديد هيكل رأس المال المصرف وفقا لحاجتها إلى التمويل الخارجي والذي يحدد مقدار دين المصرف.

2- المصارف الرابحة قليلا ما تستخدم التمويل بالدين : وذلك بسبب ضخامة التدفقات النقدية الداخلية والذي سيقال من احتياجها للتمويل الخارجي، و عليه ستقل مديونية المصرف وهذا النمط الذي تتبعه بعض المصارف.

3- المصارف ترغب بتخزين الأموال : وذلك لتجنب بيع أسهم جديدة إذ إن المصارف ترغب في تخزين النقدية المتولدة داخليا. مما يعطي الإدارة القدرة على تمويل المشاريع والتحرك بسرعة إذا لزم الأمر.



شكل (10)

التسلسل الهرمي لمصادر التمويل

Source: Leary , Mark T. , Roberts , Michael R. ,(**The pecking order, debt capacity, and information asymmetry**) , Journal of Financial Economics 95, pp . 332-355 , 2010 , p. 334.

4-نظرية الإشارة

قدم Ross عام 1977 نظرية الإشارة التي يعمل فيها هيكل رأس المال كأشارة للمعلومات الخاصة عن المصارف (Miglo ,2011:13). وتستند الفكرة الرئيسية لهذه النظرية على عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين , وأن المدراء غالبا ما تكون لديهم معلومات افضل من المستثمرين , وبالتالي فالمعلومات غير المتماثلة سيكون لها تأثير مهم على هيكل رأس المال الامثل ، فضلا عن كونها مؤشر على تغير اسعار الاسهم، فعندما يرغب المصرف بإصدار جديد للأسهم فهذا يعطي إشارة سالبة وانه من المتوقع انخفاض اسعار الأسهم بينما اقترض المصرف

لتمويل مشروع استثماراتها يعطي إشارة موجبة وان زيادة الرافعة المالية تؤدي الى زيادة قيمة المصرف وبالتالي زيادة اسعار الاسهم (Brigham & Ehrhardt, 2011:614). ويكون الاقتراض مكلفاً اذ يترتب عليه دفع الفوائد التي قد تؤدي بالمصرف الى الافلاس خاصة بالنسبة الى المصارف التي تعاني من ضائقة مالية اذا يمكن ان تكون القروض منح لانقاذ المصرف بدلا من كونها اشارة موجبة (Hornuf & Cumming, 2018:30).

المديرون لا يصدرن أسهما إضافية إذا كانوا يعتقدون إن سعر السهم الحالي اقل من قيمته الحقيقية، لذلك ينظر المستثمرون إلى الإعلان عن إصدار أسهم إضافية على أنه إشارة سلبية وانخفاض في أسعار الأسهم والإدارة تعتقد إن الأسهم مبالغ في تقييمها بأكثر من قيمتها الحقيقية كما تسبب الإشارة السلبية في حدوث مشكلة نقص الاستثمار كون الشركة تمتلك فرص استثمارية جيدة قد لا تجتذب التمويل اللازم عن طريق إصدار الأسهم، ولتجنب هذه المشكلة تحتاج الشركة إلى الحفاظ على قدرة اقتراض احتياطية وتعرف بأنها القدرة على اقتراض المال بكلفة معقولة عندما تنشأ فرص استثمارية جيدة بالتالي نظرية الإشارة هي نشاط تمويلي من الإدارة يعكس وجهة نظرها بشأن قيمة الشركة (Quiry at el, 2014:875).

5- نظرية توقيت السوق

في السنوات الأخيرة ، برزت وجهة نظر جديدة لهيكل رأس المال تعتقد أن نسب الرافعة المالية لا علاقة لها بنظرية الالتقاط أو هيكل رأس المال الأمثل (Baker and Wurgler, 2002:27). بان افضل مفهوم لتمويل المصارف هو ناتج من الأثر التراكمي للمحاولات السابقة في السوق. ان الفكرة الأساسية لهذه النظرية هي أن المديرين ينظرون إلى الأوضاع الراهنة في كل من أسواق الدين وأسواق الأسهم في كل مره يحتاجون فيها إلى التمويل، ثم اختيار السوق الذي يبدو أكثر ملاءمة لظروف المصرف (Elliott, 2008:175). ففي حالة الظروف غير مواتية قد يتم تأخير الاستثمار او استبداله. اما إذا كانت الظروف الحالية تبدو مواتية على نحو غير عادي فسيعمد المصرف إلى الاستثمار حتى لو لم تحتاجها حالياً (Goyal & Frank, 2003:6). لذلك فإن المديرين قادرين على تحديد تلك الفترات التي يكون فيها إصدار الأسهم اقل كلفة بسبب ارتفاع قيمتها والمقاسة بنسبة القيمة السوقية إلى الدفترية (Ross at el, 2016:445). ويزامن المدراء قرارات التمويل مع سوق الاسهم. حيث توقفت المصارف اصدار الاسهم عندما يكون سعر الاسهم مرتفع , ومحاولة استرداد او اعادة شراء الاسهم بسعر اقل حيث يكون المستفيدين من هذه الممارسة حملة الاسهم الحاليين (Fidanza at el, 2018:62-63). اما

اصدار الدين وفقاً لهذه النظرية فيكون بتزامن مع توقيت سوق الدين حيث يتم اصدار الدين عندما تكون تكلفة الدين منخفضة مقارنة بالمستويات التاريخية , لذلك تختلف نظرية توقيت السوق عن باقي النظريات بسبب التأثير القوي و المستمر للقيم السوقية (Kinoti,2015:2) .

سادساً : مؤشرات هيكل التمويل

لغرض تحديد مكونات هيكل التمويل يتم الاعتماد على مجموعه من النسب المالية لقياس حجم الاموال المقدمة من المالكين قياساً بالأموال التي قدمها الدائنين , كذلك يعد هذا الاسلوب اكثر الاساليب شيوعاً في عالم الاعمال , وهو يكشف عن مدى تناسق العلاقات في هيكل التمويل , وسنورد اهم تلك النسب المالية وهي (الشماع , 1992:103) :

1- نسبة رأس المال المدفوع الى اجمالي الموجودات

يستعمل هذا المؤشر لقياس قدرة المصرف لتوظيف رأس المال في تمويل موجوداته الكلية. وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك افضل لحماية أموال المودعين من وجهة نظر البنك المركزي، ولكن في الوقت ذاته زيادة هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على رأس المال مما يضر مصلحة المساهمين . وتحسب بالمعادلة الآتية (Ross et.al.,2008:183) :

$$1. \dots \quad \text{نسبة رأس المال المدفوع الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{رأس المال المدفوع}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100\%$$

2- نسبة الارباح المحتجزة الى اجمالي الموجودات

تقيس هذه النسبة حجم الأرباح المتراكمة (المحتجزة) إلى اجمالي الموجودات وتمثل مقدار الدخل الذي لا يتم دفعه كتوزيعات أرباح ، والغرض من الاحتفاظ بمكاسب المصرف هو السماح بإعادة الاستثمار بدون الاعتماد على التمويل الخارجي بتكلفة أكبر ، وبعبارة أخرى يمكن استعمال الأرباح المحتجزة لقياس مدى استعمال المصرف الرافعة المالية ، إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعني أن هناك تمويلاً كافياً للمصرف لإعادة الاستثمار . في حين لو كانت النسبة منخفضة سوف يقترض المصرف بدلاً من الاحتفاظ بالأرباح لتمويل استثماراته وسيؤدي ذلك إلى انخفاض فرص المصرف في التوسع بالاستثمار . وتحسب بالمعادلة الآتية (Gyimah & Boachie,2018:95) :

2....

نسبة الأرباح المحتجزة الى اجمالي الموجودات = الأرباح المحتجزة / اجمالي
الموجودات*100%

3- نسبة التمويل المقترض الى مجموع الموجودات (نسبة المديونية)

تعد هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في هيكل التمويل للمنشأة، وتحديد مقدار الديون من مجموع الموجودات. إذا كانت هذه النسبة أكثر من 100% فإنها تشير إلى أن مديونية المصرف أكبر من موجوداتها وعليه فإن المخاطرة للمصرف سوف تكون عالية وتعد نسبة 40% نسبة معقولة في معظم الصناعات وكلما انخفضت هذه النسبة فإن المصرف ستمتلك موجودات أكبر من الديون وذلك عن طريق تغطية التزاماتها في تاريخ الاستحقاق (محمد وآخرون , 2008:256). ويفضل الدائنون نسب منخفضة من المديونية إذ يعني لهم ذلك انخفاض مستوى التزامات المصرف وزيادة قدرتها على السداد وتزداد درجة الأمان للدائنين، وهذا عكس رغبة المالكين حملة الأسهم الذين يرغبون بنسب مديونية مرتفعة لما يرافق ذلك من توسع مجالات الاستثمار وارتفاع العائد المطلوب . وتحسب بالمعادلة الآتية (Feldman & Libman,2007:264):

3....

نسبة المديونية = اجمالي الديون / اجمالي الموجودات *100%

4- نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات

تعكس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على الودائع في تمويل اجمالي الموجودات وتحدد الودائع ايضاً قدرة المصرف على الاقراض بنسبة معينة من تلك الودائع. وتحسب بالمعادلة الآتية (المياحي , 2019 : 476) :

4....

نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات = الودائع / اجمالي
الموجودات*100%

5- نسبة اجمالي الموجودات الى حق الملكية (مضاعف حق الملكية)

وتمثل جميع الالتزامات على المنشأة، فكلما كان هذا المؤشر كبيراً كلما دل ذلك على زيادة الرفع المالي وانخفاض حقوق الملكية في مجموع التمويل الداخلي، مما يزيد من مجموع المخاطر التي

يتعرض لها الدائنون. كما يفيد أيضا في التعرف على أهمية مساهمة الرفع المالي في ربحية المصرف. (خبيزة, 2012: 38). وتحسب بالمعادلة الآتية (Ross la et ,2008:60):

$$5. \dots \quad \text{مضاعف حق الملكية} = \text{اجمالي الموجودات} / \text{مج حق الملكية} * 100\%$$

6-نسبة تمويل الموجودات الثابتة

وهي قائمة على مبدأ التوازن المالي أي تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، والتي تضم الأموال الخاصة (راس المال، الاحتياطي، الأرباح المحتجزة) فضلا عن الديون طويلة الأجل، فإذا كانت اقل من واحد فيعني أن جزء من الاصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر سلبي على المصرف، وإذا كانت تساوي واحد فيعني ان كل الاصول الثابتة ممولة تماما بالأموال الدائمة وعليه لا يوجد صافي راس المال العامل وهو مؤشر سلبي ايضا، أما إذا كانت أكبر من الواحد فيعني أن راس المال العامل له نسبة جيدة وتحسب بالمعادلة الآتية (خنفر والمطارنة، 2006:135).

$$6. \dots \quad \text{نسبة الموجودات الثابتة} = \text{الأموال الدائمة} / \text{صافي الموجودات الثابتة} * 100\%$$

المبحث الثاني الهشاشة المالية

توطئة

ان المصارف عرضة للازمات المالية في شكل السحب غير الاعتيادي للودائع نتيجة الطبيعه المصرفية حيث تعمل المصارف كوسيط مالي بين المودعين والمقترضين لذلك يحتاج المودعين الى الوصول الفوري لودائعهم بينما لا يستطيع المقترضون تسديد ديونهم عند الطلب وهذا يخلف هشاشة مالية ويجعل النظام الاقتصادي عرضه للتغيرات المفاجئة .

الأزمات المصرفية ليست ظاهرة حديثة. إذ إن تاريخ المصارف التجارية على مدى القرنين الماضيين حافل بفترات الاضطراب وال فشل. وخاصة خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2007 – 2008) و ارتفاع نسبة تعرض المصارف للإفلاس أدى الى زيادة توجه الباحثين الى دراسة الهشاشة المالية فيما يخص عواقبها وتداعياتها ، ولذلك تم التركيز على ضرورة وجود أنظمة مصرفية آمنة وسليمة لأن الأنظمة المالية بحكم طبيعتها هشّة وعرضة للأزمات. لسوء الحظ ، عندما ينهار النظام المالي لبلد ما ، فإن اقتصادها يتماشى معه . لذا سيتم توضيح بهذا المبحث الهشاشة المالية للمصارف ، واسبابه ، مراحلها ، والعوامل التي تحد منه .

أولاً: مفهوم الهشاشة المالية The concept of banking fragility

أدت موجة الاضطرابات المالية في الاقتصاد العالمي الى اهتمام الباحثين اهتمام متزايد للكشف عن كيفية تعرض المصارف لعدم الاستقرار المالي، و ما هي الظروف التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وكيف يتم معالجة عدم الاستقرار المالي؟ لذلك بدأت التحليلات السائدة لعدم الاستقرار المالي في معالجة شيء يسمى "الهشاشة المالية" حيث ظهر هذا المصطلح للمرة الاولى من قبل الباحث (Minsky's) عام 1972 من خلال تطويره لتفسير (Keynes) عام 1936 لتقليل التباين والجدل في توضيح أسباب عدم الاستقرار المالي ، (2001:220-221 Lagunoff & Schreft). تستخدم عبارة "الهشاشة المالية" لوصف المواقف التي يكون فيها للصدمات الصغيرة تأثير كبير على المصارف، وهي تسبق مرحلة الافلاس الذي يجبر المصرف الخروج من عالم الاعمال (Khan , 2002:73).

يعود مفهوم الهشاشة المالية إلى فيشر (1933) وكينز (1936) ، اللذين نظرا أن تمويل الاستثمارات بالديون يمكن أن يكون له آثار مزعومة للاستقرار. لأن التفاؤل بالاستثمار يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة وهذا قد يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال، وبذلك يعرض المصارف إلى الصدمات الخارجية. كانت كتابات الاقتصاديين مدفوعة بملاحظتهما الشخصية عن الكساد العظيم والعديد من حالات الذعر المصرفي. في الآونة الأخيرة ، حيث ذهب Minsky خطوة أبعد ، بحجة أن تمويل الاستثمار جعل اقتصادات السوق الحديثة هشة بطبيعتها. على الرغم من أن عمل Minsky ساعد في تحفيز الأدبيات الكبيرة حول الأزمات المالية والهشاشة ، فقد افترقت تلك الأدبيات إلى نموذج متماسك تمامًا يمكن أن يوفر بعض الأفكار حول طبيعة الهشاشة وآثارها (Allen & Gale ,2007 : 126).

تهدف النمذجة النظرية لمنظري المصارف ، مثل نظرية قصر النظر لمنسكي ، إلى شرح الهشاشة المالية التي تعود جذورها إلى 33 م عندما قال (Tacitus) في (الكتاب السادس) أن الإمبراطورية الرومانية عانت من ذعر مصرفي كبير والذي تم قمعه من خلال قرض كبير بدون فوائد لمدة ثلاث سنوات للنظام المصرفي من قبل الإمبراطور Tiberius. في الواقع لم يكن الميل للأزمات المصرفية ثابتة على الإطلاق بمرور الوقت أو عبر البلدان. وإنما تحدث بطريقة غير منتظمة نتيجة دورات الأعمال. وعليه ، لا يمكن القول بأن الميل للأزمات المصرفية ناتج عن عوامل كانت ثابتة بمرور الوقت وعبر البلدان لمئات السنين ، بما في ذلك دورات الأعمال أو الطبيعة البشرية أو تحول السيولة المتأصل في الميزانيات العمومية للمصارف (Shen &Chen , 2008:88).

تحدث الهشاشة المالية بسبب ضعف المدفوعات النقدية للعمليات الحالية للمصرف ، إذ أن موجودات المصرف على المدى الطويل هي غير سائلة أو صعوبة تحويلها إلى سيولة ، ومن أجل تجنب مشكلات السيولة يتوجب على إدارة المصارف تحديد قيمة الموجودات على المدى القصير لتكون أعلى من قيمة مطلوباتها خلال المدة نفسها بما في ذلك الودائع تحت الطلب لأن المودعين ينظرون إلى المصرف كونه وكيلا بتوفير السيولة لذلك فإن التعرض إلى صدمات السيولة يمكن أن تهز ثقة المودعين مما يخلق نظاما مصرفيا قابلا للإفلاس (Schroeder,2009:287-290).

تشمل مصادر الهشاشة المالية جانبي الميزانية العمومية للمصارف الموجودات والمطلوبات، ففي السابق كان التركيز على جانب المطلوبات والتي تمثل مصادر التمويل، أما الآن أصبح التركيز على جانب الموجودات، باعتبار أنه عند تدهور الموجودات النقدية لدى المصارف تحدث الهشاشة المالية. وتعد العوامل الخارجية من أهم العناصر المؤثرة في الهشاشة المالية للمصارف

. فالتشريعات الحكومية القاضية بتجميد الودائع وعدم الاقتراض مثلاً قد ترفع من نسب الهشاشة. وقد تحدث الهشاشة المالية بالمصارف نتيجة فشلها بتوجيه الأموال إلى فرص استثمارية منتجة أو نتيجة لسوء مفرط في التفاؤل بالعوامل الاقتصادية (Calomiris, 2010:3-4).

تعود الهشاشة لعدة أسباب أبرزها هو تقلب معدلات الفائدة إذ إن التقلب سيزيد من المخاطر التي تجعل كلفة الحصول على الموجودات المالية متقلبة مع قيمة الالتزامات الثابتة , و عدم المرونة في الحصول على التمويل الملائم على المدى القصير سيؤدي الى تقلبات كبيرة في مستوى الموجودات المالية مما يجعل النظام هشاً (Mills,2018:50). و العدوى المالية التي تواجهها المصارف مرتبطة بحدوث المعلومات بان المصارف تعاني من مشاكل السيولة وترتفع مخاطر احتمال التخلف عن السداد وهذا المخاطر لا تقتصر على مصرف واحد وإنما تشمل مصارف اخرى ومن ثم النظام المصرفي (Krugman et al,2018:332) .

يمكن أن تتخذ الهشاشة المالية أشكالاً مختلفة ، والتي تتطور بمرور الوقت ، حيث تتغير اللوائح والمصارف استجابةً للأزمات السابقة ، والتكنولوجيات الناشئة ، والطلبات المتغيرة. وكان من أبرز المخاوف التي ظهرت بعد الأزمة المالية في عام 2008 - 2009 (et al,2020:1) (Falato).

وتناول عدداً من الكتاب الباحثين و ذوي الاختصاص مفاهيم مختلفة للهشاشة المالية , و يمكن سرد بعض هذه المفاهيم والمبينة في الجدول ادناه

الجدول (3)

بعض المفاهيم المتعلقة بالهشاشة المالية

المفهوم	المصدر
هي قابلية النظام المالي للسقوط في الأزمات المالية.	(Sundararajan & Balino, 1991:5)
ضعف في العوامل الداخلية نتيجة صدمة او ازمة خارجية	(Hong, 2011: 406)
هو انخفاض في قيمة المصرف وعدم قدرته على تأدية اعماله اليومية بشكل طبيعي دون تكبد الخسائر التي تنعكس سلباً في قيمة المصرف .	(Hamid,2012:29)

<p>يتم تعريفه ببساطة على أنها التعرض للأزمة التي قد تؤدي في النهاية إلى انهيار خطير في أداء السوق مثل تعطيل الوساطة المالية أو أزمة الائتمان أو نقص التمويل لأنشطة الاستثمار والاستهلاك الجديدة. كما أنه قد يقلل من مستوى الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب في القطاع المالي.</p>	<p>(Mazlan et al, 2016 :261)</p>
<p>هي نتيجة مرور النظام المالي المصرفي بحالات الضعف التي تعود إلى عوامل عدة منها هيكل مالي غير مناسب وانخفاض القيمة المتوقعة للأصول، فضلاً عن تذبذب أسعار الفائدة والاضطرابات في الائتمان والسيولة مما تجعل النظام المالي عرضة للإعلان الإفلاس.</p>	<p>(الجبوري و الطائي 97:2017,</p>
<p>ازمة مؤقتة تتعرض لها المؤسسة المالية وتكون غير قادرة على الالتزام بتعهداتها عندما تواجه صدمة خارجية كالتغيرات في العوامل السياسية والاقتصادية و التشريعية و غيرها .</p>	<p>(العطوي , 173:2018)</p>

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكورة

و ترى الباحثة ان الهشاشة المالية هو عدم استقرار مالي يتميز باحتمالية عالية للتخلف عن السداد وانخفاض الربحية المصرفية. وتتجلى الهشاشة المالية في الأرباح المنخفضة وارتفاع مخاطر السيولة.

ثانياً : أسباب هشاشة المالية The causes of banks 'fragility

عادة ما تكون اسباب الهشاشة المالية معقدة وتختلف من بلد لآخر , فمن غير الحكمة الاعتماد تحديد اسباب ادت الى الهشاشة المالية في بلد ما ان تكون نفسها في بلد اخر , وان أسباب ومحددات الهشاشة المالية في الأسواق الناشئة قد تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك الموجودة في الأسواق المالية الأكثر تقدماً. ومن الاسباب (Falcetti & Tudela, 2008 :202):-

- كانت الاختلالات الاقتصادية الكلية بشكل عام أكبر في البلدان النامية منها في البلدان الصناعية ، مما زاد من تعرض المصارف للصدمات الخارجية.
- الأسواق المالية في البلدان النامية أكثر تقلباً ، مما يعني أن المصارف تعمل في بيئة محلية أكثر خطورة.

ينعكس انعدام الثقة في الاستقرار الاقتصادي في علاوة المخاطر المرتفعة التي تُدفع غالبًا على السندات المقومة بالعملة المحلية. وهذا يعرّض الأسواق الناشئة لمخاطر تخلف عن السداد أعلى إذا رفض المستثمرون تجديد الالتزامات قصيرة الأجل وكان الوصول إلى أسواق الائتمان الدولية محدودًا , لذلك فإن العديد من أزمات المصارف في البلدان النامية , يتم عزوها إلى العسر و السيولة واسباب تتعلق بالاقتصاد الكلي و تدخل الدولة , إذا يجب أن تأخذ إشارات التحذير وآليات الوقاية ذلك و الاخذ بالحسبان ما يأتي :-

1- مشكلات الاقتصاد الكلي

من الواضح أن الدرجة التي يمكن أن تمتص بها المصارف صدمات الاقتصاد الكلي دون التعرض للفشل تتباين بشكل كبير , فبعض المصارف تنجو حتى من صدمات الاقتصاد الكلي الشديدة نتيجة التحوط الكافي من هذه الصدمات , على المنوال نفسه , قد تنهار المصارف بسبب صدمة الاقتصاد الكلي. والحالات الأكثر إثارة للاهتمام هي ما تسمى اضطرابات الاقتصاد الكلي الداخلية , وعلى وجه التحديد دورة الازدهار والانهيال الذاتية , فإن سلوك المصارف (خاصة قرارات الإقراض المفرطة في التفاؤل) وبذلك زيادة الإقراض على أساس غير واقعي مما يجعل المصارف غير قادر على التكيف عندما تحدث أزمة انكماش اقتصادي (Honohan ,1997) (8-9): .

2- عدم كفاءة الإدارة

تعدّ عدم كفاءة الإدارة من اسباب الهشاشة في المصارف و ذلك بسبب مشكلة قصر نظر الإدارة كظاهرة تدفع المديرين للإهمال، ومن الواضح يتم زيادة هذا النوع من المشكلات في المصارف كلما كانت البيئة المصرفية سريعة التغيير نتيجة ضعف الرقابة الادارية وعدم التقيد بسقوف أسعار الفائدة ، فضلاً عن عدم وجود قيود على الداخلين الجدد للنظام المصرفي، هذه الأنواع من الأحداث تزيد من تقلب الأسعار التي يواجه المشاركون في السوق و زيادة المنافسة , مما يتطلب إدارة أكثر وعياً. و ظهرت العديد من الحالات التي يكون فيها تفسير الهشاشة المالية هو سوء الإدارة. وغالبًا ما يُعزى هذا النوع من الفشل إلى قرارات الإقراض السيئة القائمة على التقييم المفرط في التفاؤل للجدارة الائتمانية ، أو الاستعداد للسداد ، أو قابلية استرداد القروض المتأخرة , وتركيز التعامل مع قطاعات أكثر خطورة، و يتضح من الأبحاث التي أجريت في جميع أنحاء العالم أن سوء الإدارة الداخلية يحدث في كل من البلدان النامية والمتقدمة (2009:23) (Masood) .

3- تدخل الحكومة

كانت السياسات الحكومية في قلب الهشاشة المالية عبر تاريخ العالم. من خلال هيكل القواعد التي تحكم به المصارف داخل الدولة - حيث تحدد القواعد التي تحكم الدخول إلى الخدمات المصرفية بالإضافة إلى موقع وصلاحيات وعمليات كل من المصارف ، بما في ذلك التدخل ببرامج الإقراض أو الاستثمار مما يجعل المصارف كيانات لا تتمتع بالحكم الذاتي . وايضا من اشكال التدخل هو تحديد سعر الفائدة و السقف الائتماني مما يقيد من حركة المصرف في السوق (Calomiris, 2013 :16) .

وأثبتت العديد من الدراسات ومنها دراسة (Habib et al, 2013:156) ان الأنظمة جميعها تتأثر بالضائقة المالية، وهذا التأثير جعل العديد منها تخرج من عالم الأعمال نتيجة إفلاسها، وهناك اسباب اخرى لضائقة الانظمة المالية تعود الى ما يأتي (Janer,2011:5) :-

- 1- ضعف قدرة المدير او الإدارة بصورة عامة على تقليل اثار الضائقة المالية .
- 2- عدم التحوط الكافي لامتناس الصدمات الخارجية.
- 3- تمويل مشاريع غير ناجحة وبذلك تخلق تكوّن في السداد.
- 4- عدم امتلاك الموجودات او الضمانات للحد من تأثير الحالات السلبية.

Stages of bank fragility

ثالثاً: مراحل الهشاشة المالية

كثيرا ما يكون علاج المرض بسيطاً وسهلاً عندما يكتشف مبكراً، والأمر نفسه فيما يتعلق بالهشاشة المالية بوصفه مرضاً عضالاً يصيب تلك الأنظمة، ومن ثم تجاهل المظاهر أو الاعراض التي تخلق مصارف هشة من مديري المصارف والأجهزة الرقابية والإشرافية مما يؤدي إلى وضع سلبي لا يمكن معالجته بسهولة ، ومن هنا يمكن تحديد المراحل التي تسبق الهشاشة التي تصيب المصارف كما هو موضح في الشكل(11) .



الشكل (11)

مراحل الهشاشة المالية

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكورة

1- مرحلة ضعف السيولة المالية

يدخل المصرف في هذه المرحلة نتيجة لاستثمار النقدية المتاحة في أصول قد تكون بطيئة الحركة ، او في طاقة إنتاجية غير مستغلة ، او في دخول التزامات غير مخططة لتمويل استثمارات لا تعطي عائداً سريعاً او متدنية العائد، وبذلك تخلف عبئاً اضافياً على عاتق المصرف ففي هذه المرحلة تظهر مشكلات مفاجئة تستلزم إنفاقاً غير محسوب يستنزف سيولة المصرف ورأسماله العامل. و قد يتولد التزام يلتهم جانباً كبيراً من الفائض النقدي او نتيجة حدوث إفلاس لأكبر عملاء المصرف مما يعني انخفاض التحصيل .

2-مرحلة العجز في رأس المال العامل

مع انخفاض قدرة المصرف على تحقيق ارباح تتناسب مع حجم الاموال المستثمرة فية تنخفض القوة الايرادية لتلك الاموال ، مع الاعتماد المتزايد على الديون كمصادر لتعزيز الارصدة النقدية وتوفر السيولة المالية، وترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المصرف على مقابلة التزاماته الجارية ويكون في حاجة ماسة للنقدية (الجبوري و الطائي , 2017:97).

3- مرحلة الاعسار المالي

تعكس هذه المرحلة عدم قدرة المصرف في الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لمواجهة الالتزامات المستحقة . ويتعين على الإدارة اللجوء إلى التدابير اللازمة كإجراء تعديل في سياساته المتبعة .ومعظم المصارف التي تمر في هذه المرحلة يمكن التغلب عليها , لاكتشاف الخلل في الوقت المناسب ، أما المصارف التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة في الوقت المناسب، فتنتقل إلى مرحلة الهشاشة المالية. (Newton , 2009:45)

4- مرحلة الهشاشة المالية

تحدث هذه المرحلة نتيجة عدم تطابق السيولة بين الموجودات والالتزامات (القيمة السوقية لموجودات المصرف اقل من مجموع التزاماته) . وبذلك يصبح المصرف عاجزاً عن تسديد الالتزامات المترتبة عليه , وتنتهي هذه المرحلة في اغلب الحالات بالافلاس (Matz &Neu,2007:17).

رابعاً : محددات الهشاشة المالية Determinants of Banking Fragility

تعمل المصارف بمثابة وسطاء ماليين بين المدخرين و المقترضين ، مما يساعد على تحويل الأموال من جانب إلى آخر (Mishkin & Eakins, 2018:62) . ومع ذلك فإن هذه الأنواع من العمليات ليست بسيطة للغاية ، حيث يتضح هذا من خلال العديد من حالات فشل المصارف التي حدثت في الماضي. نظراً لأن عدم استقرارها يمثل مصدر قلق كبير لأي اقتصاد ، و يتجلى هذا القلق من عدم وجود تمويل كاف للمصارف في الوقت المناسب ، حيث لا تزال العديد من المصارف تعتمد على التمويل قصير الأجل لتمويل الموجودات طويلة الأجل مما يجعلها تتأثر سلباً عند ظهور أولى علامات الضائقة المالية (Hamid, 2012:28) . و ان تمويل الموجودات غير السائلة من الودائع تحت الطلب قد تزيد من الهشاشة المالية. وعندما يكون المصرف هشاً من الناحية المالية ، يكون أكثر التزاماً بانضباط السوق وأكثر مراقبة من قبل المساهمين خشية ان ينعكس الوضع السلبي على رأس المال و يزيد من تكاليف جمع الاموال الجديدة مع زيادة عدم موثوقية المصارف ، فأن المودعين سيكونون المراقبين الرئيسيين للمصارف لأنهم يتعرضون لسلوك محفوف بالمخاطر من المصارف وقد يفقدون جزءاً من ودائعهم عندما تفشل المصارف. لذلك لابد من ادارة المخاطر بشكل أفضل بحيث تزيد من ثقة المودعين بالمصرف (Diamond&Rajan,2001:320) .

وهناك مجموعة من العوامل التي بإمكانها ان تحد من الهشاشة المالية كما هو موضح في الشكل (12) (Dincer et al,2011: 1532 -1533):-

1- كفاية رأس المال

يتم قياس كفاية رأس المال من خلال إجمالي حقوق المساهمين الى إجمالي الموجودات، و تظهر نسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات قدرة المصرف من حيث الوفاء بالالتزامات و من حيث مواجهة المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وغيرها. و يشير ارتفاع نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات إلى أن المصارف تتمتع برأس مال جيد ، مما يشير إلى أنها أصبحت أكثر أماناً وتقل فرص تخلف المصارف عن السداد.

2- جودة الموجودات

توضح جودة الموجودات مستوى مخاطر الموجودات ومعدل القوة المالية داخل المصرف. بالإضافة إلى ذلك ، لها دور حاسم في تقييم الوضع الحالي والقدرة المالية في المستقبل. وللتعرف على جودة الموجودات ، يمكن استخدام نسبة مخصصات خسائر القروض الى إجمالي القروض

لان القروض الممنوحة من المتوقع تزيد من احتمالات الفشل للمصرف ، و ارتفاع جودة الموجودات يعد مؤشرا لحذر المصرف من احتمالية الفشل .

3 - جودة الإدارة

لا تعتمد جودة الادارة فقط على الأداء المالي الحالي. و انما تعتمد على مجموعة عوامل مثل المستوى التعليمي وخبرة الإدارة. و عليه ، فهو الأصعب في القياس عند مقارنته بالآخرين. على سبيل المثال ، يمكن استخدام نسبة مصاريف التشغيل الى الدخل التشغيلي ، فاذا كانت مصارف التشغيل مرتفعة نسبة الى إيرادات التشغيل فإن احتمالية فشل المصرف تكون مرتفعة .

4- الربحية

يتم قياس الربحية من خلال استخدام نسب متعددة ومنها نسبة صافي الربح الى إجمالي الموجودات. ونسبة صافي الربح الى إجمالي حقوق المساهمين ، و تقيس الربحية قدرة المصرف على تسديد مطلوبات الدائنين وحقوق المساهمين واستيعاب الخسائر ايضاً، ويفضل ان تكون هذه النسبة مرتفعة فهذا يحد من احتمالية هشاشة المصرف.

5- السيولة

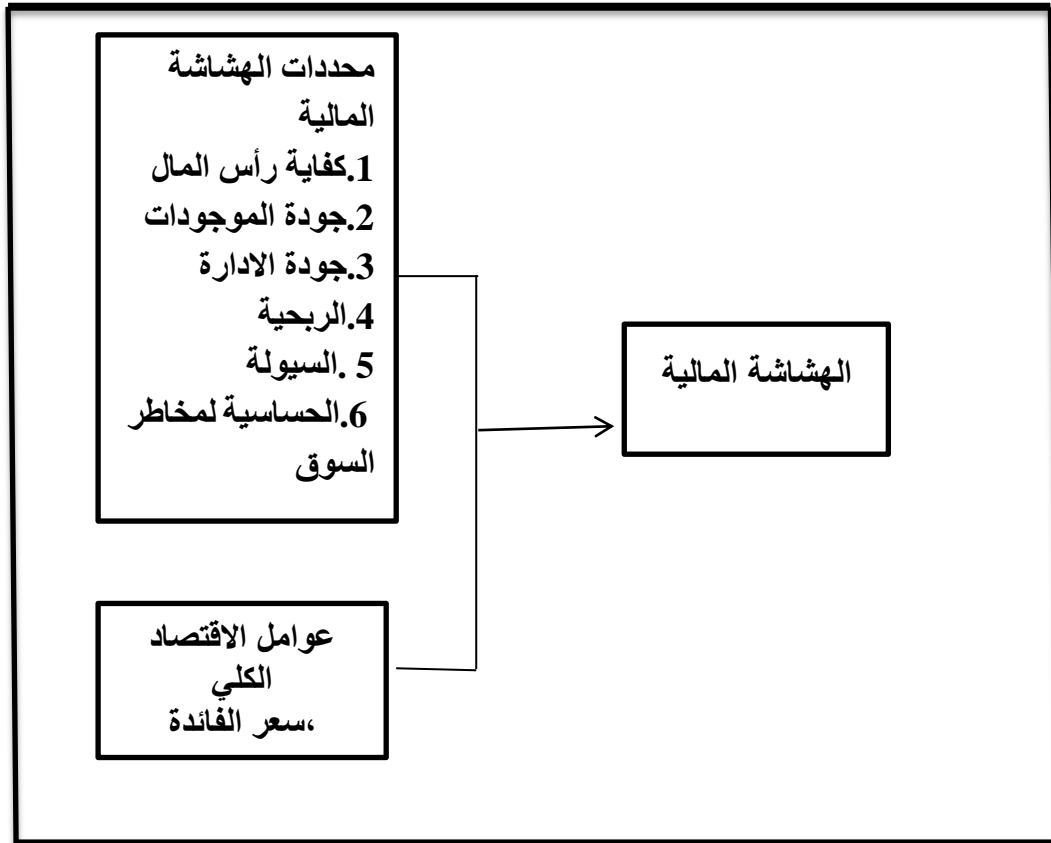
يتم تقييم مستوى السيولة للمصرف من خلال استخدام نسب عديدة ومنها إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات. يشير هذا إلى قدرة المصرف على سداد التزاماته و يتم ايضاً استخدام نسبة إجمالي الموجودات السائلة كحصة من إجمالي الودائع هذه النسبة تصور قدرة المصرف على تغطية المصارف للودائع غير المتوقعة، وكذلك نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل هي النسبة الأخيرة المستخدمة لتحديد السيولة. ترتبط النسب الثلاثة بشكل إيجابي بمستوى السيولة في المصرف ، ولكن يمكن أن ترتبط سلباً وإيجاباً بالأداء أو بمخاطر الفشل.

6- الحساسية لمخاطر السوق

توجد علاقة غير مباشرة بين حجم المصرف وحساسيته لمخاطر السوق والتي تتمثل في مخاطر الفشل بسبب ظروف السوق السيئة. بينما يزيد أحدهم ، ينخفض الآخر. ، فالمصارف الكبيرة تمتلك المزيد من الموجودات ونتيجة لذلك تكون أكثر قدرة على تنويع محافظهم مما يتيح لهم الحد من مخاطر الموجودات، حيث أن المصارف الكبيرة تكون اقل عرضة للهشاشة. وايضا تكون المصارف الكبيرة أكثر تجهيزاً في استراتيجيات إدارة المخاطر ، ولديها موارد كافية للتعامل مع المتعثرين .

وقد اضاف (Mazlan et al,2016:262) كمحددات للهشاشة المالية عوامل الاقتصاد الكلي وسعر الفائدة . و يتضمن الاقتصاد الكلي مجموع النشاط الاقتصادي الذي يتعامل مع قضايا النمو

والتضخم وسعر الصرف. و قد يؤثر تذبذب الاتجاه الاقتصادي على أداء القطاع المصرفي. حيث ان نمو الناتج المحلي الإجمالي المرتفع سيضمن تطور القطاع المصرفي و بذلك ستقل الهشاشة المالية, أما سعر الفائدة فقد اثبتت الدراسة ان ارتفاع سعر الفائدة بين المصارف سيؤدي إلى هشاشة القطاع المصرفي. اما (Ghosh , 2011:117) اشار الى ان ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض سعر الفائدة الحقيقي يقللان من الهشاشة المالية.



شكل (12)
محددات الهشاشة المالية

Sources: Mazlan, Nurul Farhana., Ahmad, Noryati. and Norlida, Jaafar., Bank Fragility and Its Determinants: Evidence From Malaysian Commercial Banks, University Technology mara, p:263, 2016.

و يعدّ نمط ملكية المصارف ايضاً من محددات الهشاشة لتحليل العلاقة بين الهشاشة المالية ونمط ملكية المصارف ، يتم أخذ النسبة المئوية للمصارف الحكومية والمصارف الأجنبية في الاعتبار في النظام المصرفي الكلي , لقد اكدت الدراسات أن ملكية الحكومة للمصارف لها علاقة إيجابية ومهمة بالهشاشة المالية. و وجد أيضاً أن احتمال حدوث أزمة مصرفية كان مرتفعاً في تلك

البلدان حيث كان أكثر من 50٪ من موجودات المصارف مملوكة للحكومة (89 Iftikhar,2015:).

وهناك محددان يؤثران بطريقة ملحوظة في الهشاشة المالية وتتمثل هذان المحددان (Degryse et al,2012:2-3) :-

- المحدد الأول هو التنوع أي تنوع الأنشطة المصرفية لأنه يعمل على تحسين استقرار المصارف ويتيح لها التحرك بعيدا عن الأنشطة التقليدية و تقديم مجموعة من الأنشطة المالية وفقاً لاحتياجات الزبون.
- اما المحدد الثاني هو المصارف الأجنبية قد يؤثر وجود المصارف الأجنبية على الهشاشة المالية بطرق مختلفة. فمن ناحية ، قد يؤدي التواجد الأكبر للمصارف الأجنبية إلى زيادة الكفاءة المصرفية والمنافسة في النظام المصرفي المحلي. من ناحية أخرى ، تعدّ المصارف الأجنبية قناة للعدوى عبر الحدود عندما تنقل الصدمات من منطقة إلى أخرى.

خامساً : متطلبات تخفيض الهشاشة المالية Reducing the requirements of the fragility of banks

يتكون النظام المصرفي من المصارف التي تقبل الودائع وتمنح القروض مستفيدة من فرق الفائدة التي تأخذ من المقرض وتمنح للمقرض (Puri& Yadav,2013:97) . وأن منح المصارف للقروض قد تعرضه لمخاطر الائتمان التي لها تأثير كبير في اداء المصرف و قد تكون السبب الرئيسي لإخفاقها , ويرجع ذلك الى مدى قدرتها المحدوده على استيعاب الخسائر الناجمه عن القروض المتعثره (Sahiti & Aliu,2016:494). وان مشكلة تعثر القروض لا تضعف النظام المصرفي في حد ذاته فقط وإنما يزعزع استقرار النظام المالي بأكمله ، مما يجعل المستثمرون و الجمهور بصورة عامة يفقد الثقة في اداء النظام المالي مما يخلق فجوة بين النظام المالي و الجمهور تؤدي الى خلق أزمة (Bruinschoofd et al ,2010:26).

وتتضمن متطلبات تخفيض الهشاشة المالية تقييماً مناسباً للعناصر والتفاعلات داخل النظام المالي وذلك يجب ان تؤخذ في الاعتبار التفاعلات بين الأنظمة المالية والحقيقية ؛ وكذلك الطبيعة الذاتية لمخاطر لعمليات , ويجب إجراؤها بطريقة ديناميكية وليست ثابتة (Borio, 2007:10) .

سعت العديد من الدراسات الى تحديد المتطلبات التي تعمل على تخفيض حدة الهشاشة المالية حيث حددت مجموعة من العناصر التي يمكن ان تضع نمودجا اكثر مفاهيمي لتخفيض الهشاشة المالية وهذه العناصر هي (Gramlich & Oet , 2011:2) :-

- 1- الشمولية:** سمات المخاطر الرئيسية التي يجب تضمينها وتقييمها من جهات نظر مختلفة هي:
- أسباب المخاطر مثل العوامل الخارجية والداخلية للمصارف ، أو عوامل الاقتصاد الكلي والجزئي.
 - المؤسسات التي يتكون منه النظام المالي مثل المصارف وشركات التأمين وصناديق الاستثمار ، إلخ.
 - فئات المخاطر مثل القروض وحقوق الملكية والعقارات وما إلى ذلك.
 - قنوات المخاطرة مثل الملاءة والسيولة والمعلومات.
- 2- الاتساق :-** يجب ترتيب الجوانب النموذجية بطريقة تكميلية ضمن إطار سببي. على وجه التحديد ، و يمكن وصف العلاقات بين العوامل الداخلية من حيث الاتصال بين الجهات الفاعلة في المخاطر أو بين فئات المخاطر عبر قنوات لنقل تأثيرات المخاطر داخل المصارف. و الخطر الذي يحدث عبر انتقال العدوى عن طريق بعض القنوات التي يكون تأثيرها موازيا وتتفاعل مع عمليات او فئات ذات ارتباط مباشر بالمخاطرة.
- 3 - المرونة:-** يجب أن يكون إطار النمذجة قابلاً للتعديل حسب الجوانب الديناميكية. وبذلك يكون من السهل التعديل والسماح بال محاكاة وتحليل السيناريو. و يجب أن تدمج التحولات في الأسواق المالية وكذلك السلوك الديناميكي للمشاركين في السوق (التمويل السلوكي).
- 4 - التوجه المستقبلي:-** يتم الاعتماد على نظم الانذار المبكر حيث تأتي ردود الفعل المناسبة في الوقت المناسب اذا تم التركيز على العناصر المهمة التي تسبق الازمات , ومن المؤكد اذا تم تحديد سبب المشكلة قبل بداية الازمه سيسمح ذلك للعاملين والمشرفين استخدام الطريقة الامثل لتفادي هذا النوع من الازمات, ويمكن التنبؤ بالإشارات السلبية عن طريق المتغيرات الهيكلية قبل ان تستطيع التأثير سلباً على المصرف.
- 5- الملاءمة :-** في سياق الأسواق المعقدة والديناميكية ، يجب أن يكون النموذج شفافاً وسهل التعامل معه.و يمكن تحقيق البساطة عبر التركيز على الجوانب الرئيسية وتصميم النموذج ليكون متكيفاً لأحتياجات المستخدمين والمنظمين الماليين.

سادساً:- مؤشر قياس الهشاشة المالية Banking Fragility Index

تم تركيز الكثير من الاهتمام من قبل الاقتصاديين والسياسيين والمنظمين ،لتحديد المؤشرات الرئيسية لقياس الهشاشة المالية , و ذلك من أجل ان تكون جميع الأطراف المهتمة قادرة على التعرف بشكل أفضل على إشارات التحذير التي يتم من خلالها تقييم مدد عدم الاستقرار ومعالجتها قبل ان تؤدي الى إفلاس تلك المؤسسات (Cleary & Hebb, 2016:2) . لذا اتفقت

اغلب الدراسات التي بحثت هذا الموضوع ومنها دراسة (Sasu et al,2018:4) , (Fielding& Rewilak,2015:2) قياس هشاشة النظام المصرفي يتم بواسطة Z-Score . تستخدم الادبيات المالية عادة (Z-Score) كمؤشر لقياس الهشاشة المالية والتي تدل قيمتها على مدى الاستقرار المالي التي تحققه المصارف (Ashraf et al,2016:57). فكلما قلت قيمة (Z) دل ذلك على زيادة الهشاشة المالية و العكس بالعكس في حالة زيادة قيمة (Z) دل ذلك على تمتع المصارف بالاستقرار المالي (Mayes& Shank,2012:125). و فيما يأتي اهم نماذج (Z-Score) التي اشتقها الباحثون من الطرق الرياضية والاحصائية مرتبة حسب التسلسل الزمني .

جدول (4)

نماذج (Z-Score)

ت	السنة	الباحث
1	1968	Altman
2	1978	Springate
3	1980	Kida
4	1987	Sherrord
5	2002	Shirata

المصدر :- اعداد الباحثه

1- انموذج Altman 1968

يعد أنموذج Altman احد اهم نماذج Z-Score هو أول مقياس كمي يميز المصارف الناجحة عن المشكوك فيها , باستخدام مجموعة من النسب المالية مما يساعد الاطراف ذات العلاقة من اتخاذ الاجراءات اللازمة بالوقت المناسب (Benzschawel ,2012:59) . وتدل قيمة Z اما على استقرار المصرف او هشاشة المصرف (Capraru & Andries, 2015:114) . اقتصر Altman في بناء نمودجه على خمس نسب مالية و خصص وزن نسبي لكل منها يختلف عن الاخر حسب أهميته النسبية (Boda &Úradnicek , 2016:535). و تم تقدير المعاملات من خلال تحديد مجموعة من المصارف التي أعلنت إفلاسها و ثم جمع عينة مطابقة من المصارف

الناجحة ، مع المطابقة حسب الصناعة وحجم الموجودات (AlAli , 2018:2). و يتم احتساب قيمة Z وفق المعادلة التالية (Kaiser & Obermaier , 2020:12), (Manaseer & Oshaibat ,2018:183) :-

$$Z=1.2X1+1.4X2+3.3X3+0.6X4+1.0X5$$

اذ ان :-

X1 = رأس المال العامل / إجمالي الموجودات .

X2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات .

X3 = الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات .

X4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي المطلوبات .

X5 = المبيعات / إجمالي الموجودات .

بعد ذلك صنف Altman المصارف على ثلاث مناطق كما يأتي (Karaca ,2017 :15) :

- المنطقة الحمراء قيمة Z أصغر من 1.81 ($Z < 1.81$)
- المنطقة الرمادية قيمة Z تتراوح بين 1.81 - 2.99 ($1.81 < Z < 2.99$)
- المنطقة الخضراء قيمة Z اكبر من 2.99 ($Z > 2.99$)

و طبقا لهذا النموذج يزداد استقرار المصرف كلما كانت قيمة Z أكبر من 1.81 اما اذا كانت النتيجة اقل فان احتمالات الفشل التي يتعرض لها المصرف تزداد.

2-انموذج Springate 1978

اتبع الباحث Gordan L.V Springate نفس اسلوب Altman عبر استخدام اسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لاختيار أفضل أربع نسب مالية من أصل 19 نسبة مالية، حصلت هذه النسب على نسبة 92.5% لقدرتها على التمييز بين (20) شركة ناجحة و (20) شركة أعلنت إفلاسها أو تم تصفيتها ، و يأخذ نموذج Springate الشكل التالي (Oniga ,2016:21) و (Kidane 2004:105) :-

$$Z = 1.03X1 + 3.07X2 + 0.66X3 + 0.4X4$$

اذ ان ،

$$X1 = \text{رأس المال العامل} / \text{إجمالي الموجودات} .$$

$$X2 = \text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب} / \text{إجمالي الموجودات} .$$

$$X3 = \text{صافي الربح قبل الضرائب} / \text{المطلوبات المتداولة} .$$

$$X4 = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الموجودات} .$$

وتوصل الباحث إلى أن زيادة قيمة (Z) عن 0,862 تشير إلى سلامة المركز المالي للمصرف , وان انخفاضها عن هذه القيمة تشير إلى أنها مهددة بخطر الهشاشة.

2- أنموذج Kida 1980

يعدّ أنموذج كيدا أحد الأساليب الإحصائية الحديثة من نماذج Z-Score, والذي يتكون من خمس نسب مالية تمثلت هذه النسب في نسب السيولة ونسب الرافعة المالية ونسب الربحية ونسب النشاط ونسب توازن الموجودات ويمكن عرضها كالاتي

(Alkhatib & Al Bzour, 2011: 209 - 210) (kida ,1980:513)
 -: (Babela & Mohammed, 2016:36)

$$Z = 1.042X1 + 0.42X2 + 0.461X3 + 0.463X4 + 0.271X5$$

اذ ان :

$$X1 = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الموجودات} .$$

$$X2 = \text{إجمالي حقوق المساهمين} / \text{إجمالي المطلوبات} .$$

$$X3 = \text{الموجودات السائلة} / \text{المطلوبات المتداولة} .$$

$$X4 = \text{المبيعات (الإيرادات)} / \text{إجمالي الموجودات} .$$

$$X5 = \text{النقدية} / \text{إجمالي الموجودات} .$$

يُظهر نموذج كيدا أن المصارف التي تكون فيها Z-score موجبة تعتبر علامة جيدة للنجاح مقارنة بتلك التي لديها قيمة Z-score سالبة ستكون لديها مشاكل خطيرة محتملة وقد لا تكون قادرة على الاستمرار. و النسب المالية التي استعملها Kida هي :-

(1) صافي الدخل / إجمالي الموجودات

تعد واحدة من النسب الأكثر استخداما لقياس الأداء المالي في القطاع المصرفي , يعكس صافي الدخل على الموجودات قدرة إدارة المصرف على توليد الأرباح من موجودات المصرف لذلك يعتبر مؤشرا على الكفاءة الإدارية , وقد استخدمت هذه النسبة في معظم الدراسات لقياس ربحية المصارف و تحتسب بقسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات ومن خلال المعادلة الآتية (Chmelíková et al,2018:11) و (Houas,2020:96) & (Medjoub -):

$$1. \dots \quad X1 = \text{صافي الدخل} / \text{مجموع الموجودات}$$

(2) إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي المطلوبات

يقيس هذا المؤشر مقدار الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل التي يمكن أن يمتلكها المصرف ولا يزال قادرة على الوفاء بالتزامات الديون بحقوق المساهمين. عندما تكون قيمة المؤشر مرتفعة فهذا يدل على أن المصرف لديه ما يكفي من حقوق المساهمين لتغطية ديونه, اما اذا كانت قيمة المؤشر منخفضة فهذا يدل على أن المصرف ليس لديه ما يكفي من حقوق المساهمين لتغطية ديونه , وسيتم وضع الرمز X2 لنسبة إجمالي حقوق المساهمين الى إجمالي المطلوبات وحسب المعادلة التالية (Bansal et al,2014: 5) (عزيز, 2014:9):

$$2. \dots \quad X2 = \text{إجمالي حقوق المساهمين} / \text{إجمالي المطلوبات}$$

(3) الموجودات السائلة / المتداولات المتداولة

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على سداد التزاماته قصيرة الأجل من موجوداته سهلة التحويل إلى نقدية , و تستند الموجودات السائلة إلى الموجودات المتداولة عالية السيولة - يتم استبعاد المخزون لأنه يعدّ أقل العناصر سيولة من المتداولة. (Chandra,2014:68) وسيتم وضع الرمز X3 لنسبة الموجودات السائلة الى المطلوبات المتداولة وحسب المعادلة الآتية (Gharaibeh et al,2013:317) -):

$$X3 = \text{الموجودات السائلة} / \text{المطلوبات المتداولة}$$

3....

(4) الإيرادات / إجمالي الموجودات

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة ادارة المصرف في استخدام موجوداتها لتحقيق الإيرادات , وكلما ارتفع المؤشر كان دليلا على الاستعمال الفعال للطاقة الانتاجية المتاحة , اما في حالة انخفاض المؤشر فإن هذا يعني أن المصرف لا يستخدم الموجودات بكفاءة لتوليد الايرادات , وسيتم وضع الرمز X4 لنسبة الايرادات الى اجمالي الموجودات وحسب المعادلة الآتية (Gibson,2009:456) و (Radhi & Sarea,2019:7) :-

4....

$$X4 = \text{الإيرادات} / \text{إجمالي الموجودات}$$

(5) النقدية / إجمالي الموجودات

يقيس الجزء من الموجودات المحتفظ بها المصرف نقدًا أو في الأوراق المالية القابلة للتداول. على الرغم من أن النسبة المرتفعة قد تشير إلى درجة معينة من الأمان من وجهة نظر الدائن ، و قد يُنظر إلى المبالغ النقدية الزائدة على أنها غير فعالة. و تحسب من خلال قسمة النقدية على اجمالي المطلوبات كما في المعادلة التالية (Moscatelli et al,2020:28) و (Brav,2009:276) :-

5....

$$X5 = \text{النقدية} / \text{إجمالي الموجودات}$$

4- نموذج Sherrord 1987

وهو أحد أحدث نماذج Z-Score ، ويعتمد هذا النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة ، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز المعطاة لهذه المتغيرات حسب المعادلة التالية (Arkan, 2015: 240) و (Abu Orabi , 2014:33) :-

$$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.10X6$$

إذ أن:

$$X1 = \text{رأس المال العامل} / \text{إجمالي الموجودات} .$$

$$X2 = \text{الموجودات السائلة} / \text{إجمالي الموجودات} .$$

$$X3 = \text{صافي حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الموجودات} .$$

$$X4 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{إجمالي الموجودات} .$$

$$X5 = \text{اجمالي الموجودات} / \text{إجمالي المطلوبات} .$$

$$X6 = \text{صافي حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الموجودات الثابتة} .$$

وبناء على عدد نقاط (Z) ، يجري تصنيف الشركات على خمس فئات بحسب قدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات موضحة في الجدول أدناه

جدول (5)

تصنيف الشركات حسب نموذج Sherrord

Z score	درجة المخاطرة	الفئة
$Z > 25$	لا توجد مخاطرة	الأولى
$25 \geq Z > 20$	قليلة المخاطرة	الثانية
$20 \geq Z > 5$	متوسطة المخاطرة	الثالثة
$5 \geq Z > -5$	مرتفعة المخاطرة	الرابعة
$Z \leq -5$	خطيرة جدا	الخامسة

Source: Babela, Islam S. T & Mohammed, Renas I. , Business Failure

Prediction using Sherrod and Kida Models: Evidence from Banks Listed on Iraqi Stock Exchange (2011 - 2014) ,Humanities Journal of University of Zakho , 2016 , pp.38 .

5- أنموذج Shirata 2002

قامت الباحثة Shirata بتطوير نموذج للتنبؤ بالنجاح أو الفشل للشركات، وذلك اعتماداً على دراسة عينة من الشركات اليابانية تضم (10457) شركة مفلسة، و (30421) شركة غير مفلسة، وتناولت في دراستها (72) مؤشره مالية، وخلص إلى نموذج يسمى Saf 2002 و

وفق هذا النموذج فإن الشركات التي تكون قيمة النموذج لديها أكبر من (0.26) تعد معرضة للإفلاس، وقد فسر هذا النموذج 2, 77% من حالات الإفلاس، والمعادلة التي تحدد هذا النموذج هي (العمار و قصيري, 2015: 132)

$$\text{SAF}=0.0104X1+0.0268X2+0.0661X3+0.0237X4+0.7077 \quad \dots 1$$

$X1$ = الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات .

$X2$ = صافي الدخل قبل الضريبة / مجموع الموجودات .

$X3$ = المبيعات / المخزون .

$X4$ = مصروف الفائدة / المبيعات .

وقد طورت الباحثة نموذجها إلى نموذج أكثر دقة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات وذلك باستخدام المعادلة:-

$$\text{Z}=1.042X2-0.058X24-0.062X36-0.003X10+0.7614 \quad \dots 2$$

$X2$ = صافي الدخل قبل الضريبة / مجموع الموجودات .

$X24$ = مصروف الفائدة / المبيعات (وتشمل المصروفات عمولات الخصم والفوائد المدفوعة على القروض والتسهيلات المصرفية بأنواعها المختلفة).

$X36$ = الحسابات مستحقة الدفع / المبيعات .

$X10$ = رأس المال العامل الحالي / رأس المال العامل السابق (أي أن هذه النسبة تقيس النمو في رأس المال العامل الحاصل بين عامين مدروسين) .

وبحسب النموذج المطور (z) المقدم من الباحثة الذي تمكنت من خلاله من التنبؤ بنسبة 86.14

% من حالات التعثر فإن الشركات التي تقل فيها قيمة Z لديها عن 0.38 يرتفع فيها احتمال الإفلاس (8: Shirata, 2002) .



الفصل الثالث

الجانب العملي

المبحث الاول - : تحليل هيكل التمويل

المبحث الثاني - : تحليل الهشاشة المالية

المبحث الثالث : اختبار الفرضيات

المبحث الأول

تحليل هيكل التمويل

توطئه

يتضمن هذا المبحث تحليل المؤشرات الخاصة بهيكل التمويل للمصارف عينة الدراسة , حيث ان عينة الدراسة كانت متمثلة بالمصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتكون من خمسة وعشرين مصرفاً، لكن تم اختيار عينة الدراسة والتي شملت عشرة مصارف هي: (مصرف بغداد , مصرف التجاري العراقي , مصرف الخليج التجاري , مصرف الأهلي العراقي , مصرف الاستثمار العراقي , مصرف الشرق الأوسط , مصرف الموصل للتنمية والاستثمار , مصرف سومر التجاري , مصرف المتحد للاستثمار , مصرف الائتمان العراقي) للمدة 2005 - 2019 .

وسيتم تحليل اربعة مؤشرات لهيكل التمويل هي (نسبة التمويل بالأسهم العادية , نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة , نسبة التمويل بالديون , نسبة التمويل بالودائع)

اولاً : - تحليل نسبة التمويل بالاسهم العادية

تعد الأسهم العادية مصدر من مصادر التمويل طويل الأجل، وتمثل الأسهم العادية صكوك ملكيه يمسكها المساهمين لأثبات حقوقهم بالمصرف ويعدّ التمويل بالأسهم العادية أكثر كلفة من مصادر التمويل الأخرى، وتقاس نسبة التمويل بالأسهم العادية بحاصل قسمة رأس المال المدفوع على أجمالي الموجودات.

$$\text{نسبة رأس المال المدفوع الى اجمالي الموجودات} = \text{رأس المال} / \text{اجمالي الموجودات} * 100\%$$

(6) الجدول

نسبة التمويل بالأسهم العادية للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة	بغداد	التجاري	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاطوسط	الموصل	سومر التجاري	المتحدة	الانتماء العراقي	المتوسط
2005	16.654%	38.564%	22.522%	39.059%	18.040%	4.695%	25.045%	62.098%	25.243%	11.689%	26.361%
2006	15.994%	36.453%	27.300%	56.914%	17.726%	9.018%	22.131%	55.624%	37.577%	6.995%	28.573%
2007	14.564%	28.146%	15.751%	48.835%	22.690%	7.621%	22.129%	44.854%	31.986%	13.915%	25.049%
2008	12.893%	29.315%	10.417%	35.429%	23.706%	7.373%	12.137%	58.041%	40.075%	20.710%	25.010%
2009	10.596%	28.804%	19.331%	53.162%	26.311%	9.865%	24.353%	52.641%	22.740%	23.354%	27.116%
2010	10.405%	29.388%	20.950%	46.486%	30.485%	11.377%	26.880%	58.364%	28.924%	16.809%	28.007%
2011	12.899%	40.413%	30.236%	54.152%	30.514%	14.970%	29.002%	59.489%	30.496%	22.516%	32.469%
2012	13.455%	34.079%	24.472%	29.652%	26.309%	18.316%	42.708%	55.887%	35.390%	17.807%	29.807%
2013	14.165%	44.797%	31.991%	28.021%	29.774%	19.375%	36.015%	60.291%	39.742%	24.876%	32.905%
2014	13.680%	55.646%	36.743%	40.635%	44.750%	36.599%	58.022%	59.558%	50.274%	39.988%	43.589%
2015	16.134%	60.257%	36.993%	46.662%	45.312%	37.030%	69.088%	67.711%	51.613%	40.419%	47.122%
2016	20.826%	58.987%	37.405%	43.133%	43.262%	39.443%	61.577%	71.069%	56.837%	48.697%	48.124%
2017	22.933%	54.265%	49.725%	41.392%	43.576%	33.417%	61.675%	64.074%	57.759%	52.451%	48.127%
2018	22.451%	56.289%	51.873%	47.550%	41.180%	31.221%	61.624%	61.045%	58.192%	50.232%	48.166%
2019	22.070%	55.583%	54.630%	39.444%	47.185%	37.981%	61.560%	71.350%	49.643%	47.844%	48.729%
المتوسط	15.981%	43.399%	31.356%	43.368%	32.721%	21.220%	40.930%	60.140%	41.099%	29.220%	35.943%

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

1- مصرف بغداد

أظهرت النتائج في الجدول (6) انه في عام 2017 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (22.933%). بسبب زيادة رأس مال المصرف الذي بلغ (250,000,000,000) كما في الملحق (1) وانخفاض موجودات المصرف عما كانت عليه في السنوات السابقة إذ بلغت (109,015,2647,000) كما في الملحق (2) ، أما ادنى نسبة تمويل بالأسهم العادية كانت في عام 2010 إذ بلغت (10.405%) بسبب زيادة الموجودات الذي بلغت (961,062,610,000) كما في الملحق (2) ، وكذلك زيادة رأس المال الذي بلغ (100,000,000,000) كما في الملحق (1) ، كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى . في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف بغداد (15.981%) ، ويرجع سبب الزيادة والنقصان في الموجودات إلى تشريعات البنك المركزي والعوامل الاقتصادية والسياسية إلى يمر بها البلد وكذلك إدارة المصرف للأموال .

2 - مصرف التجاري العراقي

أظهرت النتائج في الجدول (6) انه في عام 2015 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (60.257%) و يعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة قيمة رأس مال المصرف التجاري نسبة الى السنوات الاخرى ويرجع هذا الارتفاع إلى استجابة المصارف التجارية لتعليمات البنك المركزي بزيادة رؤوس اموالها لتكون قادرة على مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها و استيعاب الخسائر التي تصاحب نشاطاتها. اما ادنى نسبة تمويل بالأسهم العادية في عام 2007 إذ بلغت (28.146%) نتيجة لانخفاض رأس مال المصرف وارتفاع قيمة موجوداته ويرجع ذلك الى عدم كفاءة المصرف في ادارة موجوداته فضلاً عن سوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية في العراق . كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف التجاري العراقي (43.399%).

3- مصرف الخليج التجاري

أظهرت النتائج في الجدول (6) انه في عام 2019 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (54.630%). بسبب زيادة رأس مال المصرف الذي بلغ (300,000,000,000) كما في الملحق (1) وانخفاض موجودات المصرف عما كانت عليه في السنوات السابقة إذ بلغت (549,145,530,701) كما في الملحق (2). اما ادنى نسبة تمويل بالأسهم العادية في عام 2008 إذ بلغت (10.417%). ويرجع سبب انخفاض النسبة إلى انخفاض

رأس مال المصرف وزيادة موجوداته، لان خلال هذه السنة شهد العراق تدهورا اقتصاديا وسياسيا أثر في استقرار المصارف والذي أدى إلى تدهور أنشطته . كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الخليج التجاري (31.356%).

4- مصرف الأهلي العراقي

أظهرت النتائج في الجدول (6) انه في عام 2006 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية اذ بلغت (56.914%) لأنها سجلت في هذا العام ادنى حجم موجودات. اما ادنى نسبة تمويل بالأسهم العادية في عام 2013 اذ بلغت (28.021%) وذلك بسبب ارتفاع حجم الموجودات قياسا برأس المال المنخفض في نفس السنة. كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الأهلي العراقي (43.368%).

5- مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من خلال الجدول (6) انه في عام 2019 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية اذ بلغت (47.185%) نتيجة لزيادة رأس مال المصرف (250,000,000,000) كما في الملحق (1) وانخفاض موجودات المصرف عما كانت عليه في السنوات السابقة اذ بلغت (529,829,506,291) كما في الملحق (2). اما ادنى نسبة تمويل بالأسهم العادية في عام 2006 اذ بلغت (17.726%) ويرجع سبب انخفاض النسبة إلى انخفاض رأس مال المصرف حيث وصل (29,750,000,000) كما في الملحق (1)، فضلا عن زيادة موجوداته (167,831,022,000) كما في الملحق (2). و تعود اسباب الارتفاع والانخفاض في النسبة الى ان المصرف ملتزم بقواعد السلطات الرقابية و بمقررات لجنة بازل . و يلحظ زيادة التمويل بالأسهم العادية في السنوات الاخيرة يرجع سببها إلى زيادة رأس المال المدفوع أي هناك إصدارات أسهم رأسمالية، في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الاستثمار العراقي (32.721%).

6- مصرف الشرق الأوسط

يظهر الجدول (6) انه في عام 2016 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية اذ بلغت (39.443%) لان حجم رأس مال المصرف فاق اجمالي الموجودات. اما ادنى نسبة تمويل بالأسهم العادية في عام 2005 اذ بلغت (4.695%) لان حجم رأس مال المصرف كان منخفض

جداً بلغ (15,000,000,000) كما في الملحق (1). كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الشرق الأوسط (21.220%). اذ يلحظ ازدياد الاعتماد على التمويل بالأسهم العادية في السنوات 2014-2019 وذلك بسبب انخفاض اعتماد المصرف على التمويل بالأرباح المحتجزة والتمويل بالودائع بالإضافة الى ان هذه الفترة شهدت تدهور الاوضاع الاقتصادية .

7- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

أظهرت النتائج في الجدول (6) انه في عام 2015 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية اذ بلغت (69.088%) و ذلك نتيجة لزيادة رأس المال حيث ان ارتفاع و انخفاض رأس المال يكون بناء الى توجيهات البنك المركزي. اما ادنى نسبة تمويل بالأسهم العادية في عام 2008 اذ بلغت (12.137%) وذلك بسبب انخفاض رأس مال المصرف الذي بلغ (25,000,000,000) كما في الملحق (1). فضلا عن زيادة موجوداته (205,984,854,404) كما في الملحق (2), و يلحظ نسبة التمويل بالأسهم العادية بدأت بالارتفاع في السنوات الأخيرة وذلك بسبب انخفاض نسبة التمويل المقترض ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية . كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار (40.930%) .

8 - مصرف سومر التجاري

أظهرت النتائج في الجدول (6) انه في عام 2019 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية اذ بلغت (71.350%). نتيجة لانخفاض موجودات المصرف نسبة الى عام 2018 اما ادنى نسبة تمويل بالأسهم العادية في عام 2007 اذ بلغت (44.854%), لان رأس مال مصرف سومر في عام 2007 كان متدني بينما قيمة موجوداته مرتفعة كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف سومر التجاري (60.140%) ويلحظ ان مصرف سومر التجاري ان في السنوات الأخيرة يتعمد بنسبة أكثر من 60% في تمويله على رأس المال المدفوع وبالتالي عند زيادة التمويل الممتلك تزداد كلفة التمويل ويرجع ذلك إلى ضعف إدارة المصرف بالشكل المطلوب منها .

9- مصرف المتحد للاستثمار

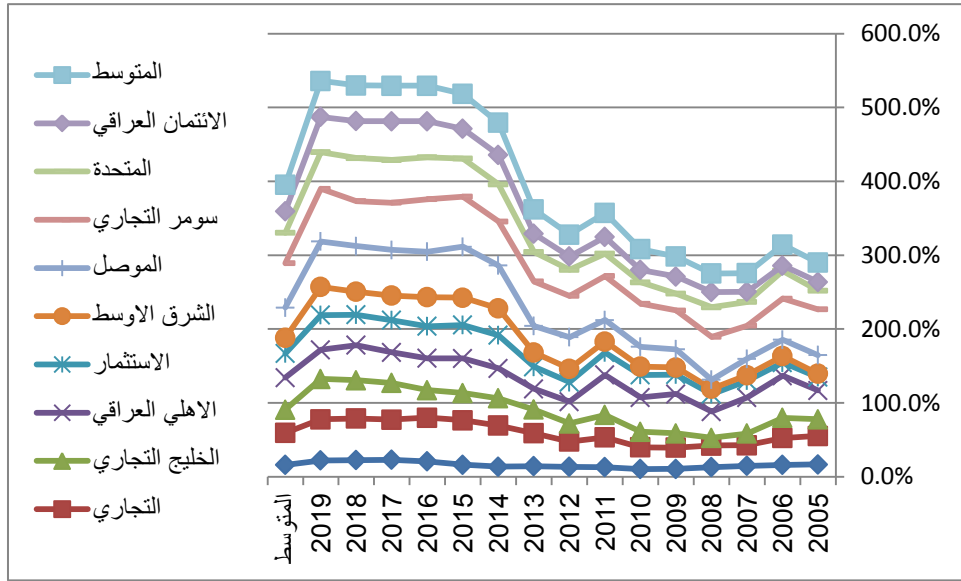
نلاحظ من خلال الجدول (6) انه في عام 2018 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية اذ بلغت (58.192%) نتيجة لزيادة رأس مال المصرف. اما ادنى نسبة تمويل بالأسهم

العادية في عام 2009 اذ بلغت (22.740%) بسبب ارتفاع حجم موجوداته بنسب كبيرة عن الاعوام التي تسبقها , ويرجع ذلك الى عدم كفاءة الادارة المصرفية وتدهور البيئة الاقتصادية والسياسية . كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف المتحد للاستثمار (41.099%).

10- مصرف الائتمان العراقي

أظهرت النتائج في الجدول (6) انه في عام 2017 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية اذ بلغت (52.451%). نتيجة لزيادة رأس مال المصرف و انخفاض موجوداته قياسا بالاعوام السابقة , اما ادنى نسبة تمويل بالأسهم العادية في عام 2006 اذ بلغت (6.995%) وذلك بسبب تدني رأس مال المصرف و زيادة الموجودات . كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الائتمان العراقي (29.220%).

نلاحظ من خلال الجدول (6) والشكل (13) ان التمويل بالأسهم العادية للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال مدة الدراسة كانت أعلى نسبة عام 2019 اذ بلغت (48.729%) اي ان نسب كفاية راس مال المصارف التجارية لاستجابتها لتوجيهات البنك المركزي . و تعكس هذه النسبة العالية قدرة المصارف على حماية اموال المودعين و مواجهة الازمات التي قد تتعرض لها . اما ادنى نسبة تمويل بالأسهم العادية كانت في عام 2008 اذ بلغت (25.010%) بسبب زيادة موجودات المصارف التجارية الخاصة عما كانت عليه في الاعوام السابقة , ويلحظ أن المصارف التجارية عينة الدراسة من عام 2014 بدأ يعتمد اكثر على مصادر التمويل الممتمك وذلك بسبب ان المصارف التجارية عينة الدراسة تمر في أزمات مالية بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية للبلد.



شكل (13)

نسبة التمويل بالأسهم العادية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

ثانياً :- تحليل التمويل بالأرباح المحتجزة

الأرباح المحتجزة هي الاموال الفائضة القابلة للتوزيع. ويعتبر التمويل بالأرباح المحتجزة افضل أنواع التمويل و ذلك لانخفاض كلفة التمويل أي تكون هذه الكلفة شبة معدومة وتقاس نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة بحاصل قسمة الارباح المحتجزة على اجمالي الموجودات .

$$\text{نسبة التمويل بالارباح المحتجزة} = \frac{\text{الأرباح المحتجزة}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100\%$$

الجدول (7)

نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة	بغداد	التجاري	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الموصل	سومر التجاري	المتحدة	الائتمان العراقي	المتوسط
2005	0.462%	0.060%	2.280%	2.344%	3.414%	2.600%	1.664%	2.810%	4.196%	2.064%	2.189%
2006	0.862%	0.521%	1.329%	0.000%	0.000%	1.264%	2.056%	2.260%	0.000%	0.400%	0.869%
2007	4.340%	0.571%	2.860%	1.562%	5.875%	2.842%	2.731%	2.327%	1.330%	4.267%	2.870%
2008	3.556%	0.684%	4.359%	4.221%	4.741%	2.327%	2.974%	0.893%	0.000%	4.070%	2.782%
2009	1.871%	1.472%	2.746%	0.592%	2.279%	1.973%	3.047%	3.700%	2.767%	1.669%	2.212%
2010	1.351%	5.198%	1.476%	1.008%	3.437%	1.413%	5.222%	0.330%	5.824%	1.306%	2.656%
2011	2.275%	2.322%	2.929%	1.284%	2.875%	2.624%	3.882%	0.121%	6.114%	3.365%	2.779%
2012	1.833%	3.603%	6.901%	4.046%	0.346%	2.817%	3.266%	0.357%	7.156%	3.793%	3.412%
2013	1.726%	2.386%	5.768%	2.430%	4.891%	2.562%	6.419%	0.346%	3.793%	1.734%	3.205%
2014	1.080%	1.846%	4.206%	1.089%	4.911%	0.501%	0.488%	0.379%	3.444%	1.963%	1.991%
2015	0.350%	1.572%	1.155%	0.407%	0.301%	0.763%	0.000%	0.790%	0.861%	1.788%	0.799%
2016	1.960%	4.409%	1.771%	4.549%	5.847%	1.570%	1.277%	2.584%	0.191%	7.433%	3.159%
2017	1.318%	5.968%	3.020%	4.007%	3.907%	0.842%	2.441%	2.413%	0.000%	9.745%	3.366%
2018	0.687%	4.146%	1.551%	0.000%	3.731%	0.344%	1.116%	2.477%	0.000%	9.298%	2.335%
2019	1.269%	1.342%	0.927%	0.180%	0.003%	0.430%	1.336%	3.130%	0.000%	5.723%	1.434%
المتوسط	1.663%	2.407%	2.885%	1.848%	3.104%	1.658%	2.528%	1.661%	2.378%	3.908%	2.404%

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

1- مصرف بغداد

أظهرت النتائج في الجدول (7) انه في عام 2007 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة بلغت (4.340%). و يعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة قيمة الارباح المحتجزة لمصرف بغداد نسبة الى السنوات الاخرى, اما ادنى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة في عام 2015 اذ بلغت (0.350%) ويرجع سبب انخفاض النسبة إلى انخفاض الارباح المحتجزة حيث بلغت (5,430,791,000) كما في الملحق(3) , كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى. ويلحظ ان المصرف يتبع سياسة احتجاز بصورة منتظمة في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف بغداد (1.663%).

2- مصرف التجاري العراقي

أظهرت النتائج في الجدول (7) انه في عام 2017 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة بلغت (5.968%) و يعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة قيمة الارباح المحتجزة لمصرف التجاري العراقي نسبة الى السنوات الاخرى , اما ادنى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة في عام 2005 اذ بلغت (0.060%) نتيجة لانخفاض الارباح المحتجزة للمصرف الذي بلغت (93,076,503) كما في الملحق(3) وارتفاع قيمة موجودات الذي بلغت (155,584,802,000) كما في الملحق(2). كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف التجاري العراقي (2.407%).

3 - مصرف الخليج التجاري

يظهر الجدول (7) انه في عام 2012 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة بلغت (6.901%) نتيجة ارتفاع قيمة الارباح المحتجزة قياسا بالسنوات السابقة , اما ادنى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة في عام 2019 اذ بلغت (0.927%) بسبب انخفاض الموجودات الذي بلغت (549,145,530,701) كما في الملحق(2) . وكذلك انخفاض الارباح المحتجزة الذي بلغ (5,091,419,669) كما في الملحق(3) ، كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الخليج التجاري (2.885%).

4 مصرف الاهلي العراقي

أظهرت النتائج في الجدول (7) انه في عام 2016 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة بلغت (4.549%) نتيجة لزياده الارباح المحتجزة , اما ادنى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة في عام 2018 و 2006 اذ بلغت (0.000%) أي ان المصرف في هذين العامين لم يتم احتجاز الارباح بسبب تعرض المصرف للخسارة , كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الاهلي العراقي (1.848%).

5- مصرف الاستثمار

أظهرت النتائج في الجدول (7) انه في عام 2007 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة بلغت (5.875%) لانها سجلت ادنى حجم موجودات في هذا العام حيث بلغت (131,112,403,000) كما في الملحق (2) , وارتفاع قيمة الارباح المحتجزة نسبة الى السنوات الاخرى , اما ادنى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة في عام 2006 إذ بلغت (0.000%) أي ان المصرف في هذه السنه يتبع سياسة توزيع الارباح ولا يتبع سياسة احتجاز الارباح كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى.. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الاستثمار (3.104%) .

6-مصرف الشرق الاوسط

أظهرت النتائج في الجدول (7) انه في عام 2007 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة بلغت (2.842%) . و يعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة قيمة الارباح المحتجزة نسبة الى السنوات الاخرى , اما ادنى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة في عام 2018 اذ بلغت (0.344%). نتيجة انخفاض الارباح المحتجزة الذي بلغ (2,755,159,000) كما في الملحق (3) وارتفاع موجودات المصرف عما كانت في السنوات السابقة اذ بلغت (800,749,802,000) كما في الملحق (2), كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الشرق الاوسط (1.658%) .

7-مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول (7) انه في عام 2013 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة بلغت (6.419%) , بسبب زيادة الارباح المحتجزة الذي بلغ (36,000,000,000) كما في الملحق (3) . اما ادنى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة في عام 2015 اذ بلغت (0.000%) وذلك بسبب تعرض المصرف الى خسارة في هذا العام , كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار (2.528%) .

8-مصرف سومر التجاري

أظهرت النتائج في الجدول (7) انه في عام 2009 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة بلغت (3.700%) , نتيجة لزيادة الارباح المحتجزة , اما ادنى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة في عام 2011 اذ بلغت (0.121%) بسبب انخفاض الارباح المحتجزة و زيادة موجوداته قياسا بالأعوام السابقة . كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف سومر التجاري (1.661%) .

9- مصرف المتحد للاستثمار

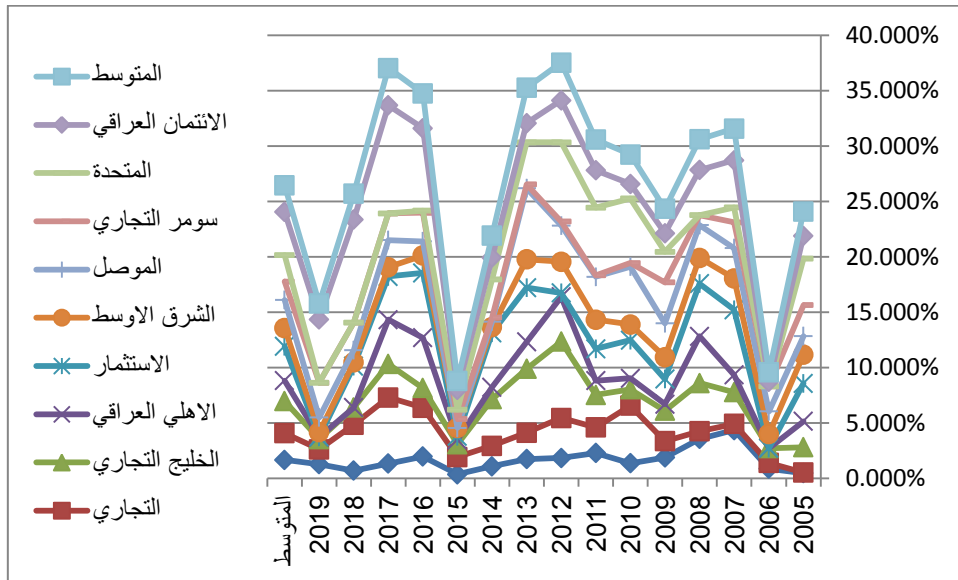
أظهرت النتائج في الجدول (7) انه في عام 2012 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة بلغت (7.156%) و يعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة قيمة الارباح المحتجزة لمصرف التجاري العراقي نسبة الى السنوات الاخرى , اما ادنى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة في الاعوام 2006 و 2008 و 2017 و 2018 و 2019 اذ بلغت (0.00%) ولم يتم احتجاز الارباح في هذه السنوات نتيجة تعرض المصرف للخسائر. كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف المتحد للاستثمار (2.378%) .

10- مصرف الائتمان العراقي

يظهر في الجدول (7) انه في عام 2017 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة بلغت (9.745%) نتيجة لزيادة الارباح المحتجزة الذي بلغ (46,448,171,000) وانخفاض موجودات المصرف عما كانت عليه في السنوات السابقة اذ بلغت (476,638,010,000) كما في الملحق (2). اما ادنى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة في عام 2006 اذ بلغت (0.400%) نتيجة

لإنخفاض الأرباح المحتجزة للمصرف وارتفاع قيمة موجوداته. كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الائتمان العراقي (3.908%).

نلاحظ من خلال الجدول (7) والشكل (14) ان التمويل بالأرباح المحتجزة للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال مدة الدراسة كانت أعلى نسبة عام 2017 اذ بلغت (3.366%) اما ادنى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة كانت في عام 2015 اذ بلغت (0.799%), ويلحظ من هيكل رأس المال عدم وجود نسب مثلى للمزج بين التمويل الممتلك و المقترض اذ على المصارف التجارية عينة الدراسة تحديد نسب مثلى للمزج بين مصادر التمويل الممتلك و المقترض وذلك لكي تنخفض كلفة التمويل الى ادنى حد ممكن , ويعتبر التمويل بالأرباح المحتجزة ادنى كلفة للمصرف أي ذات كلفة تكون معدومة من باقي المصادر الاخرى .



شكل (14)

نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2005-2019)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

ثالثا :- تحليل التمويل بالديون

هي الاموال التي يتم الحصول عليها من التمويل الخارجي مثل الاقتراض من المصارف الاخرى والاقتراض من البنك المركزي , وخصم الاوراق التجارية , وبيع و شراء الاوراق المالية و القروض بالعملة الاجنبية , ولكن ورغم تعددها تبقى الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال

المصرف . وتقاس نسبة التمويل بالديون بحاصل قسمة اجمالي المطلوبات على اجمالي الموجودات .

$$\text{نسبة التمويل بالديون} = \frac{\text{المطلوبات}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100\%$$

1- مصرف بغداد

أظهرت النتائج في الجدول (8) انه في عام 2010 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالديون بلغت (87.640%) نتيجة ارتفاع قيمة الديون قياسا بالسنوات السابقة , اما ادنى نسبة التمويل بالديون في عام 2017 اذ بلغت (74.596%) ويعود السبب الى انخفاض الموجودات و الديون قياسا بالعام السابق 2016 وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض الودائع الجارية لدى البنك المركزي و الموجودات الاجنبية والموجودات الاخرى مقابل انخفاض ودائع الحكومة و المطلوبات الاجنبية . كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالديون بين سنة وأخرى . في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف بغداد (81.439%) . ويلحظ ان المصرف يتبع سياسة تمويل تعتمد التمويل بالديون اكثر من الاعتماد على المصادر الاخرى و بشكل يفوق المصارف الاخرى للعينه .

جدول (8)

نسبة التمويل بالديون للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة	بغداد	التجاري	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الموصل	سومر التجاري	المتحدة	الائتمان العراقي	المتوسط
2005	82.420%	59.725%	73.501%	57.654%	77.856%	91.437%	72.429%	33.522%	69.659%	85.518%	70.372%
2006	82.039%	61.252%	70.484%	39.987%	81.359%	88.048%	73.067%	40.570%	65.143%	90.569%	69.252%
2007	79.076%	69.366%	79.957%	45.411%	70.265%	87.598%	72.823%	42.751%	70.259%	78.327%	69.583%
2008	82.812%	67.239%	82.895%	55.954%	70.249%	88.793%	81.961%	35.830%	62.096%	72.464%	70.029%
2009	86.391%	59.602%	76.686%	44.954%	67.361%	86.450%	70.935%	37.621%	74.376%	69.251%	67.363%
2010	87.640%	53.695%	76.224%	50.805%	64.056%	85.503%	65.384%	36.844%	64.522%	77.293%	66.196%
2011	84.048%	45.368%	65.275%	42.914%	64.266%	79.357%	65.524%	36.942%	62.270%	65.783%	61.175%
2012	84.066%	51.199%	64.626%	54.141%	68.808%	77.075%	52.973%	41.251%	56.079%	68.740%	61.896%
2013	83.497%	41.292%	60.932%	68.930%	64.203%	73.807%	53.444%	36.771%	55.113%	67.317%	60.531%
2014	83.999%	36.701%	57.463%	57.303%	49.209%	55.045%	24.474%	38.143%	46.892%	53.587%	50.282%
2015	82.673%	33.910%	60.175%	51.397%	49.022%	58.975%	28.147%	28.676%	44.650%	51.204%	48.883%
2016	76.440%	33.476%	60.383%	50.209%	49.852%	58.294%	35.219%	24.055%	38.848%	40.237%	46.701%
2017	74.596%	36.714%	46.812%	52.694%	50.657%	68.108%	33.894%	31.438%	42.734%	33.816%	47.146%
2018	76.045%	36.129%	45.625%	71.547%	53.367%	66.598%	35.136%	34.456%	41.085%	37.010%	49.700%
2019	75.843%	39.541%	44.148%	42.270%	50.809%	59.393%	34.549%	23.094%	49.782%	43.138%	46.257%
المتوسط	81.439%	48.347%	64.346%	52.411%	62.089%	74.966%	53.331%	34.798%	56.234%	62.284%	59.024%

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

2-مصرف التجاري العراقي

أظهرت النتائج في الجدول (8) انه في عام 2007 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالديون بلغت (69.366%). ويعود سبب ارتفاع نسبة التمويل بالديون الى ازدياد الديون قياسا بالسنوات السابقة اذ بلغت (287,617,548,308) كما في الملحق (4) , نتيجة ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع حصة الفرد الواحد منه مما ادى الى انتعاش الوضع الاقتصادي في البلد. كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالديون بين سنة وأخرى. اما ادنى نسبة التمويل بالديون في عام 2016 اذ بلغت (33.476%), اذ يلحظ انخفاض التمويل بالديون في السنوات الاخيرة و يرجع السبب إلى زيادة راس المال المدفوع أي هناك إصدارات أسهم رأسمالية، في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف التجاري العراقي (48.347%) .

3-مصرف الخليج التجاري

أظهرت النتائج في الجدول (8) انه في عام 2008 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالديون بلغت (82.895%) بسبب زيادة الديون الذي بلغ (239,984,991,213) كما في الملحق (4), كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالديون بين سنة وأخرى . اما ادنى نسبة تمويل بالديون في عام 2019 اذ بلغت (44.148%) بسبب انخفاض الديون اذ بلغت (242,436,472,500) كما في الملحق (4) وكذلك انخفاض الموجودات الذي بلغ (549,145,530,701) ويعود سبب ذلك الى عدم الاستقرار السياسي والامن في البلد وخاصة في نهاية عام 2019 ، في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الخليج التجاري (64.346%) .

4 -مصرف الاهلي العراقي

أظهرت النتائج في الجدول (8) انه في عام 2018 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالديون بلغت (71.547%) ويعود سبب ارتفاع نسبة التمويل بالديون الى ازدياد الديون نسبة الى السنوات الاخرى اذ بلغت (376,161,143,000) و انخفاض قيمة موجودات المصرف اذ بلغت (525,757,058,000) كما في الملحق (2). اما ادنى نسبة تمويل بالديون في عام 2006 اذ بلغت (39.987%) نتيجة انخفاض قيمة الديون نسبة الى السنوات الاخرى اذ بلغت (17,564,629,285) كما في الملحق (4) , ويعود سبب انخفاض نسبة التمويل بالديون الى ارتفاع نسبة التمويل الممتلك للمصرف في عام 2006 , كما يظهر الجدول تفاوت في نسب

التمويل بالديون بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الاهلي العراقي (52.411%) .

5- مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ في الجدول (8) انه في عام 2006 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالديون بلغت (81.359%) نتيجة ازدياد الديون قياسا بالسنوات السابقة ولقد حمل عام 2006 الكثير من الفرص والتوجهات التي احسن المصرف استغلالها ومن هذه الفرص هو التوسع الدولي وتعزيز مكانة المصرف بين المصارف العالمية اضافة لتوسيع الخدمات المصرفية الخارجية وتنويع مصادر الدخل الخارجي . كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالديون بين سنة وأخرى. اما ادنى نسبة التمويل بالديون في عام 2015 اذ بلغت (49.022%) و يلحظ انخفاض نسبة التمويل بالديون في السنوات الاخيرة بسبب زيادة التمويل بالأسهم العادية و يرجع سببها إلى زيادة راس المال المدفوع أي هناك إصدارات أسهم رأسمالية و لقد شهد عام 2015 تراجع بالنمو الاقتصادي في القطاعات كافة بما فيها القطاع المصرفي وعدم الاستقرار السياسي والامني , في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الاستثمار العراقي (62.089%) .

6- مصرف الشرق الأوسط

أظهرت النتائج في الجدول (8) انه في عام 2005 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالديون بلغت (91.437%) و هذا يعني ان درجة اعتماد المصرف على الديون كمصدر للتمويل كبيرة جداً، ويعود ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع الودائع في عام 2005 وهذا دليل على ثقة الزبائن بالمصرف، ويشار هنا الى انها اعلى نسبة تمويل بالديون طوال مدة الدراسة وعلى مستوى جميع المصارف. ويلحظ درجة اعتماد المصرف على الديون كمصدر للتمويل كبيرة جداً، كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالديون بين سنة وأخرى. اما ادنى نسبة التمويل بالديون في عام 2014 اذ بلغت (55.045%) ويلحظ أن المصارف التجارية عينة الدراسة من عام 2014 بدأت تعتمد على اكثر على مصادر التمويل الممتمك وذلك بسبب ان المصارف التجارية عينة الدراسة تمر في أزمات مالية بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية للبلد. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الشرق الأوسط (74.966%) .

7- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

أظهرت النتائج في الجدول (8) انه في عام 2008 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالديون بلغت (81.961%) نتيجة لزيادة الديون قياسا بالسنوات السابقة . كما يظهر الجدول تفاوت في

نسب التمويل بالديون بين سنة وأخرى. اما ادنى نسبة تمويل بالديون في عام 2014 بلغت (24.474%) اذ يلحظ نسبة التمويل بالديون بدأت تنخفض في السنوات الأخيرة وذلك بسبب ارتفاع نسبة التمويل الممتمك ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار (53.331%).

8 - مصرف سومر التجاري

نلاحظ من خلال الجدول (8) انه في عام 2007 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالديون بلغت (42.751%) نتيجة لزيادة ديون المصرف . اما ادنى نسبة التمويل بالديون في عام 2019 اذ بلغت (23.094%) لان ديون مصرف سومر في عام 2019 كانت متدنية , كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالديون بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف سومر التجاري (34.798%). ويلحظ ان مصرف سومر التجاري في السنوات الأخيرة يعتمد بنسبة أكثر من 60% في تمويله على التمويل الممتمك وانخفاض التمويل بالديون وذلك بسبب ان المصارف التجارية عينة الدراسة تمر في أزمات مالية بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية للبلد.

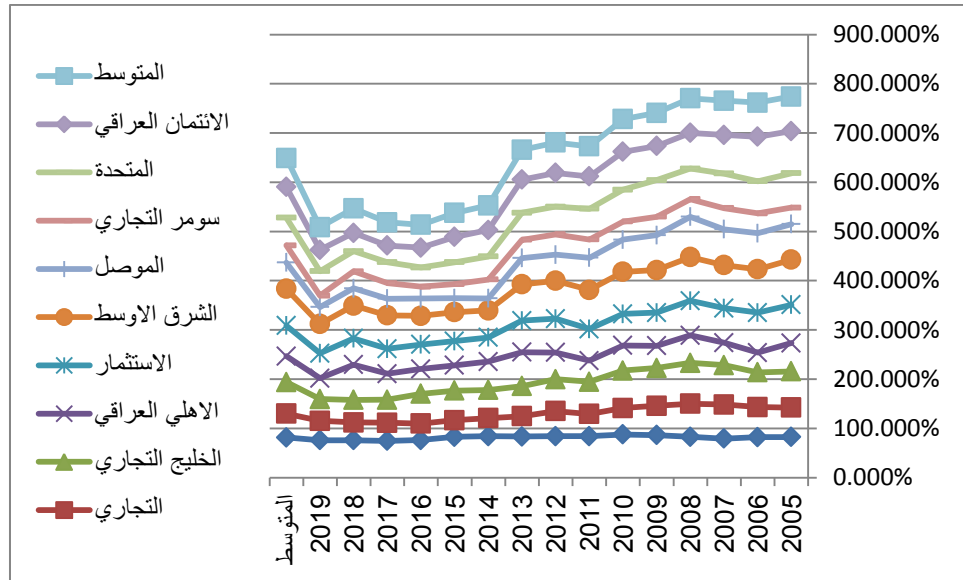
9- مصرف المتحد للاستثمار

أظهرت النتائج في الجدول (8) انه في عام 2009 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالديون بلغت (74.376%) بسبب زيادة الديون التي بلغت (327,067,030,000) كما في الملحق (4) , وكذلك زيادة الموجودات اذ بلغت (439,745,296,000) كما في الملحق (2) , ويعود سبب ارتفاع النسبة هذا العام الى الانتعاش الاقتصادي في البلاد الذي سببه ارتفاع اسعار وواردات النفط مما انعكس بالإيجاب على اغلب الاقتصاد ، اما ادنى نسبة التمويل بالديون في عام 2016 اذ بلغت (38.848%) نتيجة انخفاض قيمة الديون نسبة الى عام 2015 ويعود انخفاض النسبة الى سوء الاوضاع الامنية ودخول داعش للعراق , كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالديون بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف المتحد للاستثمار (56.234%).

10- مصرف الائتمان

أظهرت النتائج في الجدول (8) انه في عام 2006 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالديون بلغت (90.569%) نتيجة زيادة قيمة الديون مقارنة بالسنوات السابقة و هذا يعني درجة اعتماد المصرف على الديون كمصدر للتمويل كبيرة جداً وبالتالي ان الاعتماد على الديون يمنح

المصرف ووفرة ضريبية جيدة بسبب استثناء الديون من الضرائب وبالنتيجة سيزيد من الأرباح. أما أدنى نسبة التمويل بالديون في عام 2017 إذ بلغت (33.816%) ويعود السبب لانخفاض الديون نسبة إلى السنوات الأخرى أما سبب انخفاض النسب نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية. كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالديون بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الائتمان (62.284%).



شكل (15)

نسبة التمويل بالديون للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول (8) والشكل (15) ان التمويل بالديون للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال مدة الدراسة كانت أعلى نسبة عام 2005 إذ بلغت (70.372%) أما أدنى نسبة تمويل بالديون كانت في عام 2019 إذ بلغت (46.257%)، ويلاحظ أن المصارف التجارية عينة الدراسة منذ عام 2014 تبدأ بالانخفاض وذلك لاعتمادها على التمويل بالديون وذلك بسبب ان المصارف التجارية عينة الدراسة تمر في أزمات مالية بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية للبلاد.

رابعاً:- التمويل بالودائع

الودائع هي المصدر الأول للأموال في معظم البنوك , وتحدد الودائع قدرة المصرف على الاقراض بنسبة معينة من تلك الودائع , و يقاس نسبة التمويل بالودائع بحاصل قسمة اجمالي الودائع على اجمالي الموجودات .

$$\text{نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{الودائع}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100\%$$

1- مصرف بغداد

أظهرت النتائج في الجدول (9) انه في عام 2010 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالودائع اذ بلغت (81.071%) نتيجة ارتفاع قيمة الودائع قياسا بالسنوات السابقة ويعود سبب ارتفاع النسبة هذا العام الى الانتعاش الاقتصادي في البلاد الذي سببه ارتفاع اسعار و واردات النفط مما انعكس بالإيجاب على اغلب الاقتصاد. اما ادنى نسبة تمويل بالودائع في عام 2015 اذ بلغت (51.741%) , كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالودائع بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف بغداد (68.053%) . ويلحظ ان مصرف بغداد يعتمد على التمويل بالودائع اعلى من اعتماده على التمويل الممتمك وذلك يرجع الى الاستراتيجيات التي تتبعها ادارة المصرف في جذب الودائع واستثمارها في الانشطة المختلفة , وان ارتفاع نسبة التمويل بالودائع دليل على ان المدخرين و المستثمرين يتقون بالمصرف و يفضلونه.

جدول (9)

نسبة التمويل بالودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة	بغداد	التجاري	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاطوسط	الموصل	سومر التجاري	المتحدة	الانتمان العراقي	المتوسط
2005	73.566%	50.004%	36.848%	42.820%	55.626%	81.230%	59.371%	15.788%	54.646%	78.766%	54.866%
2006	69.987%	42.608%	51.253%	29.829%	64.162%	72.874%	65.861%	30.804%	51.684%	84.193%	56.325%
2007	65.190%	40.706%	58.575%	37.218%	52.701%	79.843%	64.552%	25.237%	45.762%	66.684%	53.647%
2008	70.042%	41.661%	53.476%	49.454%	57.429%	70.999%	63.957%	18.372%	40.523%	58.989%	52.490%
2009	79.966%	40.139%	63.080%	40.107%	57.169%	77.964%	72.648%	21.000%	19.005%	57.634%	52.871%
2010	81.071%	38.503%	62.449%	46.028%	50.584%	77.254%	68.792%	27.240%	34.319%	71.084%	55.732%
2011	57.316%	33.311%	55.581%	39.532%	49.488%	71.124%	48.246%	19.162%	26.444%	56.078%	45.628%
2012	62.068%	36.851%	54.679%	42.311%	46.261%	72.666%	45.553%	24.273%	18.675%	57.790%	46.113%
2013	69.848%	27.863%	48.240%	50.858%	51.337%	67.763%	40.728%	24.103%	18.017%	60.775%	45.953%
2014	73.618%	26.816%	51.118%	39.053%	42.945%	49.835%	17.434%	18.199%	12.632%	48.958%	38.061%
2015	51.741%	21.523%	46.026%	32.396%	45.654%	46.856%	20.160%	23.302%	27.583%	25.685%	34.093%
2016	62.669%	27.780%	53.265%	25.728%	43.955%	39.733%	22.073%	19.235%	12.320%	34.922%	34.168%
2017	62.748%	29.240%	44.057%	30.585%	42.880%	43.377%	24.056%	23.008%	20.005%	30.247%	35.020%
2018	70.242%	30.295%	40.277%	36.099%	39.300%	53.598%	26.345%	19.716%	14.212%	32.624%	36.271%
2019	70.729%	32.597%	36.708%	39.531%	39.817%	41.172%	26.788%	17.892%	11.491%	39.874%	35.660%
المتوسط	68.053%	34.660%	50.375%	38.770%	49.287%	63.086%	44.438%	21.822%	27.155%	53.620%	45.127%

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

2- مصرف التجاري العراقي

أظهرت النتائج في الجدول (9) انه في عام 2005 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالودائع اذ بلغت (50.004%) ويعود سبب هذا الارتفاع الى انخفاض قيمة الموجودات نسبة الى السنوات الاخرى اذ بلغت (155,584,802,000) كما في الملحق (2) و ارتفاع الودائع التي بلغت (77,799,292,599) كما في الملحق (5). اما ادنى نسبة تمويل بالودائع في عام 2015 إذ بلغت (21.523%) نتيجة انخفاض قيمة الودائع قياسا بالسنوات الثلاث السابقة حيث شهد الاقتصاد العراقي خلال عام 2015 كسادا و ركودا واضحا في معظم أنشطة القطاعات الاقتصادية نتيجة الانخفاض الحاد الذي تشهده الاسواق العالمية في اسعار النفط اضافة لذلك سوء الاوضاع الامنية في البلاد بسبب دخول عصابات داعش , كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالودائع بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف التجاري العراقي (34.660%) .

3- مصرف الخليج التجاري

أظهرت النتائج في الجدول (9) انه في عام 2009 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالودائع اذ بلغت (63.080%) نتيجة ارتفاع قيمة الودائع قياسا بالسنوات السابقة ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة في عام 2009 الى الانتعاش الاقتصادي في البلاد الذي سببه ارتفاع اسعار و واردات النفط مما انعكس بالإيجاب على اغلب الاقتصاد. اما ادنى نسبة تمويل بالودائع في عام 2005 اذ بلغت (36.848%) ويعود السبب الى انخفاض قيمة الودائع نسبة الى السنوات الاخرى اذ بلغت (16,851,683,525) و ارتفاع موجودات المصرف عما كانت عليه في السنوات السابقة اذ بلغت (45,733,265,770) كما في الملحق (2). كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالودائع بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الخليج التجاري (50.375%) اذ نشاهد ان نسبة التمويل بالودائع لمصرف الخليج تنخفض منذ عام 2017 وذلك بسبب انخفاض ثقة الزبائن بالمصارف بسبب الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد مما يؤثر سلبا على السيولة المصرفية اي ينخفض التمويل بالودائع ويزداد التمويل بالملكية.

4- مصرف الاهلي العراقي

يظهر من خلال الجدول (9) انه في عام 2013 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالودائع اذ بلغت (50.858%) نتيجة ارتفاع قيمة الودائع نسبة الى السنوات الاخرى . ويعتبر عام 2013 عاما مثمرا في مسيرة المصرف التي تميزت بقوة الاداء والنمو الشامل لجميع مسارات و مجالات العمل المصرفي وتكملت بالنتائج الايجابية البارزة , حيث حقق نجاحا ملحوظا على

صعيد توطيد مكانته و معززا حضوره و تواجده في السوق العراقي من خلال فتح فروع جديدة للمصرف في مختلف ارجاء البلاد. اما ادنى نسبة تمويل بالودائع في عام 2016 إذ بلغت (25.728%) بسبب الزيادة في راس المال الممتلك للمصرف وانخفاض في الودائع التي يحتفظ بها المصرف نظرا لسوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية في العراق, كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالودائع بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الاهلي العراقي (38.770%).

5- مصرف الاستثمار العراقي

أظهرت النتائج في الجدول (9) انه في عام 2006 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالودائع إذ بلغت (64.162%) نتيجة ارتفاع قيمة الودائع قياسا بالسنوات السابقة (107,683,853,000) كما في الملحق (5) بسبب كفاءة ادارة المصرف والعمل على جذب الزبائن عن طريق تهيئة فريق من الموظفين منتشرين على الساحة المباشرة مع الزبائن مشكلين بذلك كمركز خدمة للزبائن. اما ادنى نسبة تمويل بالودائع في عام 2018 إذ بلغت (39.300%) وذلك بسبب زيادة قيمة الموجودات, لقد شهد عام 2018 تراجع بالنمو الاقتصادي في القطاعات كافة بما فيها القطاع المصرفي وعدم الاستقرار السياسي والامني كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالودائع بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الاستثمار العراقي (49.287%).

6- مصرف الشرق الاوسط

أظهرت النتائج في الجدول (9) انه في عام 2005 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالودائع إذ بلغت (81.230%) نتيجة كفاءه ادارة المصارف و تقديم افضل الخدمات من اجل جذب الودائع. كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالودائع بين سنة وأخرى. اما ادنى نسبة تمويل بالودائع في عام 2016 إذ بلغت (39.733%), في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الشرق الاوسط (63.086%) إذ يلحظ من عام 2014 بدأ الانخفاض في نسبة الودائع لدى مصرف الشرق الاوسط عما كانت عليه في السنوات السابقة نتيجة انخفاض ثقة المودعين بالمصرف بسبب تراجع و انخفاض اسعار وصادرات النفط في هذا العام التي انعكست بدورها على القطاع المصرفي في الاقتصاد المحلي.

7- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ في الجدول (9) انه في عام 2009 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالودائع اذ بلغت (72.648%) نتيجة ارتفاع قيمة الودائع قياسا بالسنوات السابقة حيث تمكن المصرف زيادة حجم الودائع من خلال مضاعفة جهوده في مجال كسب زبائن جدد و قد بلغت الودائع (149,153,415,519) كما في الملحق (5) بالإضافة الى ذلك يعود سبب ارتفاع النسبة هذا العام الى الانتعاش الاقتصادي في البلاد الذي سببه ارتفاع اسعار و واردات النفط مما انعكس بالإيجاب على اغلب الاقتصاد. اما ادنى نسبة تمويل بالودائع في عام 2014 اذ بلغت (17.434%) نتيجة انخفاض قيمة الودائع نسبة الى السنوات الاخرى اذ بلغت (60,695,891,440) كما في الملحق (5) . أن انخفاض التمويل بالودائع في عام 2014 بسبب الاوضاع العسكرية والسياسية للبلد وتخوف الزبائن وشعورهم بالخطر تجاه اموالهم , كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالودائع بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الموصل للتنمية و الاستثمار (44.438%) .

8- مصرف سومر التجاري

أظهرت النتائج في الجدول (9) انه في عام 2006 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالودائع اذ بلغت (30.804%) نتيجة زيادة الودائع قياسا بالسنوات السابقة اذ بلغت (11,729,275,456) كما في الملحق (5) ومصدر الزيادة الرئيسي هو زيادة ارصدة الحسابات الجارية الدائنة للأفراد صاحبها بنفس الوقت زيادات وانخفاضات في حسابات اخرى. اما ادنى نسبة تمويل بالودائع في عام 2005 اذ بلغت (15.788%) نتيجة تدني الناتج المحلي الاجمالي وتدني حصة الفرد الواحد منه مما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي في البلد , كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالودائع بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف سومر التجاري (21.822%) ويلحظ ان مصرف سومر التجاري يحتفظ بمستويات متدنية من الودائع واعتماده بشكل كبير على مصادر التمويل الممترك .

9- مصرف المتحد للاستثمار

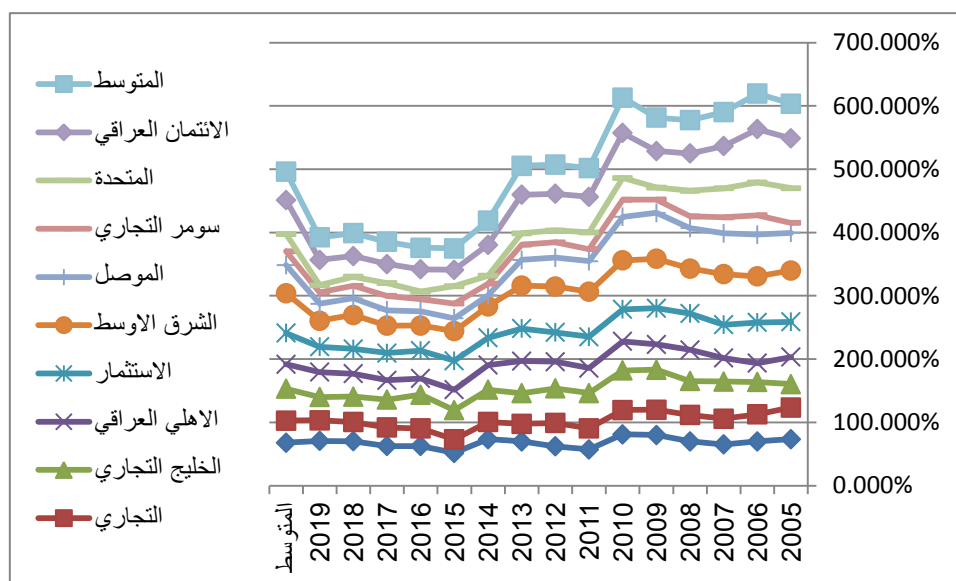
يظهر في الجدول (9) انه في عام 2005 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالودائع اذ بلغت (54.646%) . اما ادنى نسبة تمويل بالودائع في عام 2019 اذ بلغت (11.491%) , كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالودائع بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف المتحد للاستثمار (27.155%) ويلحظ ان الانخفاض نتيجة اعتماد المصرف على

التمويل بالودائع وذلك بسبب ازدياد الاعتماد على التمويل الممتمك بالإضافة الى تخوف الزبائن على اموالهم وذلك بسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسة في البلد .

10- مصرف الائتمان العراقي

أظهرت النتائج في الجدول (9) انه في عام 2006 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالودائع اذ بلغت (84.193%) نتيجة زيادة الودائع قياسا بالسنوات السابقة و ذلك بسبب ازدياد ثقة الزبائن بأداء المصرف وادارته التي حرصت على تقديم افضل الخدمات الى زبائنه و استخدام احدث الوسائل التكنولوجية , كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالودائع بين سنة وأخرى. اما ادنى نسبة تمويل بالودائع في عام 2015 اذ بلغت (25.685%) . ويعود انخفاض هذه النسبة الى ضعف ثقة الزبائن في المصرف مما أدى الى سحب ودائعهم و يرجع ذلك الى الاوضاع غير المستقرة للبلد , في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الائتمان العراقي (53.620%) .

نلاحظ من خلال الجدول (9) والشكل (16) ان التمويل بالودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال مدة الدراسة كانت أعلى نسبة عام 2006 اذ بلغت (56.325%) نتيجة ازدياد ثقة الزبائن بالمصارف و بدء عمل المصارف على استحداث وسائل تكنولوجية , اما ادنى نسبة تمويل بالودائع كانت في عام 2015 اذ بلغت (34.093%) حيث شهد الاقتصاد العراقي خلال عام 2015 كسادا و ركودا واضحا في معظم انشطة القطاعات الاقتصادية نتيجة الانخفاض الحاد الذي تشهده الاسواق العالمية في اسعار النفط اضافة لذلك سوء الاوضاع الامنية في البلد بسبب دخول عصابات داعش و يلحظ نسبة التمويل بالودائع منخفضة في السنوات الاخيرة للمصارف التجارية عينة الدراسة وذلك بسبب اوضاع البلد السياسية والاقتصادية مما أدى الى ضعف ثقة الزبائن بالمصارف وسحب ودائعهم و كذلك ضعف في ادارة المصرف وعدم اتباعه سياسات لجذب الودائع .



شكل (16)

نسبة التمويل بالودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

❖ الفرضية الرئيسية الاولى: تتباين المصارف عينة الدراسة في سياستها لهيكل التمويل.

يبين الجدول (10) ادناه اختبار الفرضية للمصارف عينة الدراسة من خلال اختبار التباين لمؤشرات هيكل التمويل.

الجدول (10)

اختبار التباين لهيكل التمويل للمصارف عينة الدراسة

ANOVA						
Source of Variation	SS	Df	MS	F	P-value	F crit
Between Groups	411.62%	300.00%	137.21%	288.72%	4.89%	286.63%
Within Groups	1710.80%	3600.00%	47.52%			
Total	2122.42%	3900.00%				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول هناك تباين بين متغيرات هيكل التمويل لان قيمة (P-Value) أصغر من مستوى المعنوية البالغ (5%) اذ بلغت (4.89%) . وقيمة المحتسبة F (288.72%) اكبر من قيمة الجدولية F (286.63%) وبذلك تستدل الباحثة من التحليل أعلاه عدم رفض الفرضية بمعنى تتباين المصارف عينة الدراسة في سياستها لهيكل التمويل .

المبحث الثاني

تحليل الهشاشة المالية باستخدام نموذج كيدا

يتضمن هذا المبحث تحليل الهشاشة المالية باستعمال أنموذج كيدا Z-Score للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة عبر سلسلة زمنية امتدت من عام (2005-2019) ويتم حساب قيمة z من عبر طرح المتغيرات الخمس وجمعها مضروبة بمعاملات اوزانها بموجب المعادلة الآتية :

$$Z = -1.042X_1 - 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

إذا ان :

X_1 = صافي الدخل / إجمالي الموجودات: تحدد هذه النسبة القدرة الانتاجية لموجودات المصرف دون تأثير أي عوامل أخرى لتحديد اهمية الارباح المتحققة في زيادة الموجودات .

X_2 = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي المطلوبات: تحدد هذه النسبة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.

X_3 = الموجودات السائلة/ المطلوبات المتداولة : قدرة المصرف على الالتزام بتسديد التزاماته حسب المواعيد المحددة، وإدارة المصرف لنشاطه بما يسهم بتوليد السيولة المواجهة أي طاري .

X_4 = المبيعات (الإيرادات) / إجمالي الموجودات. تحدد القدرة على توليد موجودات المصرف وامكانية الإدارة في التعامل مع البيئة التنافسية .

X_5 = النقدية / إجمالي الموجودات : تحدد امكانية المصرف الاحتفاظ بالنقد لمدة محددة بما يعزز مواجهة الصدمات التي تؤدي للهشاشة .

و سيتم تحليل قيمة **z - Score** للمصارف عينة الدراسة كالآتي :-

1- مصرف بغداد

تظهر البيانات المالية لمصرف بغداد و حسب تحليل Z-Score والمبينة في جدول (11) ان المركز المالي للمصرف ضعيف وهذا يشير الى تعرضه للهشاشة لأن نتائج Z-Score خلال مدة الدراسة (2005- 2019) كانت سلبية. وهذا يعني ان مصرف بغداد يعاني من هشاشة عالية وانه غير قادر على النهوض بأنشطته المصرفية للوصول الى الاستقرار المالي. وذلك يرجع لاعتماد المصرف بشكل كبير على سياسة الرافعة المالية في تمويل عملياته المصرفية . والجدول (11) يوضح انموذج كيدا Z-Score لمصرف بغداد لمدة الدراسة 2005-2019.

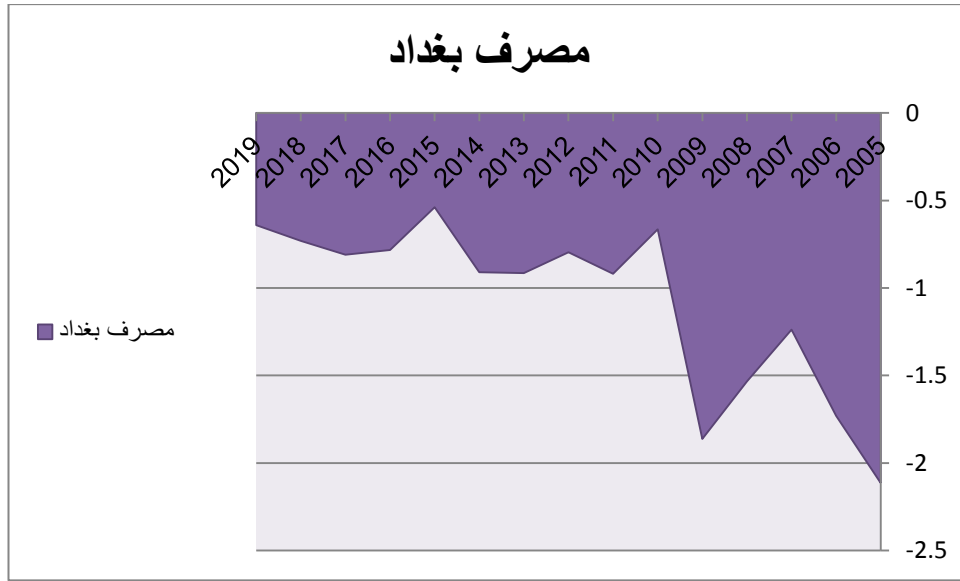
جدول (11)

الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف بغداد

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2005	0.006	0.213	4.647	0.030	0.513	-2.114
2006	0.025	0.219	3.772	0.054	0.566	-1.730
2007	0.054	0.265	2.488	0.090	0.442	-1.238
2008	0.039	0.208	3.187	0.081	0.377	-1.534
2009	0.020	0.158	4.146	0.051	0.595	-1.862
2010	0.013	0.141	1.571	0.061	0.595	-0.665
2011	0.024	0.190	2.007	0.064	0.523	-0.919
2012	0.019	0.190	1.828	0.048	0.625	-0.796
2013	0.018	0.198	2.051	0.048	0.575	-0.915
2014	0.015	0.190	2.041	0.042	0.543	-0.910
2015	0.004	0.210	1.238	0.058	0.562	-0.539
2016	0.017	0.308	1.571	0.068	0.451	-0.783
2017	0.006	0.341	1.641	0.057	0.459	-0.810
2018	0.004	0.315	1.565	0.042	0.550	-0.731
2019	0.006	0.319	1.322	0.046	0.487	-0.641

المصدر :اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

وكما هو موضح في الشكل (17) الارتفاع والانخفاض لقيم Z -Score حيث تظهر بصورة متعرجة و بتذبذب وعدم الاستقرار واضح طوال مدة نشاط المصرف من عام 2005- 2019 حيث كانت قيم Z متذبذبة ما بين (-2.114) - (-0.641) .



شكل (17)

الهشاشة المالية لمصرف بغداد

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

2- مصرف التجاري العراقي

يبين الجدول (12) من خلال تحليل بيانات المصرف التجاري العراقي حسب انموذج كيدا Z-Score ان النتائج سلبية من عام 2005 الى عام 2019 اذا كانت قيم Z-Score تتراوح ما بين (-3.047) - (-0.812). اي ان المصرف يواجه هشاشة مالية عالية , وذلك لاعتمادها على الاقتراض بشكل كبير الذي يؤدي الى تخفيض الارباح بشكل ملحوظ , فضلا عن انخفاض ايراد المصرف مما ادى الى هشاشة المصرف . والجدول (12) يوضح انموذج كيدا Z-Score لمصرف التجاري العراقي لمدة الدراسة 2005-2019.

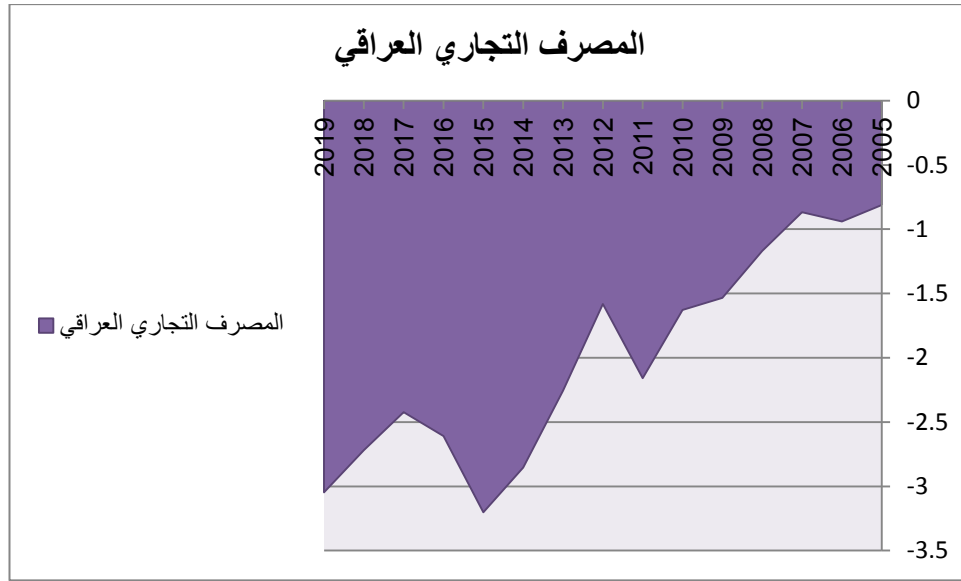
جدول (12)

الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف التجاري العراقي

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2005	0.011	0.674	1.494	0.039	0.699	-0.812
2006	0.007	0.633	1.488	0.073	0.194	-0.940
2007	0.007	0.442	1.47	0.102	0.184	-0.868
2008	0.009	0.487	2.086	0.126	0.238	-1.169
2009	0.018	0.678	2.645	0.088	0.111	-1.534
2010	0.065	0.862	2.585	0.138	0.210	-1.628
2011	0.029	1.204	3.718	0.062	0.440	-2.159
2012	0.045	0.953	2.653	0.083	0.468	-1.582
2013	0.027	1.422	3.808	0.066	0.573	-2.256
2014	0.021	1.725	4.704	0.043	0.300	-2.854
2015	0.017	1.949	5.29	0.047	0.350	-3.202
2016	0.018	1.987	3.907	0.045	0.243	-2.609
2017	0.022	1.724	3.688	0.054	0.181	-2.423
2018	0.024	1.770	4.378	0.046	0.327	-2.719
2019	0.015	1.529	5.404	0.044	0.451	-3.047

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

والشكل البياني (18) يوضح هشاشة المصرف وان قيم Z-Score تظهر بصورة متعرجة وعدم الاستقرار واضح طوال مدة نشاط المصرف من عام 2005-2019.



شكل (18)

الهشاشة المالية لمصرف التجاري العراقي

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

3- مصرف الخليج التجاري

تبين نتائج الجدول (13) بعد تحليل بيانات مصرف الخليج التجاري حسب نموذج كيدا Z-Score ان قيم z من عام 2005-2019 هي سالبة فهي تتراوح بين (-0.649) - (-1.697) ،اي طوال الخمس عشر سنة مدة التحليل يظهر المصرف انه ذات هشاشة مالية عالية وبعيداً عن الاستقرار المالي ، وذلك لأسباب عديدة ، أهمها عدم قدرتها على تسير أعمالها بشكل يضمن سلامة مركزها المالي واستمراريتها ، والسبب الاخر انخفاض نسبة السيولة المصرفية في السنوات الأخيرة، لان المصرف يتبع سياسة تمويلية تعتمد على الاقتراض بشكل كبير فارتفاع نسبة المديونية يؤدي إلى انخفاض الأرباح قبل الفوائد والضرائب. والجدول (13) يوضح أنموذج كيدا Z-Score لمصرف الخليج التجاري لمدة الدراسة 2005 - 2019.

جدول (13)

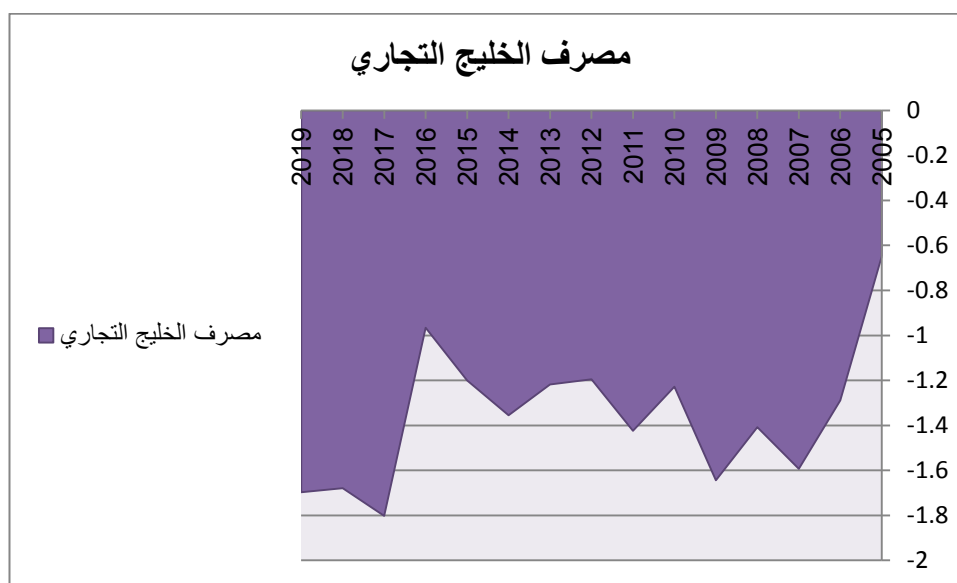
الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف الخليج التجاري

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2005	0.028	0.361	1.193	0.074	0.429	-0.649
2006	0.030	0.419	2.499	0.072	0.382	-1.289
2007	0.035	0.251	3.27	0.086	0.355	-1.593
2008	0.063	0.206	2.777	0.117	0.289	-1.408

2009	0.031	0.298	3.272	0.083	0.224	-1.644
2010	0.023	0.306	2.42	0.076	0.279	-1.228
2011	0.034	0.527	2.615	0.081	0.281	-1.424
2012	0.073	0.543	2.018	0.136	0.377	-1.195
2013	0.061	0.638	2.087	0.112	0.472	-1.218
2014	0.044	0.524	2.525	0.100	0.447	-1.355
2015	0.012	0.659	2.072	0.080	0.302	-1.200
2016	0.018	0.656	1.519	0.058	0.206	-0.966
2017	0.007	1.136	3	0.055	0.334	-1.802
2018	0.001	1.192	2.715	0.037	0.336	-1.679
2019	0.007	1.265	2.726	0.027	0.409	-1.697

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

وبناء على الشكل (19) يتضح ان قيم Z-Score تظهر بصورة متعرجة وبتذبذب وعدم الاستقرار واضح طوال مدة نشاط المصرف من عام 2005-2019 حيث كانت قيم Z متذبذبة ما بين (-0.649) - (-1.697) اي انها اخذت بالانحدار التدريجي نحو الاسوء .



شكل (19) الهشاشة المالية لمصرف الخليج التجاري

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

4 - مصرف الاهلي العراقي

يظهر حسب تحليل انموذج كيدا Z-Score ان مصرف الاهلي العراقي من خلال الجدول (14) ان نتائج التحليل اظهرت ان قيم Z-Score سلبية خلال مدة الدراسة , اذا كانت قيم Z-Score تتراوح ما بين (-2.105) - (-0.783) .اي ان المصرف يواجه هشاشة مالية عالية , وذلك لاحتفاظ المصرف بموجودات كبيرة و انخفاض سيولة المصرف وعدم قدرته على مواجهة

التزاماته، وعدم قدرة المصرف على توزيع الأرباح للمساهمين ، فضلا عن اعتماد المصرف بشكل كبير على سياسة الرافعة المالية في تمويل عملياته المصرفية . مما أدى إلى تدهور المصرف . والجدول (14) يوضح أنموذج Z-Score لمصرف الاهلي العراقي .

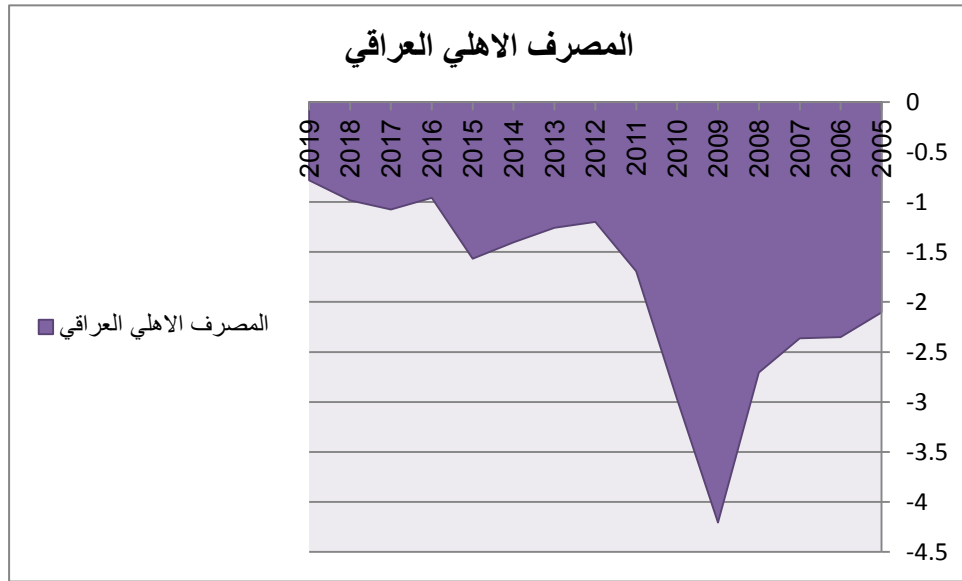
جدول (14)

الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida للمصرف الاهلي

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2005	0.025	0.734	4.18	0.049	0.662	-2.105
2006	-0.017	1.501	4.063	0.087	0.646	-2.351
2007	0.031	1.202	4.267	0.145	0.769	-2.363
2008	0.044	0.787	5.284	0.118	0.599	-2.705
2009	0.006	1.224	8.249	0.071	0.558	-4.205
2010	0.011	0.968	5.763	0.052	0.471	-2.971
2011	0.014	1.330	2.71	0.070	0.596	-1.693
2012	0.046	0.847	2.085	0.088	0.764	-1.199
2013	0.026	0.451	2.612	0.061	0.706	-1.258
2014	0.011	0.747	2.668	0.061	0.666	-1.403
2015	0.004	0.946	2.801	0.069	0.581	-1.567
2016	0.041	0.989	1.312	0.086	0.533	-0.958
2017	0.005	0.898	1.694	0.073	0.449	-1.075
2018	-0.015	0.685	1.721	0.052	0.391	-0.984
2019	0.015	0.958	0.876	0.064	0.253	-0.783

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

وكما هو موضح في الشكل (20) التدرج والتذبذب الملحوظ في قيم Z –Score حيث كانت ما بين (-2.105) - (-0.783) وكانت اعلى قيمة ل z في عام 2009 اذا بلغت (-4.205).



شكل (20) الهشاشة المالية لمصرف الاهلي

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

5- مصرف الاستثمار

يوضح الجدول (15) نتائج تحليل بيانات مصرف الاستثمار العراقي وحسب أنموذج كيدا Z-Score أن مصرف الاستثمار العراقي منذ عام 2005 لغاية عام 2019 كانت قيم Z-Score سالبة لذلك فان المصرف يعاني من التدهور المالي وهشاشة عالية . وذلك بسبب اعتماد المصرف بشكل كبير على سياسة الرافعة المالية في تمويل عملياته المصرفية, فضلا عن الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد . إذ أن Z-Score واقعه ما بين (-0.693) – (-1.416) . والجدول الاتي يوضح أنموذج كيدا Z-Score لمصرف الاستثمار .

جدول (15)

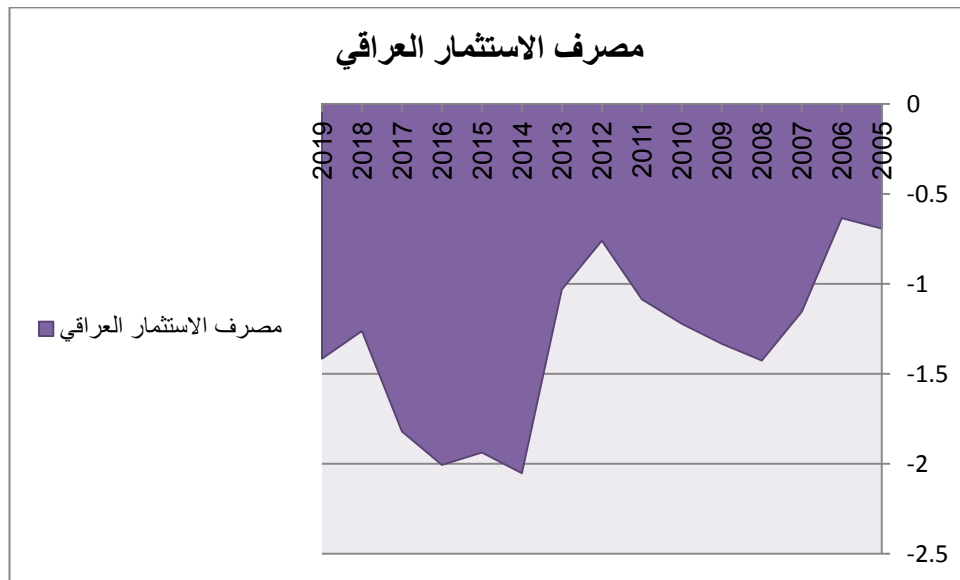
الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف الاستثمار العراقي

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2005	0.036	0.284	1.289	0.076	0.343	-0.693
2006	0.003	0.228	1.26	0.080	0.303	-0.635
2007	0.062	0.423	2.279	0.146	0.760	-1.155
2008	0.051	0.423	2.96	0.138	0.861	-1.426
2009	0.024	0.485	2.796	0.073	0.805	-1.333
2010	0.036	0.561	2.328	0.086	0.607	-1.222
2011	0.030	0.556	1.988	0.073	0.476	-1.086
2012	0.004	0.453	1.397	0.075	0.418	-0.760

2013	0.051	0.558	1.777	0.097	0.445	-1.031
2014	0.052	1.032	3.659	0.107	0.636	-2.052
2015	0.032	1.040	3.493	0.074	0.655	-1.937
2016	0.018	1.006	3.778	0.050	0.738	-2.006
2017	0.007	0.974	3.402	0.038	0.673	-1.820
2018	0.001	0.874	2.259	0.023	0.585	-1.262
2019	0.000	0.968	2.503	0.023	0.573	-1.416

المصدر :اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

وكما هو موضح في الشكل (21) الارتفاع والانخفاض لقيم Z -Score حيث تظهر بصورة متعرجة حيث التذبذب وعدم الاستقرار واضح طوال مدة نشاط المصرف من عام 2005-2019 حيث كانت قيم Z متذبذبة ما بين (-0.693) - (-1.416) .



شكل (21)

الهشاشة المالية لمصرف الاستثمار العراقي

المصدر :اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

6- مصرف الشرق الاوسط

يبين الجدول (16) ومن خلال تحليل بيانات مصرف الشرق الاوسط حسب انموذج كيدا Z-Score ان النتائج سلبية من عام 2005 الى عام 2019 اذا كانت قيم Z-Score تتراوح ما بين (-0.669) - (-0.802) .اي ان المصرف يواجه هشاشة مالية عالية , ويعود هذا لعدد من الأسباب منها احتفاظ المصرف بحجم موجودات عالية ، وزيادة المطلوبات وانخفاض أرباح المصرف . والجدول (16) يوضح أنموذج كيدا Z-Score لمصرف الشرق الاوسط لمدة الدراسة.

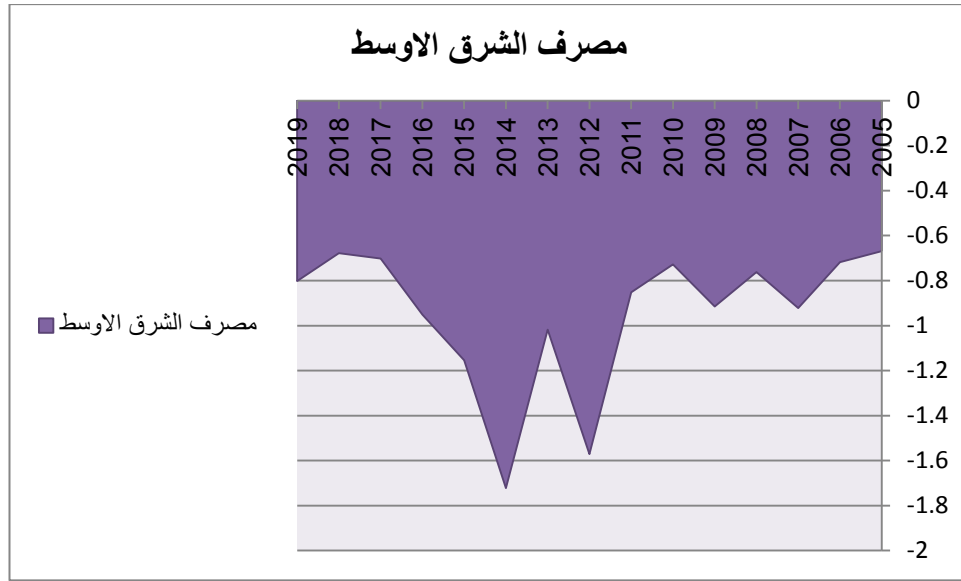
جدول (16)

الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف الشرق الاوسط

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2005	0.033	0.094	1.419	0.063	0.327	-0.669
2006	0.017	0.136	1.604	0.062	0.463	-0.718
2007	0.036	0.142	1.943	0.098	0.429	-0.922
2008	0.024	0.126	1.63	0.079	0.382	-0.762
2009	0.021	0.157	2.102	0.067	0.638	-0.915
2010	0.015	0.170	1.681	0.057	0.593	-0.728
2011	0.028	0.260	1.802	0.071	0.553	-0.852
2012	0.030	0.297	3.331	0.071	0.566	-1.571
2013	0.027	0.355	2.071	0.073	0.545	-1.018
2014	0.005	0.817	3.227	0.053	0.512	-1.722
2015	0.008	0.696	2.069	0.065	0.482	-1.154
2016	0.019	0.736	1.541	0.070	0.444	-0.951
2017	-0.001	0.532	1.315	0.048	0.549	-0.702
2018	-0.003	0.502	1.335	0.027	0.582	-0.678
2019	0.000	0.684	1.369	0.032	0.483	-0.802

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

والشكل البياني (22) يوضح هشاشة مصرف الشرق الاوسط وان قيم Score - Z تظهر بصورة متعرجة وعدم الاستقرار واضح طوال مدة نشاط المصرف من عام 2005- 2019 .



شكل (22)

الهشاشة المالية لمصرف الشرق الاوسط

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

7- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

يوضح الجدول (17) نتائج تحليل بيانات مصرف الموصل للتنمية والاستثمار وحسب نموذج كيدا Z-Score أن مصرف الموصل للتنمية والاستثمار منذ عام 2005 لغاية عام 2019 كانت قيم Z-Score سالبة لذلك فان المصرف يعاني من التدهور المالي وهشاشة عالية . إذ أن Z-Score واقعه ما بين (-4.328) – (-2.280) . وذلك بسبب اعتماد المصرف على سياسة الاقتراض والرفع المالي بشكل كبير . مما اثر في تدني نسب الارباح قبل الفوائد والضرائب . والجدول الاتي يوضح نموذج كيدا Z-Score مصرف الموصل للتنمية والاستثمار.

جدول (17)

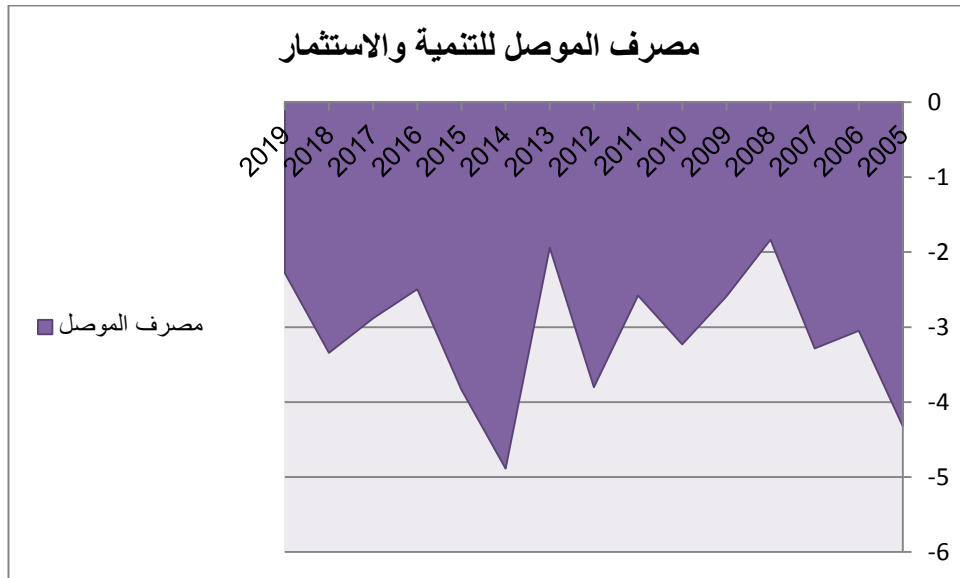
الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2005	0.021	9.24	5.354	0.043	0.491	-4.328
2006	0.026	6.479	12.233	0.056	0.537	-3.049
2007	0.039	7.047	-43.101	0.070	0.715	-3.285
2008	0.031	4.058	6.075	0.057	0.694	-1.834
2009	0.034	5.468	-6.163	0.064	0.613	-2.592
2010	0.055	6.559	-2.986	0.094	0.428	-3.231
2011	0.041	5.22	9.911	0.077	0.463	-2.580

2012	0.034	7.559	27.313	0.056	0.432	-3.802
2013	0.069	3.492	11.012	0.106	0.569	-1.942
2014	0.005	7.899	7.106	0.033	0.264	-4.887
2015	-0.001	6.191	8.552	0.020	0.369	-3.835
2016	0.009	3.225	3.168	0.022	0.274	-2.495
2017	0.012	4.646	4.385	0.028	0.382	-2.883
2018	0.006	5.769	6.869	0.027	0.406	-3.344
2019	0.008	3.327	7.175	0.023	0.252	-2.280

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

وكما هو موضح في الشكل (23) قيم Z-Score تظهر بصورة متعرجة حيث التذبذب وعدم الاستقرار واضح طوال مدة نشاط المصرف من عام 2005-2019 حيث كانت قيم Z متذبذبة ما بين (-4.328) - (-2.280) .



شكل (23)

الهشاشة المالية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

8- مصرف سومر التجاري

يظهر حسب تحليل نموذج كيدا Z-Score ان مصرف سومر التجاري من خلال الجدول (18) ان نتائج التحليل اظهرت ان قيم Z-Score سلبية خلال مدة الدراسة , اذا كانت قيم Z-Score تتراوح ما بين (-3.413) - (-4.340) . اي ان المصرف يواجه هشاشة مالية عالية , ومن الأسباب الرئيسية، هي احتفاظ المصرف بموجودات كبيرة و انخفاض سيولة المصرف وعدم قدرته على

مواجهة التزاماته . مما أدى إلى تدهور المصرف . والجدول (18) يوضح أنموذج Z-Score لمصرف سومر التجاري .

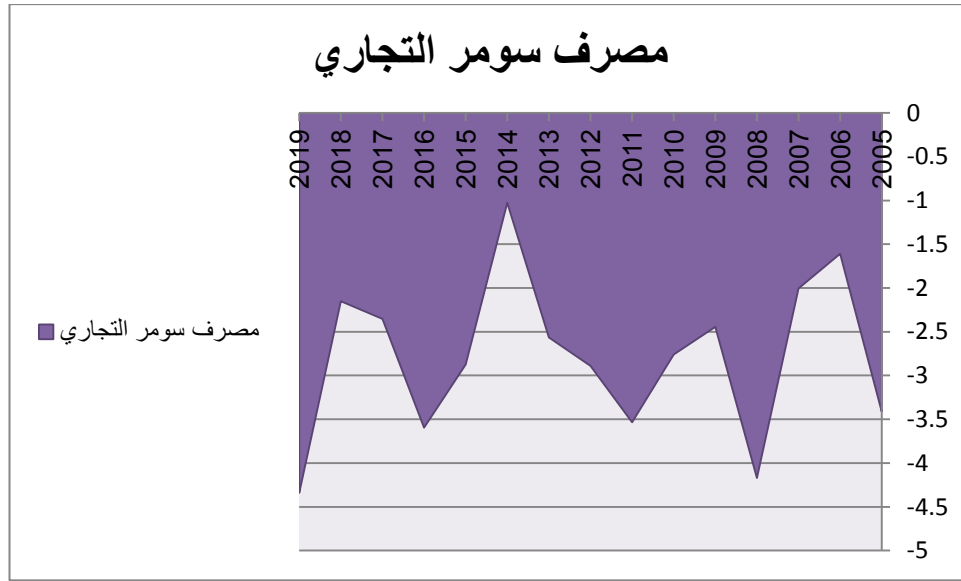
جدول (18)

الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف سومر

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2005	0.035	1.983	5.55	0.086	0.201	-3.413
2006	0.028	1.465	2.121	0.074	0.177	-1.609
2007	0.030	1.339	3.198	0.082	0.373	-2.005
2008	0.011	1.791	7.683	0.057	0.597	-4.170
2009	0.046	1.658	3.736	0.088	0.232	-2.444
2010	0.004	1.714	4.628	0.059	0.462	-2.760
2011	0.001	1.707	6.274	0.056	0.378	-3.534
2012	0.004	1.424	5.202	0.084	0.549	-2.890
2013	0.005	1.720	4.191	0.145	0.597	-2.565
2014	0.005	1.623	0.735	0.037	0.059	-1.027
2015	0.010	2.487	4.237	0.037	0.557	-2.874
2016	0.011	3.157	5.156	0.038	0.504	-3.595
2017	0.001	2.181	3.403	0.040	0.557	-2.353
2018	0.002	1.902	3.217	0.024	0.531	-2.151
2019	0.003	3.330	6.697	0.025	0.592	-4.340

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

والشكل البياني (24) يوضح ان قيم Z-Score تظهر بصورة متعرجة وعدم الاستقرار واضح طوال مدة نشاط المصرف من عام 2005-2019 .



شكل (24)

الهشاشة المالية لمصرف سومر التجاري

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

9- مصرف المتحد للاستثمار

تبين نتائج الجدول (19) وبعد تحليل بيانات مصرف المتحد للاستثمار حسب انموذج كيدا Z-Score ان قيم z من عام 2005-2019 هي سالبة فهي تتراوح بين (-0.719) - (-0.439) ،اي طوال الخمس عشر سنة لمدة التحليل و يظهر المصرف انه ذات هشاشة مالية عالية وبعيداً عن الاستقرار المالي , وذلك لأسباب عديده ،منها انخفاض أسعار اسهم المصرف بشكل كبير و يعود الانخفاض الحاد في قيم المؤشر الى زيادة المطلوبيات المتداولة فضلا عن ادراج اسهم مصرف المتحد لأول مره في السوق عام 2004 و من ثم شطبت في عام 2006 وتم اعادة ادراجها في عام 2009 وانخفاض إيرادات المصرف. والجدول (19) يوضح أنموذج كيدا Z-Score لمصرف المتحد للاستثمار لمدة الدراسة 2005 - 2019.

جدول (19)

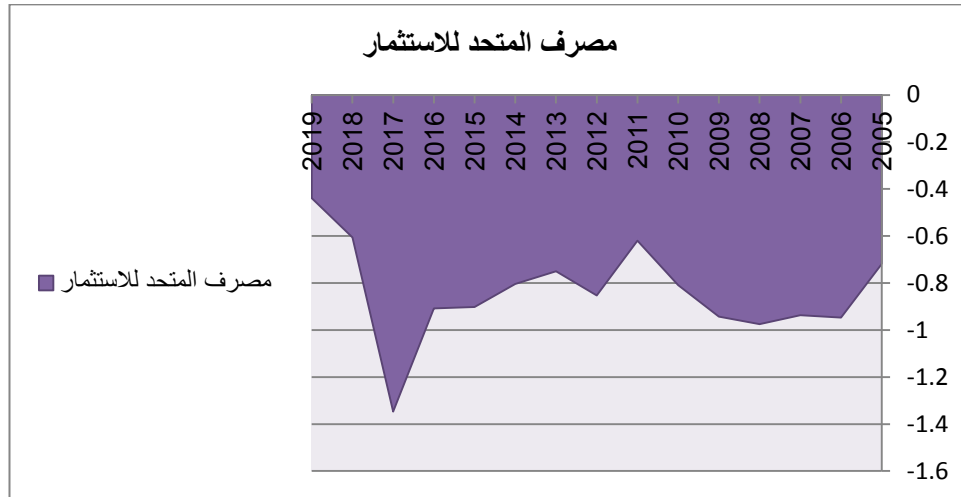
الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف المتحد للاستثمار

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2005	0.032	0.436	1.434	0.090	0.737	-0.719
2006	-0.103	0.535	2.161	0.073	0.738	-0.947
2007	0.014	0.423	2.009	0.063	0.778	-0.937
2008	-0.011	0.610	1.996	0.018	0.731	-0.975

2009	0.032	0.345	1.990	0.061	0.669	-0.943
2010	0.064	0.550	1.243	0.104	0.406	-0.809
2011	0.066	0.606	0.663	0.103	0.209	-0.620
2012	0.094	0.783	0.964	0.139	0.306	-0.853
2013	0.040	0.814	0.783	0.100	0.151	-0.750
2014	0.036	1.133	0.585	0.080	0.060	-0.804
2015	0.034	1.240	0.792	0.077	0.203	-0.902
2016	0.002	1.574	0.546	0.045	0.101	-0.908
2017	-0.006	1.340	1.722	0.038	0.079	-1.347
2018	-0.033	1.434	0.062	0.029	0.013	-0.606
2019	-0.003	1.009	0.028	0.018	0.009	-0.439

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

وكما هو موضح في الشكل (25) ان قيم Z-Score بتدرج وتذبذب ملحوظ ما بين (-0.719) – (-0.439) من عام 2005- 2019 وكانت اعلى قيمة ل z في عام 2009 اذا بلغت (-1.347).



شكل (25)

الهشاشة المالية لمصرف المتحد للاستثمار

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

10 - مصرف الائتمان العراقي

تظهر البيانات المالية لمصرف الائتمان العراقي و حسب تحليل Z-Score والمبينة في جدول (20) ان المركز المالي للمصرف ضعيف وهذا يشير الى تعرضه للهشاشة لأن نتائج Z-Score خلال مدة الدراسة (2005- 2019) كانت سلبية. وهذا يعني ان مصرف الائتمان العراقي يعاني من هشاشة عالية و انة غير قادر على النهوض بأنشطته المصرفية للوصول الى الاستقرار المالي وذلك بسبب اعتماد المصرف بشكل كبير على سياسة الرافعة المالية في تمويل عملياته المصرفية.

فضلا عن انخفاض السيولة المصرفية اللازمة لتغطية التزاماتها قصيرة الاجل . والجدول (20) يوضح انموذج كيدا Z-Score لمصرف الائتمان العراقي لمدة الدراسة 2005-2019.

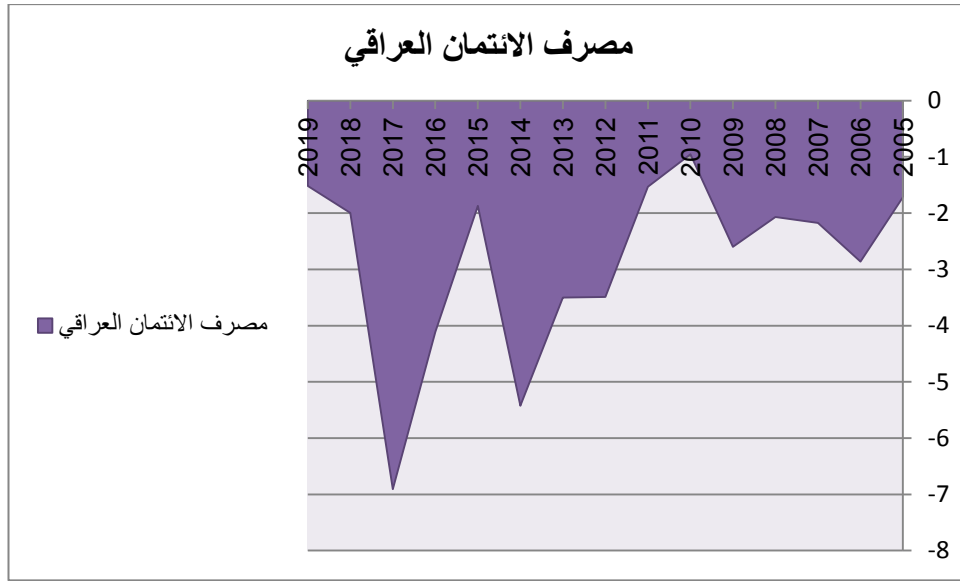
جدول (20)

الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف الائتمان العراقي

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2005	0.026	0.169	3.822	0.056	0.631	-1.715
2006	0.034	0.104	6.208	0.096	0.454	-2.862
2007	0.053	0.277	4.512	0.105	0.467	-2.174
2008	0.051	0.380	4.203	0.114	0.495	-2.069
2009	0.021	0.444	5.376	0.068	0.441	-2.599
2010	0.014	0.294	1.942	0.035	0.352	-0.954
2011	0.035	0.520	2.938	0.088	0.441	-1.531
2012	0.041	0.455	7.174	0.079	0.325	-3.490
2013	0.019	0.486	7.248	0.052	0.326	-3.501
2014	0.022	0.866	11.074	0.043	0.323	-5.424
2015	0.019	0.953	3.390	0.038	0.477	-1.871
2016	0.010	1.485	7.574	0.037	0.115	-4.112
2017	0.014	1.957	13.279	0.032	0.244	-6.907
2018	0.011	1.702	3.128	0.030	0.686	-1.996
2019	-0.010	1.318	2.555	0.011	0.773	-1.517

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

وكما هو موضح في الشكل (26) التدرج والتذبذب الملحوظ لقيم Z-Score حيث كانت ما بين (-1.715) - (-1.517) من عام 2005- 2019 و كان المصرف اكثر هشاشة في عام 2017 اذا بلغت قيمة Z (-6.907) .



شكل (26)

الهشاشة المالية لمصرف الائتمان العراقي

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

❖ الفرضية الرئيسية الثانية : تتباين المصارف عينة الدراسة في تعرضها لهشاشة المالية .

يبين الجدول (21) ادناه اختبار الفرضية للمصارف عينة الدراسة من خلال اختبار التباين لمؤشرات هيكل التمويل.

الجدول (21)

اختبار التباين لهشاشة المالية للمصارف عينة الدراسة

ANOVA						
Source of Variation	SS	Df	MS	F	P-value	F crit
Between Groups	9554.22%	900.00%	1061.58%	1639.53%	0.00%	194.73%
Within Groups	9064.85%	14000.00%	64.75%			
Total	18619.07%	14900.00%				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول هناك تباين بين متغيرات هيكل التمويل لان قيمة (P-Value) أصغر من مستوى المعنوية البالغ (5%) اذ بلغت (0.00%) . و قيمة المحتسبة $F(1639.53)$ البالغة اكبر من قيمة الجدولية $F(194.73)$ وبذلك تستدل الباحثة من التحليل أعلاه عدم رفض الفرضية بمعنى تتباين المصارف عينة الدراسة في تعرضها لهشاشة المالية.

المبحث الثالث اختبار الفرضيات

توطئة

يهدف المبحث الحالي الى اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة ولكل مصرف من المصارف عينة الدراسة على انفراد لمعرفة تأثير كل مؤشر من مؤشرات المتغير المستقل (هيكل التمويل) في مؤشر المتغير التابع (الهشاشة المالية) وهو ما تضمنته الفرضية الرئيسية الثالثة ، اذ سيتم اختبارها من خلال معامل الانحدار المتعدد وباستخدام أسلوب الحذف التراجعي (Backward)، ومن اهم مزايا هذه الطريقة انها تقوم بإدراج المؤشرات المعنوية في النموذج ، اي بإزالة المؤشرات الواحدة تلو الاخرى التي تكون غير معنوية في اختبار كل نموذج وصولا الى المؤشر (او المؤشرات) الاكثر معنويا وفق قيمة Sig. في مؤشر المتغير المعتمد ومن خلال البرنامج الاحصائي (SPSS V.22).

❖ **الفرضية الرئيسية الثالثة :** لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية.

وتتفرع منها أربع فرضيات فرعية و كما مبين ادناه

1- الفرضية الاولى : لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتمويل بالأسهم العادية في الحد من الهشاشة المالية.

2- الفرضية الثانية : لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتمويل بالأرباح المحتجزة في الحد من الهشاشة المالية.

3- الفرضية الثالثة : لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتمويل بالديون في الحد من الهشاشة المالية.

4- الفرضية الرابعة : لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتمويل بالودائع في الحد من الهشاشة المالية.

سيتم اختبار الفرضية في كل من (مصرف بغداد , مصرف التجاري العراقي , مصرف الخليج التجاري , مصرف الأهلي العراقي , مصرف الاستثمار العراقي , مصرف الشرق الأوسط , مصرف الموصل للتنمية والاستثمار , مصرف سومر التجاري , مصرف المتحد للاستثمار , مصرف الائتمان العراقي) وكالاتي:

1- مصرف بغداد

يبين الجدول (22) ادناه اختبار الفرضية للمصرف المعني من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشر الهشاشة المالية.

جدول (22)

تحليل الحذف التراجعي لمصرف بغداد

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-11.845-	42.290		-.280-	.785
	نسبة التمويل بالأسهم العادية	.144	.432	1.223	.334	.746
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.104	.524	.229	.198	.847
	نسبة التمويل بالديون	.121	.424	.994	.287	.780
	نسبة التمويل بالودائع	-.024-	.018	-.377-	-1.284-	.228
2	(Constant)	-3.714-	9.856		-.377-	.713
	نسبة التمويل بالأسهم العادية	.061	.099	.517	.616	.550
	نسبة التمويل بالديون	.040	.104	.330	.389	.705
	نسبة التمويل بالودائع	-.024-	.017	-.381-	-1.361-	.201
3	(Constant)	.079	1.376		.057	.955
	نسبة التمويل بالأسهم العادية	.025	.031	.209	.784	.448
	نسبة التمويل بالودائع	-.023-	.017	-.364-	-1.367-	.197
4	(Constant)	.736	1.075		.685	.505
	نسبة التمويل بالودائع	-.027-	.016	-.426-	-1.700-	.113
5	(Constant)	-1.079-	.128		-8.435-	.000

a. Dependent Variable: Z

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS V.22

(اولاً) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (هيكل التمويل) ، ويتبين انه لا يوجد معامل انحدار لمؤشرات هيكل التمويل معنوياً عند مستويي (5% ، 10%) مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثانياً) تضمن الانموذج الثاني حذف نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار للمؤشرات الثلاث عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثالثاً) تضمن الانموذج الثالث حذف لمؤشر التمويل بالديون لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار للمؤشرين المتبقين ايضاً عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(رابعاً) تضمن الانموذج الرابع حذف لمؤشر التمويل بالأسهم العادية لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار ايضاً للمؤشر المتبقي عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(خامساً) تضمن الانموذج الخامس حذف المؤشر المتبقي وهو التمويل بالودائع لعدم معنويته مما تستدل الباحثة على عدم رفض فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية بالنسبة لمصرف بغداد .

2- مصرف التجاري العراقي

يبين الجدول (23) ادناه اختبار الفرضية للمصرف المعني من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشر الهشاشة المالية.

جدول (23)

تحليل الحذف التراجعي لمصرف التجاري العراقي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-5.850-	1.810		-3.233-	.009
	التمويل بالأسهم العادية	.002	.018	.026	.096	.925

	نسبة					
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.065	.057	.146	1.150	.277
	نسبة التمويل بالديون	.046	.024	.713	1.897	.087
	نسبة التمويل بالودائع	.040	.020	.373	2.021	.071
2	(Constant)	-5.681-	.404		-14.072-	.000
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.062	.043	.139	1.431	.180
	نسبة التمويل بالديون	.044	.012	.682	3.692	.004
	نسبة التمويل بالودائع	.041	.019	.376	2.172	.053
3	(Constant)	-5.312-	.324		-16.407-	.000
	نسبة التمويل بالديون	.038	.012	.588	3.266	.007
	نسبة التمويل بالودائع	.043	.019	.396	2.200	.048
a. Dependent Variable: Z R2=0.914 F المحسوبة =63.998 Sig=3.967						

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS V.22

(اولا) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (هيكل التمويل) ، ويتبين انه توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشري نسبة التمويل بالديون ونسبة التمويل بالودائع عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية لمؤشري نسبة التمويل بالأسهم العادية و نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة عند مستويي (5% ، 10%) مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثانيا) تضمن الانموذج الثاني حذف نسبة التمويل بالأسهم العادية من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشري نسبة التمويل بالديون عند مستوى معنوي (5%) ونسبة التمويل بالودائع عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية لمؤشر نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة عند مستويي (5% ، 10%) مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثالثاً) حذف نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الثالث، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالديون) مع مؤشر الهشاشة المالية (0.038) وهذا يعني وجود تأثير طردي بين المؤشرين، بمعنى انه في حالة زيادة مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالديون) بمقدار وحدة واحدة سيزداد مؤشر الهشاشة

المالية بمقدار (0.0381). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (0.05) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.266) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

• كان معامل انحدار مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالودائع) مع مؤشر الهشاشة المالية (0.043) وهذا يعني وجود تأثير طردي بين المؤشرين، بمعنى انه في حالة زيادة مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالودائع) بمقدار وحدة واحدة سيزداد مؤشر الهشاشة المالية بمقدار (0.043). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (0.05) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.200) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

• بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.914) وهذا يعني ان المؤشرين يفسرا ما نسبته (91.4%) من التغيرات التي تطرا على الهشاشة المالية ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (0.05) ، كما ان قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (63.997) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

تستدل الباحثة من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية بالنسبة لمصرف التجاري العراقي.

3- مصرف الخليج التجاري

يبين الجدول (24) ادناه اختبار الفرضية للمصرف المعني من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشر الهشاشة المالية.

جدول (24)

تحليل الحذف التراجعي لمصرف الخليج التجاري

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	7.442	14.255		.522	.613
	نسبة التمويل بالأسهم العادية	-.089-	.141	-3.857-	-.627-	.545
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	-.102-	.197	-.584-	-.517-	.616

	نسبة التمويل بالديون	-.074-	.146	-3.018-	-.509-	.622
	نسبة التمويل بالودائع	-.019-	.013	-.514-	-1.430-	.183
2	(Constant)	.195	.837		.233	.820
	نسبة التمويل بالأسهم العادية	-.017-	.008	-.728-	-2.074-	.062
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	-.005-	.047	-.027-	-.100-	.922
	نسبة التمويل بالودائع	-.020-	.012	-.549-	-1.612-	.135
3	(Constant)	.176	.782		.226	.825
	نسبة التمويل بالأسهم العادية	-.017-	.007	-.719-	-2.205-	.048
	نسبة التمويل بالودائع	-.020-	.012	-.550-	-1.685-	.118
4	(Constant)	-1.102-	.202		-5.453-	.000
	نسبة التمويل بالأسهم العادية	-.008-	.006	-.352-	-1.358-	.198
5	(Constant)	-1.356-	.079		-17.187-	.000

a. Dependent Variable: Z

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS V.22

(اولا) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (هيكل التمويل) ، ويتبين انه لا يوجد معامل انحدار لمؤشرات هيكل التمويل معنويا عند مستويي (5% ، 10%) مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثانيا) تضمن الانموذج الثاني حذف نسبة التمويل بالديون من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر نسبة التمويل بالأسهم العادية عند مستوى معنوي (10%) و عدم معنوية معامل انحدار للمؤشرين المتبقين عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثالثاً) تضمن الانموذج الثالث حذف لمؤشر التمويل بالأرباح المحتجزة لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر نسبة التمويل بالأسهم العادية عند مستوى معنوي (5%) و عدم معنوية معامل انحدار للمؤشر المتبقي (نسبة التمويل بالودائع) عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(رابعاً) تضمن الانموذج الرابع حذف لمؤشر التمويل بالودائع لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار ايضا للمؤشر المتبقي عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(خامساً) تضمن الانموذج الخامس حذف المؤشر المتبقي وهو التمويل بالأسهم العادية لعدم معنويته مما تستدل الباحثة على عدم رفض فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية بالنسبة لمصرف الخليج التجاري.

4- مصرف الاهلي العراقي

يبين الجدول (25) ادناه اختبار الفرضية للمصرف المعني من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشر الهشاشة المالية.

جدول (25)

تحليل الحذف التراجعي لمصرف الاهلي العراقي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.995	3.302		2.118	.060
	نسبة التمويل بالأسهم العادية	-.112-	.038	-1.004-	-2.975-	.014
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	-.211-	.148	-.368-	-1.425-	.185
	نسبة التمويل بالديون	.015	.024	.141	.598	.563
	نسبة التمويل بالودائع	-.112-	.031	-.845-	-3.570-	.005
2	(Constant)	8.255	2.467		3.346	.007
	نسبة التمويل بالأسهم العادية	-.123-	.032	-1.102-	-3.851-	.003
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	-.229-	.140	-.400-	-1.635-	.130
	نسبة التمويل بالودائع	-.112-	.030	-.842-	-3.669-	.004
3	(Constant)	5.628	1.999		2.816	.016
	نسبة التمويل بالأسهم العادية	-.089-	.026	-.792-	-3.463-	.005
	نسبة التمويل بالودائع	-.094-	.030	-.707-	-3.092-	.009

a. Dependent Variable: Z
R2=0.543
Fالمحصوية =7.135
Sig=0.009

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS V.22

(اولاً) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (هيكل التمويل) ، ويتبين انه توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشري نسبة التمويل بالأسهم العادية ونسبة التمويل بالودائع

عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية للمؤشرات الثلاث المتبقية عند مستويي (5% ، 10%) مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثانياً) تضمن الانموذج الثاني حذف نسبة التمويل بالديون من الانموذج لعدم معنويته (لأنه أكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية لمعامل انحدار للمؤشرين المتبقين عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig. عدم معنوية لمؤشر نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثالثاً) حذف نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة لأنه يمثل أكثر المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الثالث، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالأسهم العادية) مع مؤشر الهشاشة المالية (-0.089) وهذا يعني وجود تأثير عكسي بين المؤشرين، بمعنى انه في حالة زيادة مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالأسهم العادية) بمقدار وحدة واحدة سينقص مؤشر الهشاشة المالية بمقدار (0.089). علماً ان هذه التأثير كان معنوياً عند مستوى (0.05) من خلال قيمة Sig. ، فضلاً عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-3.463) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- كان معامل انحدار مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالودائع) مع مؤشر الهشاشة المالية (-0.094) وهذا يعني وجود تأثير عكسي بين المؤشرين، بمعنى انه في حالة زيادة مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالودائع) بمقدار وحدة واحدة سينقص مؤشر الهشاشة المالية بمقدار (-0.094). علماً ان هذه التأثير كان معنوياً عند مستوى (0.05) من خلال قيمة Sig. ، فضلاً عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-3.092) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.543) وهذا يعني ان المؤشرين يفسرا ما نسبته (54.3%) من التغيرات التي تطرا على الهشاشة المالية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلاً عن ذلك كان الانموذج معنوياً عند مستوى معنوي (0.05) ، كما ان قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (7.135) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

تستدل الباحثة من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي.

5- مصرف الاستثمار العراقي

يبين الجدول (26) ادناه اختبار الفرضية للمصرف المعني من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشر الهشاشة المالية.

جدول (26)

تحليل الحذف التراجعي لمصرف الاستثمار العراقي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-5.328-	3.480		-1.531-	.157
	نسبة التمويل بالأسهم العادية	.027	.037	.615	.745	.474
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	-.024-	.028	-.110-	-.868-	.406
	نسبة التمويل بالديون	.092	.035	2.150	2.587	.027
	نسبة التمويل بالودائع	-.051-	.012	-.788-	-4.317-	.002
2	(Constant)	-2.746-	.277		-9.923-	.000
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	-.040-	.019	-.180-	-2.139-	.056
	نسبة التمويل بالديون	.066	.008	1.546	8.658	.000
	نسبة التمويل بالودائع	-.052-	.011	-.802-	-4.515-	.001

a. Dependent Variable: Z
R2=0.924
F المحسوبة =44.558
Sig= 0.000002

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS V.22

(اولا) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (هيكل التمويل) ، ويتبين انه توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشري نسبة التمويل بالديون ونسبة التمويل بالودائع عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية للمؤشرين المتبقيين عند مستويي (5% ، 10%) مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثانياً) حذف نسبة التمويل بالأسهم العادية لأنه يمثل أكثر المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الثاني، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة) مع مؤشر الهشاشة المالية (-0.040) وهذا يعني وجود تأثير عكسي بين المؤشرين، بمعنى انه في حالة زيادة مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة) بمقدار وحدة واحدة سينقص مؤشر الهشاشة المالية بمقدار (0.040). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (0.10) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.139) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- كان معامل انحدار مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالديون) مع مؤشر الهشاشة المالية (0.066) وهذا يعني وجود تأثير طردي بين المؤشرين، بمعنى انه في حالة زيادة مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالديون) بمقدار وحدة واحدة سيزداد مؤشر الهشاشة المالية بمقدار (0.066). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (0.05) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (8.658) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- كان معامل انحدار مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالودائع) مع مؤشر الهشاشة المالية (-0.052) وهذا يعني وجود تأثير عكسي بين المؤشرين، بمعنى انه في حالة زيادة مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالودائع) بمقدار وحدة واحدة سينقص مؤشر الهشاشة المالية بمقدار (0.052) علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (0.05) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-4.515) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثاني (0.924) وهذا يعني ان المؤشرين يفسرا ما نسبته (92.4%) من التغيرات التي تطرا على الهشاشة المالية ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (0.05, 0.10) ، كما ان قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (44.558) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

تستدل الباحثة من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية بالنسبة لمصرف الاستثمار العراقي .

6- مصرف الشرق الاوسط

يبين الجدول (27) ادناه اختبار الفرضية للمصرف المعني من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشر الهشاشة المالية.

جدول (27)

تحليل الحذف التراجعي لمصرف الشرق الاوسط

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-4.927-	4.363		-1.129-	.285
	التمويل بالأسهم العادية نسبة	.027	.049	1.104	.549	.595
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	-.074-	.096	-.217-	-.772-	.458
	نسبة التمويل بالديون	.068	.033	2.760	2.027	.070
	نسبة التمويل بالودائع	-.024-	.019	-1.176-	-1.311-	.219
2	(Constant)	-2.543-	.392		-6.491-	.000
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	-.085-	.090	-.251-	-.945-	.365
	نسبة التمويل بالديون	.051	.012	2.062	4.378	.001
	نسبة التمويل بالودائع	-.032-	.011	-1.572-	-3.043-	.011
3	(Constant)	-2.450-	.378		-6.490-	.000
	نسبة التمويل بالديون	.051	.011	2.077	4.432	.001
	نسبة التمويل بالودائع	-.037-	.010	-1.774-	-3.785-	.003

a. Dependent Variable: Z
 $R^2=0.629$
 $F_{انصوبة}=10.191$
 $Sig=0.003$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS V.22

(اولا) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (هيكل التمويل) ، ويتبين انه لا يوجد معامل انحدار لمؤشرات هيكل التمويل معنويا عند مستويي (5% ، 10%) مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثانياً) تضمن الانموذج الثاني حذف نسبة التمويل بالأسهم العادية من الانموذج لعدم معنويته (لأنه أكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الأول)، وتم إعادة بناء الانموذج الأمر الذي أظهر معنوية معامل انحدار لمؤشري نسبة التمويل بالديون ونسبة التمويل بالودائع عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية للمؤشر المتبقي عند مستويي (5% ، 10%) مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثالثاً) حذف نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة لأنه يمثل أكثر المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الثالث، والذي أظهر الآتي:

- كان معامل انحدار مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالديون) مع مؤشر الهشاشة المالية (0.051) وهذا يعني وجود تأثير طردي بين المؤشرين، بمعنى أنه في حالة زيادة مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالديون) بمقدار وحدة واحدة سيزداد مؤشر الهشاشة المالية بمقدار (0.051). علماً أن هذه التأثير كان معنوياً عند مستوى (0.05) من خلال قيمة Sig. ، فضلاً عن ذلك أن قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (4.432) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- كان معامل انحدار مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالودائع) مع مؤشر الهشاشة المالية (-0.037) وهذا يعني وجود تأثير عكسي بين المؤشرين، بمعنى أنه في حالة زيادة مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالودائع) بمقدار وحدة واحدة سينقص مؤشر الهشاشة المالية بمقدار (0.037). علماً أن هذه التأثير كان معنوياً عند مستوى (0.05) من خلال قيمة Sig. ، فضلاً عن ذلك أن قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-3.785) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.629) وهذا يعني أن المؤشرين يفسرا ما نسبته (62.9%) من التغيرات التي تطرأ على الهشاشة المالية، أما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج، فضلاً عن ذلك كان الانموذج معنوياً عند مستوى معنوي (0.05) ، كما أن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (10.191) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

تستدل الباحثة من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية بالنسبة لمصرف الاهلي العراقي .

7- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

يبين الجدول (28) ادناه اختبار الفرضية للمصرف المعني من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحدف التراجعي بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشر الهشاشة المالية.

جدول (28)

تحليل الحدف التراجعي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-11.785-	5.314		-2.218-	.051
	نسبة التمويل بالأسهم العادية	.083	.057	1.858	1.447	.178
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.323	.146	.647	2.210	.052
	نسبة التمويل بالديون	.117	.062	2.680	1.894	.087
	نسبة التمويل بالودائع	-.040-	.035	-.942-	-1.144-	.279
2	(Constant)	-11.876-	5.387		-2.205-	.050
	نسبة التمويل بالأسهم العادية	.087	.058	1.960	1.510	.159
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.309	.148	.620	2.096	.060
	نسبة التمويل بالديون	.083	.055	1.892	1.510	.159
3	(Constant)	-3.792-	.623		-6.084-	.000
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.233	.146	.468	1.599	.136
	نسبة التمويل بالديون	.002	.013	.047	.162	.874
4	(Constant)	-3.712-	.365		-10.171-	.000
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.246	.120	.492	2.038	.062

a. Dependent Variable: Z
R²=0.242
F_{المصوبة}=4.154
Sig=0.062

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS V.22

اولا) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (هيكل التمويل) ، ، ويتبين انه

توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشري نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة نسبة التمويل بالديون

عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، و عدم معنوية لمعامل انحدار للمؤشرين المتبقين عند مستويي (5% ، 10%) مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثانيا) تضمن الانموذج الثاني حذف نسبة التمويل بالودائع من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. وعدم معنوية معامل انحدار للمؤشرين المتبقين عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثالثاً) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر التمويل بالأسهم العادية لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشري نسبة التمويل بالأسهم العادية و نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(رابعاً) حذف نسبة التمويل بالديون لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الرابع، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة) في مؤشر الهشاشة المالية (0.246) وهذا يعني وجود تأثير طردي بين المؤشرين، بمعنى انه في حالة زيادة مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة) بمقدار وحدة واحدة سيزداد مؤشر الهشاشة المالية بمقدار (0.246). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (0.10) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.038) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.242) وهذا يعني ان المؤشرين يفسرا ما نسبته (24.2%) من التغيرات التي تطرا على الهشاشة المالية ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (0.10) ، كما ان قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (4.154) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

تستدل الباحثة من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لهيكل التمويل في الهشاشة المالية بالنسبة لمصرف الموصل للتنمية و الاستثمار .

8- مصرف سومر التجاري

يبين الجدول (29) ادناه اختبار الفرضية للمصرف المعني من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشر الهشاشة المالية.

جدول (29)

تحليل الحذف التراجعي لمصرف سومر التجاري

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-19.924-	11.047		-1.803-	.101
	التمويل بالأسهم العادية نسبة	.124	.105	.926	1.180	.265
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.294	.240	.394	1.229	.247
	نسبة التمويل بالديون	.227	.133	1.442	1.715	.117
	نسبة التمويل بالودائع	.059	.058	.262	1.010	.336
2	(Constant)	-19.399-	11.045		-1.756-	.107
	التمويل بالأسهم العادية نسبة	.125	.105	.934	1.189	.259
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.289	.240	.387	1.206	.253
	نسبة التمويل بالديون	.248	.131	1.570	1.888	.086
3	(Constant)	-6.379-	1.503		-4.244-	.001
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.103	.185	.138	.558	.587
	نسبة التمويل بالديون	.098	.039	.624	2.524	.027
4	(Constant)	-5.952-	1.260		-4.726-	.000
	نسبة التمويل بالديون	.091	.036	.577	2.550	.024

a. Dependent Variable: Z
 $R^2=0.333$
 $F_{حصوية}=6.501$
 $Sig=0.024$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS V.22

(اولا) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (هيكل التمويل) ، ويتبين انه لا يوجد معامل انحدار لمؤشرات هيكل التمويل معنويا عند مستويي (5% ، 10%) مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثانيا) تضمن الانموذج الثاني حذف نسبة التمويل بالودائع من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر نسبة التمويل بالديون عند مستوى (10 %)، وعدم معنوية معامل انحدار للمؤشرين المتبقيين عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثالثاً) تضمن الانموذج الثالث حذف لمؤشر التمويل الاسهم العادية لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر نسبة التمويل بالديون عند مستوى (5 %)، وعدم معنوية معامل انحدار للمؤشر المتبقي وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار هيكل التمويل عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(رابعا) حذف نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الرابع، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالديون) في مؤشر الهشاشة المالية (0.091) وهذا يعني وجود تأثير طردي بين المؤشرين، بمعنى انه في حالة زيادة مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالديون) بمقدار وحدة واحدة سيزداد مؤشر الهشاشة المالية بمقدار (0.091) علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (0.05) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.550) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.333) وهذا يعني ان المؤشرين يفسرا ما نسبته (33.3%) من التغيرات التي تطرا على الهشاشة المالية ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (0.05) ، كما ان قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (6.501) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

تستدل الباحثة من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية بالنسبة لمصرف سومر التجاري .

9- مصرف المتحد للاستثمار

يبين الجدول (30) ادناه اختبار الفرضية للمصرف المعني من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشر الهشاشة المالية.

جدول (30)

تحليل الحذف التراجعي لمصرف المتحد للاستثمار

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.659	3.997		.415	.687
	التمويل بالأسهم العادية نسبة	-.027-	.042	-1.579-	-.639-	.537
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	-.020-	.064	-.244-	-.312-	.762
	نسبة التمويل بالديون	-.022-	.039	-1.251-	-.574-	.579
	نسبة التمويل بالودائع	-.003-	.006	-.224-	-.519-	.615
2	(Constant)	.556	1.781		.312	.761
	التمويل بالأسهم العادية نسبة	-.015-	.018	-.886-	-.861-	.408
	نسبة التمويل بالديون	-.012-	.021	-.685-	-.594-	.565
	نسبة التمويل بالودائع	-.003-	.006	-.220-	-.532-	.605
3	(Constant)	.967	1.557		.621	.546
	التمويل بالأسهم العادية نسبة	-.019-	.016	-1.094-	-1.186-	.258
	نسبة التمويل بالديون	-.018-	.016	-1.033-	-1.120-	.285
4	(Constant)	-.762-	.202		-3.778-	.002
	التمويل بالأسهم العادية نسبة	-.002-	.005	-.108-	-.390-	.703
5	(Constant)	-.837-	.054		-15.609-	.000

a. Dependent Variable: Z

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS V.22

(اولاً) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (هيكل التمويل) ، ويتبين انه لا يوجد معامل انحدار لمؤشرات هيكل التمويل معنوياً عند مستويي (5% ، 10%) مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثانياً) تضمن الانموذج الثاني حذف نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات هيكل التمويل عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثالثاً) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر التمويل بالودائع لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات هيكل التمويل عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(رابعاً) تضمن الانموذج الرابع حذف المؤشر التمويل بالديون لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات هيكل التمويل عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(خامساً) تضمن الانموذج الخامس حذف المؤشر المتبقي وهو التمويل بالأسهم العادية لعدم معنويته مما تستدل الباحثة على عدم رفض فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية بالنسبة لمصرف المتحد للاستثمار.

10- مصرف الائتمان العراقي

يبين الجدول (31) ادناه اختبار الفرضية للمصرف المعني من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشر الهشاشة المالية.

جدول (31)

تحليل الحذف التراجعي لمصرف الائتمان العراقي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-12.834	19.614		-.654	.528
	التمويل بالأسهم العادية	.071	.210	.688	.338	.742

	نسبة					
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.101	.298	.183	.340	.741
	نسبة التمويل بالديون	.197	.246	2.189	.798	.444
	نسبة التمويل بالودائع	-.088-	.089	-.975-	-.993-	.344
2	(Constant)	-6.320-	3.450		-1.832-	.094
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.051	.248	.093	.207	.840
	نسبة التمويل بالديون	.120	.096	1.341	1.260	.234
	نسبة التمويل بالودائع	-.079-	.081	-.872-	-.974-	.351
3	(Constant)	-5.683-	1.492		-3.808-	.002
	نسبة التمويل بالديون	.108	.072	1.204	1.508	.157
	نسبة التمويل بالودائع	-.073-	.072	-.804-	-1.007-	.334
4	(Constant)	-5.310-	1.446		-3.671-	.003
	نسبة التمويل بالديون	.040	.022	.440	1.767	.101
5	(Constant)	-2.848-	.418		-6.810-	.000

a. Dependent Variable: Z

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS V.22

(اولاً) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (هيكل التمويل) ، ويتبين انه لا يوجد معامل انحدار لمؤشرات هيكل التمويل معنوياً عند مستويي (5% ، 10%) مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثانياً) تضمن الانموذج الثاني حذف نسبة التمويل بالأسهم العادية من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات هيكل التمويل عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثالثاً) تضمن الانموذج الثالث حذف لمؤشر التمويل بالأرباح المحتجزة لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات هيكل التمويل عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(رابعاً) تضمن الانموذج الرابع حذف لمؤشر التمويل بالودائع لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات هيكل التمويل عند مستويي (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(خامساً) تضمن الانموذج الخامس حذف المؤشر المتبقي وهو التمويل بالديون لعدم معنويته مما تستدل الباحثة على عدم رفض فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية بالنسبة لمصرف الائتمان العراقي .

ويمكن تلخيص نتائج اختبار فرضيات التأثير لمؤشرات المتغير المستقل الاربع مع مؤشر المتغير التابع ولكل مصرف من مصارف عينة الدراسة خلال المدة المبحوثة من خلال الجدول الاتي:

جدول (32)
ملخص نتائج اختبار فرضية التأثير

نسبة رفض فرضية العدم %	نسبة الودائع	نسبة الديون	نسبة الارباح المحتجزة	نسبة الاسهم العادية	المصرف
0 %	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	بغداد
50 %	معنوي	معنوي	غير معنوي	غير معنوي	التجاري العراقي
0 %	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	الخليج التجاري
50 %	معنوي	غير معنوي	غير معنوي	معنوي	الاھلي العراقي
75 %	معنوي	معنوي	معنوي	غير معنوي	الاستثمار العراقي
50 %	معنوي	معنوي	غير معنوي	غير معنوي	الشرق الاوسط
25 %	غير معنوي	غير معنوي	معنوي	غير معنوي	الموصل للتنمية والاستثمار
25 %	غير معنوي	معنوي	غير معنوي	غير معنوي	سومر التجاري
0 %	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	المتحد للاستثمار
0 %	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	الائتمان العراقي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج والجدول اعلاه.

ويلاحظ من الجدول اعلاه الاتي :-

1- رفض الفرضية الفرعية الاولى (لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتمويل بالاسهم العادية في الحد من الهشاشة المالية) بنسبة 10% حيث كان له تأثير معنوي على مصرف واحد من عينة الدراسة .

2- رفض الفرضية الفرعية الثانية (لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتمويل بالأرباح المحتجزة في الحد من الهشاشة المالية) بنسبة 20% حيث كان له تأثير معنوي على مصرفين من عينة الدراسة .

3- رفض الفرضية الفرعية الثالثة (لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتمويل بالديون في الحد من الهشاشة المالية) بنسبة 40% حيث كان له تأثير معنوي على اربعة مصارف من عينة الدراسة .

4- رفض الفرضية الفرعية الرابعة (لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتمويل بالودائع في الحد من الهشاشة المالية) بنسبة 40% حيث كان له تأثير معنوي على اربعة مصارف من عينة الدراسة .

الفصل الرابع

الاستنتاجات و التوصيات

المبحث الاول :- الاستنتاجات

المبحث الثاني :- التوصيات



المبحث الاول الاستنتاجات

توطئة

توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات اعتماداً على نتائج التحليل المالي و الاحصائي بهدف تقديم التوصيات اللازمة لدعم و تعزيز العمل في القطاع المصرفي , والآتي اهم ما توصلت اليه الدراسة من استنتاجات :-

1- اظهرت نتائج التحليل المالي ان المصارف عينة الدراسة تتفاوت في نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات مما يدل على التفاوت الكبير في تبني المصارف المبحوثة للاستراتيجيات الادارية و التنظيمية و الاستثمارية خاصة وان زيادة نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات تكون في مصلحة المودعين لأنها تضمن لهم الحماية ضد المخاطر لكنها في الوقت نفسه تحد من ربحية المساهمين والمستثمرين .

2- اظهرت نتائج التحليل المالي ان المصارف عينة الدراسة تتفاوت في نسبة المطلوبات الى اجمالي الموجودات , اذ لوحظ في السنوات الاخيرة هناك انخفاض في اعتماد بعض المصارف عينة الدراسة على التمويل بالديون وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية للبلد .

3-- اظهرت نتائج التحليل المالي ان المصارف عينة الدراسة تتفاوت في نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات , اذ لاحظ في السنوات الاخيرة هناك انخفاض في اعتماد بعض المصارف عينة الدراسة على التمويل بالودائع بمعنى عدم وجود سياسة واضحة لجذب الودائع و استمرار عملياتها المصرفية الاساسية .

4- يلحظ عبر نتائج التحليل المالي ان مصرف بغداد يعتمد على التمويل بالديون اعلى من اعتماده على التمويل بالملكية عند مقارنته بالمصارف التجارية عينة الدراسة و هذا يعرضه لمشاكل الحفاظ على المصرف من التقلبات الاقتصادية .

5- اظهرت نتائج التحليل المالي ان جميع المصارف العراقية عينة الدراسة و حسب انموذج كيدا تتعرض الى هشاشة مصرفية نتيجة لعدد من العوامل منها عوامل داخلية متعلقة بالمصرف ومنها ما هو خارجي كالأوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية .

6- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن هناك تأثيراً طردياً ذات دلالة احصائية بين التمويل بالديون و الهشاشة المالية في المصارف عينة الدراسة , وبالتالي كلما زادت الديون كلما زادت الهشاشة المصرفية .

7- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن هناك تأثيراً عكسياً ذات دلالة احصائية بين نسبة الاسهم العادية و الهشاشة المالية في المصارف عينة الدراسة , وعليه كلما زادت الاسهم العادية قلت الهشاشة المالية .

8- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن هناك تأثيراً عكسياً ذات دلالة احصائية بين نسبة الودائع و الهشاشة المالية، وعليه كلما زادت الودائع قلت الهشاشة المالية.

المبحث الاول

الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات اعتماداً على نتائج التحليل المالي و الاحصائي بهدف تقديم التوصيات اللازمة لدعم و تعزيز العمل في القطاع المصرفي , والآتي اهم ما توصلت اليه الدراسة من استنتاجات :-

1- اظهرت نتائج التحليل المالي ان المصارف عينة الدراسة تتفاوت في نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات مما يدل على التفاوت الكبير في تبني المصارف المبحوثة للاستراتيجيات الادارية و التنظيمية و الاستثمارية خاصة وان زيادة نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات تكون في مصلحة المودعين لأنها تضمن لهم الحماية ضد المخاطر لكنها في الوقت نفسه تحد من ربحية المساهمين والمستثمرين .

2- اظهرت نتائج التحليل المالي ان المصارف عينة الدراسة تتفاوت في نسبة المطلوبات الى اجمالي الموجودات , اذ لوحظ في السنوات الاخيرة هناك انخفاض في اعتماد بعض المصارف عينة الدراسة على التمويل بالديون وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية للبلد .

3-- اظهرت نتائج التحليل المالي ان المصارف عينة الدراسة تتفاوت في نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات , اذ لاحظ في السنوات الاخيرة هناك انخفاض في اعتماد بعض المصارف عينة الدراسة على التمويل بالودائع بمعنى عدم وجود سياسة واضحة لجذب الودائع و استمرار عملياتها المصرفية الاساسية .

4- يلحظ عبر نتائج التحليل المالي ان مصرف بغداد يعتمد على التمويل بالديون اعلى من اعتماده على التمويل بالملكية عند مقارنته بالمصارف التجارية عينة الدراسة و هذا يعرضه لمشاكل الحفاظ على المصرف من التقلبات الاقتصادية .

5- اظهرت نتائج التحليل المالي ان جميع المصارف العراقية عينة الدراسة و حسب انموذج كيدا تتعرض الى هشاشة مصرفية نتيجة لعدد من العوامل منها عوامل داخلية متعلقة بالمصرف ومنها ما هو خارجي كالأوضاع الاقتصادية و السياسية والامنية .

6- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن هناك تأثيراً طردياً ذات دلالة احصائية بين التمويل بالديون و الهشاشة المالية في المصارف عينة الدراسة , وبالتالي كلما زادت الديون كلما زادت الهشاشة المصرفية .

7- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن هناك تأثيراً عكسياً ذات دلالة احصائية بين نسبة الاسهم العادية و الهشاشة المالية في المصارف عينة الدراسة , وعليه كلما زادت الاسهم العادية قلت الهشاشة المالية .

8- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن هناك تأثيراً عكسياً ذات دلالة احصائية بين نسبة الودائع و الهشاشة المالية، وعليه كلما زادت الودائع قلت الهشاشة المالية.

المبحث الثاني التوصيات

الهدف الحقيقي لأي باحث من خلال طرحه مشكلة الدراسة هو تقديم الحلول و التوصيات التي تعزز القوه وتعالج المعوقات بعد الوقوف على أسبابها وذلك للارتقاء بأداء المصارف التجارية لذا توصلت الباحثة الى جملة من التوصيات أهمها :-

1- تقترح الدراسة ان تقوم المصارف بوضع استراتيجيات تنوع فعالة لمصادر التمويل ما بين التمويل الممتمك و التمويل المقترض بما يحقق مزيج امثل بينهما مما يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى .

2- تعزيز الاستثمارات المختلفة التي تحقق اهداف المصرف و ذلك من خلال توجه المصارف الى استغلال الفرص الاستثمارية المحلية بعد دراسة كافية لتلك الفرص التي تمكنها من تجنب المخاطر لضمان حقوق المساهمين .

3- ضرورة اهتمام ادارة المصارف باحتجاز الارباح اي ضرورة توعية بأهمية احتجاز الارباح , عبر وورش العمل , بالأبعاد العملية الكاملة لسياسة احتجاز الارباح في المصارف و دورها في نمو المصارف و تنمية الاقتصاد بالمحصلة .

4- ضرورة اهتمام المصارف باتباع اليات التحوط التقليدية و الحديثة التي تساعدها في التخلص من الهشاشة , فضلا عن تطبيق نموذج كيدا لقياس الهشاشة المصرفية وتحديد مركزها المالي كون هذا الانموذج يساعدها في التنبؤ بمستقبلها المالي و مدى امكانيتها على الاستمرار من خلال اتخاذ قرارات تمويلية سليمة .

5- توصي الدراسة المصارف بتقليل الاعتماد على الديون بتمويل موجوداته لان نتائج الدراسة اوضحت هناك علاقة طردية بين التمويل بالديون و الهشاشة المالية .

6- الاعتماد على الخبراء و ذوي الخبرة في مجال التمويل في تحديد مزيج التمويل المناسب الذي يعتمد عليه المصرف .

7 - ضرورة توفير السيولة الكافية للمصارف العراقية عينة الدراسة وبشكل مستمر لمواجهة سحبيات و متطلبات الزبائن و توافقاً مع التشريعات الصادرة عن البنك المركزي , خصوصا انها تعمل ضمن بيئة بعيدة عن التنبؤ الواضح.

المبحث الثاني التوصيات

توطئة

الهدف الحقيقي لأي باحث من خلال طرحه مشكلة الدراسة هو تقديم الحلول و التوصيات التي تعزز القوه وتعالج المعوقات بعد الوقوف على أسبابها وذلك للارتقاء بأداء المصارف التجارية لذا توصلت الباحثة الى جملة من التوصيات أهمها :-

1- تقترح الدراسة ان تقوم المصارف بوضع استراتيجيات تنوع فعالة لمصادر التمويل ما بين التمويل الممترك و التمويل المقترض بما يحقق مزيج امثل بينهما مما يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى .

2- تعزيز الاستثمارات المختلفة التي تحقق اهداف المصرف و ذلك من خلال توجه المصارف الى استغلال الفرص الاستثمارية المحلية بعد دراسة كافية لتلك الفرص التي تمكنها من تجنب المخاطر لضمان حقوق المساهمين .

3- ضرورة اهتمام ادارة المصارف باحتجاز الارباح اي ضرورة توعية بأهمية احتجاز الارباح , عبر وورش العمل , بالأبعاد العملية الكاملة لسياسة احتجاز الارباح في المصارف و دورها في نمو المصارف و تنمية الاقتصاد بالمحصلة .

4- ضرورة اهتمام المصارف باتباع اليات التحوط التقليدية و الحديثة التي تساعدها في التخلص من الهشاشة , فضلا عن تطبيق نموذج كيدا لقياس الهشاشة المصرفية وتحديد مركزها المالي كون هذا الانموذج يساعدها في التنبؤ بمستقبلها المالي و مدى امكانيتها على الاستمرار من خلال اتخاذ قرارات تمويلية سليمة .

5- توصي الدراسة المصارف بتقليل الاعتماد على الديون بتمويل موجوداته لان نتائج الدراسة اوضحت هناك علاقة طردية بين التمويل بالديون و الهشاشة المالية .

6- الاعتماد على الخبراء و ذوي الخبرة في مجال التمويل في تحديد مزيج التمويل المناسب الذي يعتمد عليه المصرف .

7 - ضرورة توفير السيولة الكافية للمصارف العراقية عينة الدراسة وبشكل مستمر لمواجهة سحبيات و متطلبات الزبائن و توافقاً مع التشريعات الصادرة عن البنك المركزي , خصوصا انها تعمل ضمن بيئة بعيدة عن التنبؤ الواضح.

المصادر



المصادر

اولاً : المصادر العربية

• القرآن الكريم

أ- الكتب :

- 1- البرزنجي ، أحمد محمد فهمي سعيد ، مدخل في الادارة المالية المتقدمة ، الطبعة الاولى ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، العراق- بغداد ، 2015.
- 2- بريجهام، اوجين، وايرهاردت ميشيل، الادارة المالية النظرية و التطبيق العملي ، دار المريخ للنشر ، الرياض، 2009 .
- 3- حداد، اكرم، هذلول، مشهور، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، 2005.
- 4- خنفر , مؤيد راضي و المطارنة , غسان فلاح , تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي , المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة , ط1, عمان , 2006 .
- 5- الزبيدي ، حمزة محمود ، الادارة المالية المتقدمة ، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 6- شاكر، نبيل عبد السلام، الفشل المالي للمشروعات، جامعة عين شمس، 2012 .
- 7-الشماع، خليل محمد حسن , الادارة المالية , مطبعة الخلود , ط 4 , بغداد , 1992 .
- 8- العارضي، جليل كاظم مدلول ، الادارة المالية المتقدمة- مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية ، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 9- العامري، محمد علي إبراهيم ، الادارة المالية الحديثة ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 10- العامري، محمد علي إبراهيم ، الادارة المالية المتقدمة ، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن , 2010.

العربية الحديثة , 1989.

- 11- محمد, منير شاكر واسماعيل, ونور, عبد الناصر, التحليل المالي – مدخل صناعة القرارات, ط3, دار وائل للنشر, الاردن, 2008 .
- 12-الميداني, محمد ايمن عزت, الادارة التمويلية في الشركات , مكتبة العبيكان, الرياض, 2004 .
- 13-النعمي, عدنان تايه والتميمي, ارشد فؤاد, الادارة المالية المتقدمة, دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع , عمان, 2009.
- 14-هندي, منير صالح, الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر, الإسكندرية, المكتبة
- 15-هندي, منير ابراهيم , الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر, المكتب العربي الحديث, الاسكندرية, 2007.
- 16- ويستون , فرد وبرجهام , يوجين , التمويل الاداري , ج 1 , تعريب : (احمد نبيل عبد الهادي و عدنان داغستاني) , دار المريخ للنشر والتوزيع , الرياض , 2010 .

ب – الرسائل والبحوث

- 17- ابو حمد, رضا صاحب وقدوري, فائق مشعل, ادارة المصارف, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الموصل, 2005.
- 18- الجبوري , حيدر جاسم عبيد , توظيف المرونة المالية في الحد من هشاشة المصارف من خلال إدارة المخاطر , اطروحة دكتوراه, جامعة الكوفة ,كلية الادارة والاقتصاد , 2017 .
- 19- الجبوري, رياض حمزة, هيكل التمويل وأثره في الأداء المالي مقاساً بمؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA) , رسالة ماجستير , كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الكوفة , 2019.
- 20- جنيعر , سلوان جليل , قرارات هيكل التمويل و إنعكاسها على الأداء المالي , رسالة ماجستير , المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية , جامعة بغداد , 2019.
- 21- خبيزة, أنفال حدة , تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية , رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد خيضر , بسكرة, الجزائر , 2012 .

- 22- عزيز , كرار عبد الاله , دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج Kida دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية , المجلد السابع , العدد الثلاثون , 2014 .
- 23- العطوي , مهند حميد ياسر , توظيف مؤشرات تمويل النمو المستدام في الحد من الهشاشة المالية دراسة مقارنة بين شركات التأمين العراقية والاماراتية , مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية . المجلد (8) , العدد (2) , 2018 .
- 24- مجيد ، مصطفى صبيح ، أثر هيكل التمويل في القيمة السوقية للمصارف التجارية من خلال مؤشرات الربحية ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة الكوفة ، 2019 .
- 25- المياحي ، شيماء شاكر ، قياس متطلبات التمويل ودورها في تحسين القيمة السوقية للمصرف ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة كربلاء ، 2019 .
- ج- التقارير المالية التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية من (2005-2019)
- 1- التقارير المالية السنوية لمصرف بغداد .
 - 2- التقارير المالية السنوية لمصرف التجاري العراقي .
 - 3- التقارير المالية السنوية لمصرف الخليج التجاري .
 - 4- التقارير المالية السنوية لمصرف الاهلي العراقي .
 - 5- التقارير المالية السنوية لمصرف الاستثمار العراقي .
 - 6- التقارير المالية السنوية لمصرف الشرق الاوسط .
 - 7- التقارير المالية السنوية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار .
 - 8- التقارير المالية السنوية لمصرف سومر التجاري .
 - 9- التقارير المالية السنوية لمصرف المتحد للاستثمار .
 - 10- التقارير المالية السنوية لمصرف الائتمان العراقي .
- ثانياً : المصادر الاجنبية

A: Books

- 1- Allen ,Franklin & Gale ,Douglas , **Understanding Financial Crises**, 1st ed , Oxford University Press Inc., New York,2007.
- 2- Arnold ,Glen Ph.D. , **Essentials of Corporate Finance Management** ,2nd ed, Pearson Education Limited,2013.
- 3- Atrill , Peter, **Financial Management: For Decision Makers** , 8th ed. Pearson Education Limited , 2017 .
- 4- Atrill , Peter, **Financial Management: For Decision Makers** , 6th ed. Pearson Education Limited, 2012.
- 5- Atrill , Peter, **Financial Management: For Decision Makers**, 5th ed, Pearson Education Limited, 2009
- 6- Atrill , Peter, **Financial Management: For Decision Makers**, 9th ed. Pearson Education Limited, 2020.
- 7- Atrill ,Peter & McLaney , Eddie , **Accounting and Finance An Introduction**, 8th ed, Pearson Education Limited, 2016 .
- 8- Atrill ,Peter & McLaney , Eddie ,**Accounting and Finance for Non-Specialists**, 10th ed, Pearson Education Limited, 2017 .
- 9- Benzschawel , Terry , **Credit Risk Modelling Facts : Theory and Applications** , 1st ed, Risk Books, a Division of Incisive Media Investments Ltd, 2012.
- 10- Bessis , Joël , **Risk Management in Banking** , 4th ed, John Wiley & Sons, Ltd , 2015 .
- 11- Block , Stanley, B. & Hirt, Geoffrey ,A. & Danielsen , Bartley ,R. **Foundations of Financial Management** , 14th ed, McGraw-Hill Education, USA, 2011.
- 12- Booth , Laurence & Cleary, Sean & Rakita , Ian , **Introduction to corporate finance: managing Canadian firms in a global environment** , 4th ed , John Wiley & Sons Canada, Ltd , 2016 .

- 13- Brealey , Richard A. & Myers, Stewart C. & Allen, Franklin, **Principles of Corporate Finance** , 10th ed, McGraw-Hill, New York, 2011.
- 14- Brealey , Richard A. & Myers, Stewart C. & Allen, Franklin, **Principles of Corporate Finance** , 12thed, McGraw-Hill, New York, 2017.
- 15- Brealey, Richard A. & Myers , Stewart C. & Marcus , Alan J , **Fundamentals of Corporate Finance** , 3rd ed, The McGraw-Hill Companies , 2001.
- 16- Brigham & Ehrhard , **Corporate finance** 13th ed, South-Western, a part of Cengage Learning 2011.
- 17- Brigham , Eugene F, Houston, Joel F., **Fundamentals of Financial Management** , 12th ed , South-Western College Pub , USA , 2009 .
- 18- Brigham , Eugene F, Houston, Joel F., **Fundamentals of Financial Management** , 14th ed , South-Western Cengage Learning , Mason , USA , 2014.
- 19- Brigham , Eugene F, Houston, Joel F., **Fundamentals of Financial Management** , 15th ed , Cengage Learning Inc. ,USA , 2019.
- 20- Brigham , Eugene F, Houston, Joel F., **Fundamentals of Financial Management** , 10th ed , South-Western College Pub , 2003.
- 21- Brigham, Eugene F. & Ehrhardt , Michael C. , **Financial Management: Theory & Practice** , 12th ed , South-Western College Pub , 2007.
- 22- Brigham, Eugene F. ,Michael C. Ehrhardt , **Financial Management, Theory & Practice** ,15th ed , Cengage Learning,2017.

- 23- Broyles , Jack , **Financial Management and Real Options**, 1st ed , John Wiley & Sons Ltd , 2003.
- 24- Caselli, Stefano & Negri, Giulia, **Private equity and venture capital in Europe : markets, techniques, and deals** , 2nded, Academic Press,2018.
- 25- Cecchetti , Stephen G. & Schoenholtz ,Kermit L. , **Money, Banking, and Financial Markets** , 5th ed, McGraw-Hill Education , 2017 .
- 26- Chandra , Prasanna , **Financial Management Theory and Practice** , 10th ed, Published by McGraw Hill Education (India) Private Limited ,2019.
- 27- Chandra , Prasanna , **Fundamentals of Financial Management** , 6th ed, McGraw Hill Education (India) Private Limited,2014.
- 28- Choudhry , Moorad , **An Introduction to Banking: Principles, Strategy and Risk Management** , 2nd ed, John Wiley & Sons ,2018.
- 29- Corelli, Angelo, **Analytical Corporate Finance**, 2nd ed, Springer International Publishing ,2018.
- 30- Damodaran , Aswath , **Investment philosophies : successful strategies and the investors who made them work** , 2nd ed , Wiley finance series ,2012.
- 31- Dilley , Deborah K. , **Essentials of Banking**,1st ed , John Wiley & Sons, Inc. ,2008 .
- 32- Fabozzi, Frank J., **The Basics of Finance** ,2nd ed, Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey, 2010.
- 33- Feldman, Matan, Libman ,Arkady, **Crash Course In Accounting And Financial Statement Analysis**. 2nded, Wall Street Prep, New Jersy, 2007.

- 34- Fidanza, Barbara ,Morresi, Ottorino , Pezzi ,Alberto, **The Decision to Delist from the Stock Market:Theory and Empirical Evidence of Going Private** , 1st ed. , Springer International Publishing ;Palgrave Macmillan ,2018.
- 35- Gibson , Charles H. , **Financial Reporting &Analysis Using Financial Accounting Information** , 11th ed , South-Western, a part of Cengage Learning , 2009.
- 36- Gitman , Lawrence J. ,& Zutter , Chad J., **Principles of Managerial Finance** , 14th ed, Pearson Education Limited, USA, 2015.
- 37- Gitman, Lawrence J. & Zutter, Chad J., **Principles of Managerial Finance** , 13th ed, Prentice Hall, USA, 2012.
- 38- Gitman, Lawrence J. , **Principles of Managerial Finance**, 10th ed, Pearson Education Limited, USA, 2002.
- 39- Grant,Jamesl. , **Foundations of Economic Value Added** ,2nd ed, J. Wiley,2003 .
- 40- Hornuf, Lars , & Cumming ,Douglas , **The Economics of Crowdfunding: Startups, Portals and Investor Behavior**, 1st ed. , Palgrave Macmillan,2018.
- 41- Johnson ,Roy E. , **Shareholder Value A Business Experience**, 1st ed , Butterworth-Heinemann ,2001 .
- 42- Keown , Arthur J. & Martin, John D.& Petty, J. William ,**Foundations of Finance The Logic and Practice of Financial Management** , 8thed, Pearson Education, Inc. ,USA,2014.
- 43- Krugman , Paul R. & Obstfeld , Maurice & Melitz , Marc J. , **International Economics Theory& Policy**, 11th ed , Pearson Education Limited , 2018 .

- 44- Matz , Leonard & Neu, Peter, **Liquidity Risk Measurement and Management A practitioner's guide to global best practices** , 1st ed, John , 2007.
- 45- Mayes , Timothy R. & Shank , Todd M. , **Financial Analysis with Microsoft Excel** , 6th ed , South - Western, Cengage Learning , 2012.
- 46- Mills, Kareng G. , **Fintech, Small Business & the American Dream** , 1st ed Springer International Publishing;Palgrave MacmillanF, 2018.
- 47- Mishkin ,Frederic S., Eakins ,Stanley G., **Financial Markets and Institutions** ,9th ed , Pearson,2018.
- 48- Newton ,Grant W. , **Bankruptcy and Insolvency Accounting** , 7th ed , John Wiley & Sons, Inc. All rights reserved ,2009.
- 49- Pandey, I, M , **Financial Management** , 11th ed ,Vikas Publishing House Pvt Ltd , 2015.
- 50- Paramasivan & Subramanian , **Financial Management**, New Age international (P) Limited, New Delhi, ,2009.
- 51- Parrino, Robert, Kidwell, David S. , Bates ,Thomas W. , **Fundamentals of Corporate Finance**, 2nd ed, John Wiley & Sons, Inc. ,2011.
- 52- Quiry , Pascal &Dallocchio , Maurizio & Fur, Yann, Le & Salvi , Antonio, **Corporate Finance: Theory and Practice**, 4thed , John Wiley & Sons, Ltd , 2014.
- 53- Reilly, Frank, K. & Brown, Keith, C. , **Investment Analysis and Portfolio Management** ,10th ed ,South-Western Cengage Learning, 2012.
- 54- Rose, Peter S. & Hudgins ,Sylvia C., **Bank Management and Financial Services** , 7th ed , McGraw-Hill Education. ,2007.
- 55- Rose, Peter S. , **Commercial Bank Management**, 5th ed, McGraw-Hill, USA , 2002.

- 56- Ross ,Stephen, Westerfield , Randolph , Jaffe ,Jeffrey, Jordan, Bradford , **Fundamentals of Corporate Finance** , 3rd ed, Published by McGraw-Hill Education,2016.
- 57- Ross ,Stephen, Westerfield ,Randolph , Jaffe ,Jeffrey, Jordan, Bradford, **Fundamentals of Corporate Finance**, 8thed, McGraw-Hill,New York , 2008 .
- 58- Ross, Stephen A., Westerfield, Randolph W.& Jordan, Bradford D., **Essentials of Corporate Finance**, 6thed, McGraw-Hill Education ,USA, 2007.
- 59- Saunders, Anthony & Cornett, Marcia Millon , **Financial markets and institutions**”, 5th ed, The McGraw-Hill/Irwin, 2012.
- 60- Shim Jae K.& Segel, Joel G., **Financial Management**, 3rd Ed, The McGraw-Hill Companies, 2007.
- 61- Smart , Scott B. & Gitman , Lawrence J. & Joehnk , Michael D. , **Fundamentals of Investing**, 13th ed, Pearson Education Limited ,2017 .
- 62- Sundararajan, Vasudevan &Balino ,Tomas J.T. , **Banking Crises: Cases and Issues**, 1st ed , International Monetary Fund,1991.
- 63- Suzuki, Yasushi, **Japan’s Financial Slump Collapse of the Monitoring System under Institutional and Transition Failures**, 1st ed , Palgrave Macmillan ,2011.
- 64- Watson , Denzil & Head , Antony, **Corporate Finance: Priciples and practice** , 5th ed, Pearson Education Limited ,UK , 2010.
- 65- Watson , Denzil & Head , Antony, **Corporate Finance: Priciples and practice** , 7th ed, Pearson Education Limited ,UK , 2016.
- 66- Watson , Denzil & Head , Antony, **Corporate Finance: Priciples and practice** , 4th ed, Pearson Education Limited ,UK , 2007.

B: Dissertations & Thesis:

- 67- Abiti , Alex & Adzraku William , **The Impact of Financing Structure and Macroeconomic Variables on Profitability of listed Ghanaian banks**, Master Thesis, Course Code: Fe2413 2012.
- 68- Abor ,Joshua , **Determinants of the Capital Structure of Ghanaian Firms**, Master Thesis, University of Ghana Business School Legon, 2008.
- 69- Calomiris, C., **Banking Fragility**, Master Thesis ,Columbia University, New York, NY, USA,2013.
- 70- Degryse, H. A., Elahi, M. A. and Penas, M., **Determinants of Banking System Fragility: A Regional Perspective** , Master Thesis, Tilburg University , 2012.
- 71- Hamid,F., **Essays on Liquidity Risk and Banking Fragility, Dynamic Depositor Discipline and Information Disclosure: An Empirical Analysis on the East Asian Banks**, Thesis Master, University of Exeter,2012.
- 72- Janer, J., **Bankruptcy Prediction and its Advantages**, Master Thesis , Tilburg University, 2011.
- 73- Jiang, Hong ,**The determinants of financial structure: Evidence from Chinese listed hospitality companies** , Master Thesis ,Bachelor of Economics Shanghai University, China, 2008.
- 74- Kidane, Habtom Woldemichael , **Predicting financial distress in IT and services companies in South Africa** , Master Thesis, Faculty of Economic and Management Sciences University of the Free State ,2004 .
- 75- Kinoti , Peter , Munene , **The Effect of Market Timing on Capital Structure of Companies Listed at The Nairobi Securities Exchange** , Master Thesis, University of Nairob, Business Administration , School of Business , 2015.

76- Yanamandra , Srinivas, **Financial Instability, Regulatory Reforms and Bank Governance– Lessons From The East-Asian Financial Crisis**, A thesis submitted to the University of Manchester for the degree of Doctor of Business Administration (DBA) in the Faculty of Humanities , 2013 .

C: Periodicals & Journals:

77- Abu Orabi, Marwan Mohammad , **Empirical Tests on Financial Failure Prediction Models**, Journal of Contemporary Research in Business, Vol .5, NO. 9,2014.

78- Akingunola , Richard & Oluwatosin ,Oyetayo , **Determinant of Financial Structure Decision in Small and Medium Enterprises: A Pilot Study of Selected Registered Companies in Nigeria**, Journal of Economics and Finance , Vol. 3 ,Issue 1, PP .01-08, 2014 .

79- Al Ali , Musaed Sulaiman , **The Application of Altman's Z-Score Model in Determining the Financial Soundness of Healthcare Companies Listed in Kuwait Stock Exchange**, International Journal of Economic Papers, Vol .3 ,No.1,pp1–5 , (2018) .

80- Alipour, Mohammad & Mohammadi , Mir Farhad ,Seddigh & Derakhshan , Hojjatollah, **Determinants of capital structure: an empirical study of firms in Iran**, Journal of Law and Management ,Vol. 57 Iss 1 pp. 53 – 83 , 2015.

81- Alkhatib ,Khalid , **Predicting Corporate Bankruptcy of Jordanian Listed Companies: Using Altman and Kida Models**, International Journal of Business and Management, Vol. 6, No. 3,2011.

- 82- Allen ,Franklin & Gale ,Douglas, **Financial Fragility , this paper were presented at the Cowles and Market-Timing Theories of Capital Structure: a Review**, SSRN Electronic Journal,2010.
- 83- Arkan, Thomas , **Detecting Financial Distress with the b-Sherrod Model: a Case Study**, Rynki Finansowe, Ubezpieczenia nr74(2),pp. 233-244,2015.
- 84- Ashraf ,Dawood & Ramady , Mohamed & Albinali ,Khalid, **Financial fragility of banks, ownership structure and income diversification: Empirical evidence from the GCC region** , Research in International Business and Finance, Vol.38 , pp.56–68, 2016.
- 85- Babela, Islam S. T & Mohammed, Renas I. , **Business Failure Prediction using Sherrod and Kida Models: Evidence from Banks Listed on Iraqi Stock Exchange (2011 - 2014)** , Humanities Journal of University of Zakho ,Vol. 4, No. 2, pp. 35–47, 2016.
- 86- Baker ,Malcolm & Wurgler , Jeffrey ,**Market Timing and Capital structure** ,The journal of finance ,Vol. 57,Iss. 1 , pp.1-32 ,2002.
- 87- Bansal , Pratima & Jiang ,Guoliang F. & Jung ,Jae C. , **Managing Responsibly in Tough Economic Times: Strategic and Tactical CSR During the 2008-2009 Global Recession** , Journal of Long Range Planning ,Vol .48 , Issue .2 , 2014.
- 88- Boda , Martin, Úradnicek ,Vladimír , **The Portability of Altman’s Z-Score Model to Predicting Corporate Financial Distress of Slovak Companies**, Technological and Economic Development of Economy, Vol .22(4): ,pp.532–553 , 2016.

- 89- Borio ,Claudio E. V , **Change and constancy in the financial system: implications for financial distress and policy**, Working Papers of Bank for International Settlements, No. 237,2007.
- 90- Brav ,Omer , **Access to Capital, Capital Structure, and the Funding of the Firm**, The Journal of Finance, Vol. Lxiv, No. 1, 2009.
- 91- Bruinshoofd, A., Candelon, B. and Raabe, K., **Banking Sector Fragility and the Transmission of Currency Crises**, Open Econ Rev, Iss :21 , pp.263–292, 2010.
- 92- Calomiris, Charles W. , **Banking crises yesterday and today**, Financial History Review , Vol. 17 , Issue .01 , pp. 3 - 12, 2010.
- 93- Capraru, B., & Andries, A., **Nexus between concentration and fragility across EU banking systems**, Procedia Economics and Finance , Iss 32 ,1140 – 1147, 2015.
- 94- Chmelíková , Gabriela & Krauss , Annette & Dvouletý, Ondřej, **Performance of microfinance institutions in Europe— Does social capital matter?** , Socio-Economic Planning Sciences , doi:<https://doi.org/10.1016/j.seps.2018.11.007> .,2018.
- 95- Cleary ,Sean & Hebb ,Greg, **An efficient and functional model for predicting bank distress: In and out of sample evidence, of Banking&Finance**,doi:.,2015.
- 96- Diamond, Douglas W. & Rajan, Raghuram G. , **Liquidity Risk, Liquidity Creation, and Financial Fragility: A Theory of Banking** , Journal of Political Economy, Vol. 109, No. 2, pp. 287-327, 2001.
- 97- Dincer, Hasan & Gencer , Gulsah & Orhan ,Nazife & Sahinbas ,Kevser, **A Performance Evaluation of the Turkish Banking Sector after the Global Crisis via CAMELS Ratios** , Procedia Social and Behavioral Sciences , Vol .24. pp.1530–1545, 2011 .

- 98- Elliott William B. , Johanna Koëter-Kant & Warr , Richard S. **Market Timing And The Debt–Equity Choice** , Journal of Financial Intermediation ,Vol. 17, Iss. 2, pp. 175-197,2008 .
- 99- Falato, Antonio & Goldstein, Itay & Hortaçsu, Ali, **Financial Fragility in The COVID-19 Crisis: The Case of Investment Funds in Corporate Bond Markets**, Working Paper 27559, <http://www.nber.org/papers/w27559> ,2020.
- 100- Falcetti , Elisabetta & Tudela , Merxe , **What Do Twins Share? A Joint Probit Estimation of Banking and Currency Crises** , Economica, New Series, Vol. 75, No. 298, pp. 199-221 ,2008.
- 101- Fielding, D.and Rewilak J., **Credit Booms, Financial Fragility and Banking Crises, journal pertain** , Iss 136, 233–236, 2015.
- 102- Forte, Denis & Nakamura, Wilson, Toshiro & Barros ,Lucas, Ayres , **Determinants of the Capital Structure of Small and Medium Sized Brazilian Enterprises** , Journal Brazilian Administration Review , v. 10, n. 3, art. 6, pp. 347-369, 2013.
- 103- Foyeke, Obigbemi I., Olusola, Faboyede S.& Aderemi, Adeyemo K., **Financial Structure and the Profitability of Manufacturing Companies in Nigeria** , Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, Vol. 2 (3), pp. 56-63, 2016.
- 104- Frank , Murrav Z. & Goyal , Vidhan K. , **Capital Structure Decisions** , Department Of Finance, Hong Kong University Of Science And Technology, 2003.
- 105- Frank ,Murray Z. , Goyal ,Vidhan K. , Shen , Tao , **The Pecking Order Theory of Capital Structure: Where Do We Stand?** , SSRN Electronic Journal,2020 .
- 106- Gharaibeh , Mohammad A. & Sartawi, Iaad I. S. Mustafa & Daradkah , Demeh, **The Applicability of Corporate Failure**

- Models to Emerging Economies: Evidence from Jordan**, Journal of Contemporary Research in Business , Vol 5, No 4 , 2013 .
- 107- Ghosh, S ., **A simple index of banking fragility: application to Indian data** , The Journal of Risk Finance, Vol. 12 , Iss .2 , pp.112 – 120, 2011.
- 108- Gramlich, D. and Oet, M., **The structural fragility of financial systems** , Journal of Risk Finance, Vol. 12 Iss 4. 270 –290, 2011.
- 109- Gyimah, Prince & Boachie, Williams Kwasi , **Portability Of Multiple Discriminant Analysis Prediction Model Of Listed Firms: An Emerging Market Perspective** , Research Journal Of Finance And Accounting, Vol.9, No.6,(2018).
- 110- Habib ,Ahsan & Bhuiyan, Borhan Uddin & Islam ,Ainul , **Financial distress, earnings management and market pricing of accruals during the global financial crisis** , journal Managerial Finance ,Vol. 39, No. 2, pp. 155-180 ,2013.
- 111- Hong , Fang . , **Empirical Analysis On The Financial Fragility Of The United States Based On Factor Analysis Method** , Journal Of School Of Economics And Management ,2011.
- 112- Honohan ,Patrick , **Banking System Failures in Developing and Transition Countries: Diagnosis and Prediction** , Working Papers of Bank for International Settlements ,No. 39 , 1997.
- 113- Iftikhar, Syed Faizan , **Financial Reforms and Financial Fragility:A Panel Data Analysis**, Journal of Financial Studies, 2015, Vol .3, ISSN 2227-7072, pp.84-101,2015
- 114- Jehan , Shahzadah Nayyar, **Interaction of Financing & Investment Decisions Through Transition** , Econ. J. of Hokkaido Univ ., Vol. 30,pp. 47-54, 2001.

- 115- Kaiser, Florian & Obermaier ,Robert , **Vertical (Dis-)Integration and Firm Performance: A Management Paradigm Revisited**, Schmalenbach Bus Rev, Vol .72,pp.1–37, 2020.
- 116- Karaca , Samuray & Özen , Ercan , **Financial Failure Estimation of Companies in BIST Tourism Index by Altman Model and its Effect on Market Prices**, Journal of Accounting, Negotiation, and Distribution, vol. 8, issue 2, 2017.
- 117- Karadeniz E & Serkan Y. K & Omer I &Yıldırım B. O , **Firm Size and Capital Structure Decisions: Evidence From Turkish Lodging Companies**, Journal: International Journal of Economics and Financial Issues ,Vol:1, Issue: 1, pp. 1-11,2011.
- 118- Kida Thomas., **An investigation into auditors' continuity and related qualification judgments**, Journal of Accounting Research, China, Vol 18, No 2, 1980.
- 119- Kulkarni, Prasanna & Chirputkar, Abhijit V., **Impact of SME Listing on Capital Structure Decisions**, Procedia Economics and Finance 11, 431 – 444, 2014.
- 120- Lagunoff , Roger & Schreft ,Stacey L, **A Model of Financial Fragility, Journal of Economic Theory** ,NO .99, PP.220_264, 2001.
- 121- Leary ,Mark T. , Roberts, Michael R. , **The pecking order, debt capacity, and information asymmetry**, Journal of Financial Economics ,vol . 95, p.32–355,2010.
- 122- Manaseer , Sufian Radwan & Al-Oshaibat ,Suleiman Daood , **Validity of Altman Z-Score Model to Predict Financial Failure: Evidence From Jordan**, International Journal of Economics and Finance ,Vol. 10, No. 8, 2018.
- 123- Masood ,Omar & Stewart ,Chris, **Determinants of non-performing loans and banking costs during the 1999-2001**

- Turkish banking crisis** , Journal of Risk Assessment and Management, Vol. 11, Nos. 1/2, 2009.
- 124- Mazlan, Nurul ,Farhana& Ahmad , Noryati & Jaafar, Norlida, **Bank Fragility and Its Determinants: Evidence From Malaysian Commercial Banks**, International Conference on Business Management ,2016.
- 125- Medjoub, Edjoub Alaeddine & Houas, Abderrezzak, **A comparative study between Altman, Kida and Sherrod's model in predicting the financial failure of listed companies in Amman Stock Exchange**, Economic and Management Research Journal dupe Vol:14, No:03, p. 87-106,2020 .
- 126- Miglo ,Anton , **The Pecking Order, Trade-off, Signaling, and Market-Timing Theories of Capital Structure: a Review**, Ch. 10 In Capital Structure and Corporate Financing Decisions, Ed. Baker K., and G. Martin. Wiley.2011.
- 127- Moscatelli, M., Parlapiano, F., Narizzano, S., Viggiano, G., **Corporate Default Forecasting with Machine Learning, Expert Systems with Applications**, doi: <https://doi.org/10.1016/j.eswa.2020.113567>, 2020.
- 128- Myers , Stewart C, Financing of Corporations , **Handbook of the Economics of Finance Corporate Finance** ,Vol . 1,2003 .
- 129- Nenu, Elena A., Gherghina, Vintila & Georgeta , Stefan C., **The Impact ofCapital Structure on Risk and Firm Performance: Empirical Evidence for the Bucharest Stock Exchange Listed Companies**, International Journal of Financial Studies, Vol. 6, Issue 2, pp. 1-29, 2018.
- 130- Oniga , Alexandra , **Classic Insolvency Prediction Models Tested On Romanian Insurance Companies**, Journal European Scientific , vol.12, No.13, ISSN: 1857 – 7881, 2016.

- 131- Puri ,Jolly & Yadav ,Shiv Prasad , **Performance evaluation of public and private sector banks in India using DEA approach , Journal of Operational Research**, Vol. 18, No. 1, 2013 .
- 132- Radhi ,Deena Saleh Merza& Sarea, Adeal, **Evaluating Financial Performance of Saudi Listed Firms: Using Statistical Failure Prediction Models**, Journal of Business Ethics and Governance, Vol. 2, No. 1, 2019
- 133- Sahiti, Arbana and Aliu, Muhamet, **The Role of Financial Management in Strategy Execution, Eapjfrm** ,Vol 7, Issue 4, <https://ssrn.com/abstract=2908280>, 2016.
- 134- Sasu , Daniel , Ofori & Abor,Joshua, Yindenaba & Mensah ,Lord , **Funding structure and technical efficiency: A data envelopment analysis (DEA) approach for banks in Ghana**, Journal of Managerial Finance, Vol. 7 ,Iss 2, pp. 268-288,2018 .
- 135- Schroeder, S., **Defining and detecting financial fragility:New Zealand's experience** , International Journal of Social Economics, Vol. 36 , Iss 3 pp. 287 – 307, 2009.
- 136- Sekar . M, Gowri, G. Ramya , **A Study On Capital Structure And Leverage Of Tata Motors Limited: Its Role And Future Prospects**, Procedia Economics And Finance Vol .11, 2014 .
- 137- Shen ,Chung-Hua & Chen ,Chien-Fu , **Causality between banking and currency fragilities: A dynamic panel model**, Journal of Global Finance , vol .19,pp. 85–101, 2008.
- 138- Soufeljil ,Mohamed & Sghaier , Asma & Mighri ,Zouhayer & Kheireddine , Hanène , **The financial structure of the Tunisian listed businesses: an application on panel data** , Journal of Global Entrepreneurship Research, Vol .7(23) , pp 1-25 , 2017.

- 139- Vazquez ,Francisco , **Bank Funding Structures and Risk: Evidence From the Global Financial Crisis** , Article in IMF Working Papers · February 2012.
- 140- Vintila, Georgeta & Gherghina, Stefan, Cristian & Toader , Diana ,Alexandra, **Exploring the Determinants of Financial Structure in the Technology Industry: Panel Data Evidence from the New York Stock Exchange Listed Companies**, Journal of Risk and Financial Management ,vol . 12, pp. 1-16, 2019 .

الملاحق



ملحق (1) راس المال المدفوع

السنة	بغداد	التجاري	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الموصل	سومر التجاري	المتحدة	الانتمان العراقي
2005	52,973,256,470	60,000,000,000	10,300,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	15,000,000,000	20,000,000,000	16,809,600,000	10,000,000,000	25,000,000,000
2006	52,973,256,470	60,000,000,000	22,344,000,000	25,000,000,000	29,750,000,000	27,000,000,000	20,000,000,000	21,180,096,000	10,000,000,000	25,000,000,000
2007	52,973,256,470	60,000,000,000	22,344,000,000	25,000,000,000	29,750,000,000	31,000,000,000	25,000,000,000	21,180,096,000	10,000,000,000	50,000,000,000
2008	70,000,000,000	60,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	37,500,000,000	42,000,000,000	25,000,000,000	45,000,000,000	25,000,000,000	70,000,000,000
2009	85,000,000,000	60,000,000,000	50,000,000,000	50,000,000,000	50,400,000,000	55,000,000,000	50,000,000,000	50,000,000,000	100,000,000,000	85,000,000,000
2010	100,000,000,000	60,000,000,000	56,990,000,000	50,000,000,000	75,020,000,000	66,000,000,000	50,000,000,000	70,000,000,000	150,000,000,000	100,000,000,000
2011	112,900,000,000	100,000,000,000	103,950,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	75,000,000,000	100,000,000,000	200,000,000,000	100,000,000,000
2012	175,000,000,000	100,000,000,000	103,950,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	150,000,000,000	202,000,000,000	151,000,000,000	250,000,000,000	100,000,000,000
2013	250,000,000,000	150,000,000,000	250,000,000,000	152,000,000,000	155,000,000,000	150,000,000,000	202,000,000,000	187,300,000,000	300,000,000,000	150,000,000,000
2014	250,000,000,000	250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	202,000,000,000	250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000
2015	250,000,000,000	250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	252,500,000,000	250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000
2016	250,000,000,000	250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	252,500,000,000	250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000
2017	250,000,000,000	250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	252,500,000,000	250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000
2018	250,000,000,000	250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	252,500,000,000	250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000
2019	250,000,000,000	250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	252,500,000,000	250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000

ملحق (2) اجمالي الموجودات

السنة	بغداد	التجاري	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الموصل	سومر التجاري	المتحدة	الائتمان العراقي
2005	318,090,429,430	155,584,802,000	45,733,265,770	64,006,501,220	138,577,952,289	319,496,069,215	79,855,282,310	27,069,665,425	39,614,903,000	213,869,681,163
2006	331,209,583,378	164,594,170,638	81,847,073,831	43,925,751,126	167,831,022,000	299,385,631,368	90,371,936,557	38,077,432,730	26,612,287,000	357,423,459,169
2007	363,724,586,351	213,176,856,295	141,855,589,170	51,192,450,000	131,112,403,000	406,782,968,680	112,973,527,939	47,219,951,235	31,264,156,000	359,329,223,523
2008	542,911,440,820	204,674,371,349	239,984,991,213	70,563,773,000	158,187,678,000	569,667,612,693	205,984,854,404	77,531,702,034	62,382,961,270	337,992,826,946
2009	802,194,113,333	208,304,265,378	258,650,056,326	94,052,910,000	191,558,025,000	557,540,022,098	205,310,508,845	94,982,200,383	439,745,296,000	363,961,161,693
2010	961,062,610,000	204,163,838,149	272,031,632,749	107,558,290,000	246,091,572,000	580,125,543,187	186,010,790,693	119,936,262,516	518,599,704,000	594,931,934,359
2011	875,267,236,000	247,446,396,459	343,800,873,179	184,664,516,000	327,719,084,000	668,017,284,736	258,603,105,014	168,098,367,000	655,825,769,000	444,122,919,000
2012	1,300,654,984,000	293,436,517,502	424,766,297,564	337,248,547,000	380,094,355,000	818,969,589,919	472,979,957,739	270,188,999,000	706,408,071,000	561,579,222,000
2013	1,764,904,558,000	334,843,250,328	781,479,239,060	542,453,293,966	520,596,472,000	774,180,018,936	560,875,574,786	310,658,826,000	754,864,898,000	602,995,583,000
2014	1,827,505,325,000	449,272,568,429	816,478,697,199	615,235,071,804	558,655,517,000	683,076,386,655	348,145,109,350	419,761,171,000	596,733,704,984	625,187,059,000
2015	1,549,536,698,000	414,889,153,817	810,971,493,477	535,764,591,305	551,734,351,000	675,123,601,662	365,478,345,227	369,216,517,000	581,243,597,209	618,517,645,000
2016	1,200,424,117,000	423,819,261,000	802,022,034,419	579,598,327,000	577,870,247,000	633,833,084,000	410,055,008,175	351,772,887,000	527,820,770,171	513,382,999,000
2017	1,090,152,647,000	460,702,017,000	603,312,989,740	603,980,329,000	573,706,556,000	748,131,340,000	409,407,169,153	390,176,183,000	519,396,084,598	476,638,010,000
2018	1,113,538,558,000	444,138,292,000	578,336,518,931	525,757,058,000	607,084,862,905	800,749,802,000	409,740,060,338	409,535,591,000	515,535,374,763	497,694,366,000
2019	1,132,744,205,000	449,777,104,000	549,145,530,701	633,802,650,000	529,829,506,291	658,231,494,000	410,167,917,709	350,387,452,000	604,313,917,998	522,536,851,000

ملحق (3) الأرباح المحتجزة

السنة	بغداد	التجاري	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الموصل	سومر التجاري	المتحدة	الاتمان العراقي
2005	1,470,820,582	93,076,503	1,042,678,503	1,500,068,157	4,731,222,708	8,308,154,918	1,328,541,732	760,683,814	1,662,353,830	4,413,738,363
2006	2,853,963,966	858,108,578	1,088,055,581	0	0	3,785,163,293	1,858,251,377	860,570,989	0	1,428,461,855
2007	15,786,860,633	1,216,606,142	4,056,561,030	799,421,000	7,703,453,000	11,561,101,006	3,085,832,894	1,098,665,452	415,751,786	15,333,100,803
2008	19,303,866,437	1,399,224,287	10,459,799,467	2,978,332,000	7,500,340,000	13,254,592,807	6,126,135,271	692,390,984	0	13,755,286,470
2009	15,011,918,946	3,065,261,762	7,103,491,461	556,727,000	4,365,560,000	11,000,000,000	6,256,369,131	3,514,366,298	12,168,134,000	6,073,955,388
2010	12,985,949,000	10,612,607,296	4,014,848,850	1,084,429,000	8,456,967,000	8,195,965,471	9,712,559,363	395,549,693	30,205,754,000	7,771,782,070
2011	19,910,214,000	5,744,687,963	10,069,797,454	2,370,509,000	9,422,527,000	17,530,573,919	10,039,823,212	203,400,000	40,095,751,000	14,946,067,000
2012	23,844,409,000	10,573,317,681	29,314,141,321	13,644,701,000	1,313,870,000	23,068,171,645	15,447,666,635	963,794,000	50,547,309,000	21,299,614,000
2013	30,463,346,000	7,989,301,552	45,079,249,705	13,180,708,860	25,462,152,000	19,831,927,994	36,000,000,000	1,075,461,000	28,632,465,000	10,455,289,000
2014	19,741,625,000	8,293,066,547	34,339,256,085	6,701,099,492	27,433,611,000	3,425,436,693	1,700,000,000	1,591,160,000	20,554,375,515	12,270,974,000
2015	5,430,791,000	6,520,377,330	9,366,908,258	2,180,593,370	1,662,376,000	5,149,487,081	0	2,917,065,000	5,002,509,182	11,056,773,000
2016	23,525,818,000	18,685,290,000	14,202,251,602	26,368,754,000	33,790,831,000	9,949,390,000	5,236,448,523	9,091,478,000	1,006,024,732	38,159,208,000
2017	14,367,974,000	27,492,997,000	18,220,853,258	24,203,243,000	22,412,068,000	6,300,402,000	9,992,835,429	9,413,713,000	0	46,448,171,000
2018	7,649,644,000	18,415,333,000	8,970,577,502	0	22,649,479,780	2,755,159,000	4,571,305,970	10,145,435,000	0	46,277,759,000
2019	14,376,083,000	6,036,657,000	5,091,419,669	945,805,000	16,355,484	2,829,903,000	5,477,819,035	10,967,627,000	0	29,906,104,000

ملحق (4) المطلوبات

السنة	بغداد	التجاري	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الموصل	سومر التجاري	المتحدة	الانتماء العراقي
2005	262,168,619,818	92,923,382,929	33,614,346,267	36,902,484,376	107,891,087,500	292,136,577,671	57,838,279,566	9,074,230,293	27,595,497,000	182,897,528,341
2006	271,720,329,370	100,817,601,411	57,689,485,460	17,564,629,285	136,546,368,000	263,602,820,626	66,032,119,590	15,447,835,331	17,335,920,000	323,714,079,585
2007	287,617,548,308	147,872,849,032	113,423,927,940	23,246,938,000	92,126,045,000	356,333,944,973	82,270,398,397	20,186,925,923	21,965,907,000	281,453,467,936
2008	449,596,502,822	137,621,283,228	198,934,712,207	39,483,175,000	111,125,280,000	505,827,487,037	168,827,842,069	27,779,948,137	38,737,194,490	244,922,963,271
2009	693,024,541,000	124,153,620,314	198,349,299,221	42,280,940,000	129,035,582,000	481,992,807,383	145,636,550,963	35,733,549,473	327,067,030,000	252,048,525,306
2010	842,274,695,000	109,624,945,082	207,352,550,296	54,644,816,000	157,636,376,000	496,027,190,947	121,620,505,649	44,189,060,332	334,612,368,000	459,838,474,740
2011	735,647,496,000	112,261,767,064	224,416,116,895	79,247,530,000	210,611,410,000	530,117,905,585	169,447,930,028	62,099,276,000	408,379,529,000	292,157,432,000
2012	1,093,402,136,000	150,236,258,214	274,510,582,052	182,588,102,000	261,536,688,000	631,223,397,591	250,550,019,030	111,454,487,000	396,143,508,000	386,031,739,000
2013	1,473,642,144,000	138,264,072,282	476,167,432,103	373,912,126,000	334,239,814,000	571,400,423,727	299,756,450,492	114,233,226,000	416,031,634,000	405,916,216,000
2014	1,535,086,127,000	164,887,327,249	469,176,977,902	352,548,624,015	274,906,261,000	376,001,974,995	85,205,316,745	160,107,649,000	279,818,630,847	335,015,916,000
2015	1,281,048,325,000	140,687,855,320	487,998,540,927	275,368,264,753	270,472,164,000	398,156,029,430	102,870,657,289	105,878,189,000	259,527,046,104	316,707,794,000
2016	917,602,412,000	141,878,208,000	484,288,250,146	291,008,150,000	288,077,511,000	369,489,006,000	144,417,059,488	84,617,609,000	205,045,245,665	206,567,799,000
2017	813,210,605,000	169,143,319,000	282,425,648,974	318,261,007,000	290,623,880,000	509,539,000,000	138,764,308,720	122,662,900,000	221,958,387,515	161,181,272,000
2018	846,795,838,000	160,460,787,000	263,863,593,025	376,161,143,000	323,983,243,537	533,282,269,000	143,965,900,879	141,111,480,000	211,805,293,576	184,196,061,000
2019	859,102,781,000	177,847,850,000	242,436,472,500	267,907,313,000	269,203,027,799	390,941,198,000	141,706,973,665	80,919,690,000	300,842,294,735	225,410,201,000

ملحق (5) الودائع

السنة	بغداد	التجاري	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الموصل	سومر التجاري	المتحدة	الائتمان العراقي
2005	234,005,655,730	77,799,292,599	16,851,683,525	27,407,522,649	77,084,982,391	259,525,318,201	47,410,711,598	4,273,787,426	21,647,914,844	168,455,609,112
2006	231,803,428,344	70,129,503,348	41,948,809,913	13,102,594,528	107,683,853,000	218,174,467,169	59,520,107,551	11,729,275,456	13,754,199,634	300,924,349,077
2007	237,113,074,923	86,775,669,154	83,092,042,404	19,052,718,000	69,097,236,000	324,789,331,061	72,926,117,307	11,916,764,756	14,307,203,460	239,616,200,241
2008	380,264,361,641	85,268,877,196	128,333,537,508	34,896,374,000	90,845,409,000	404,456,037,715	131,742,400,946	14,244,255,440	25,279,520,513	199,377,336,212
2009	641,484,978,400	83,611,076,861	163,156,102,629	37,722,244,000	109,511,128,000	434,681,611,213	149,153,415,519	19,945,929,225	83,574,018,000	209,765,940,835
2010	779,138,651,000	78,609,031,376	169,879,772,242	49,507,396,000	124,483,477,000	448,170,873,329	127,959,614,337	32,670,912,126	177,979,856,000	422,901,843,107
2011	501,669,603,055	82,425,641,864	191,088,818,884	73,001,539,000	162,181,242,000	475,118,938,449	124,766,718,796	32,211,777,000	173,425,414,000	249,056,274,000
2012	807,294,184,539	108,135,506,106	232,259,962,644	142,692,770,000	175,835,392,000	595,108,774,816	215,456,625,775	65,582,375,000	131,923,195,000	324,535,834,000
2013	1,232,758,580,000	93,297,733,732	376,984,432,586	275,882,019,687	267,256,413,000	524,606,164,429	228,432,136,227	74,876,714,000	136,006,881,000	366,473,260,000
2014	1,345,373,966,000	120,475,834,599	417,364,477,417	240,268,173,288	239,914,560,000	340,411,884,090	60,695,891,440	76,392,229,000	75,379,394,403	306,077,693,000
2015	801,751,833,000	89,297,116,058	373,257,806,880	173,565,260,630	251,887,156,000	316,337,585,479	73,680,309,835	86,035,933,000	160,323,902,159	158,864,380,000
2016	752,295,716,000	117,737,848,000	427,200,844,364	149,121,176,000	254,003,297,000	251,838,721,000	90,510,384,187	67,663,355,000	65,028,863,284	179,282,330,000
2017	684,047,064,000	134,711,253,000	265,803,562,818	184,727,884,000	246,005,724,000	324,513,571,000	98,487,499,555	89,771,184,000	103,903,709,809	144,170,024,000
2018	782,173,539,000	134,549,823,000	232,934,933,496	189,794,078,000	238,583,932,240	429,184,675,000	107,945,131,145	80,745,035,000	73,269,624,685	162,366,285,000
2019	801,174,857,000	146,612,889,000	201,579,972,579	250,548,236,000	210,962,480,920	271,009,546,000	109,875,050,723	62,691,922,000	69,438,830,486	208,358,810,000

ملحق (6) صافي الدخل قبل الضريبة

السنة	بغداد	التجاري	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الموصل	سومر التجاري	المتحدة	الانتمان العراقي
2005	1,838,525,727	1,695,965,025	1,303,348,054	1,579,019,112	4,980,234,429	10,436,184,148	1,660,677,165	950,854,768	1,268,037,680	5,517,172,953
2006	8,408,648,198	1,072,635,723	2,441,168,154	-742,895,003	497,789,000	5,154,522,204	2,322,814,221	1,075,713,737	-2,744,338,050	12,156,816,504
2007	19,753,567,127	1,520,757,677	4,953,399,242	1,584,391,000	8,108,898,000	14,451,376,258	4,361,512,178	1,421,802,349	437,633,458	19,166,376,003
2008	21,417,201,331	1,749,025,359	15,111,873,473	3,135,086,000	8,081,093,000	13,952,202,955	6,448,563,443	865,488,731	-710,891,523	17,194,108,088
2009	15,802,020,000	3,831,577,203	7,977,359,433	586,028,000	4,595,326,000	11,707,089,059	6,908,477,781	4,392,957,873	14,024,593,000	7,592,444,235
2010	12,669,900,000	13,265,759,120	6,269,740,788	1,141,504,000	8,902,008,000	8,627,332,075	10,223,746,698	484,304,806	33,309,070,000	8,180,823,232
2011	20,958,120,000	7,180,859,954	11,632,340,917	2,495,273,000	9,918,450,000	18,453,235,704	10,673,498,118	237,442,000	43,458,904,000	15,732,702,000
2012	25,099,377,000	13,216,647,101	30,856,990,864	15,415,475,000	1,383,021,000	24,282,285,942	16,260,701,721	1,169,860,000	66,320,278,000	22,946,962,000
2013	32,066,680,000	8,877,001,724	47,451,841,795	13,874,430,379	26,802,265,000	20,875,713,678	38,689,185,587	1,697,729,000	30,139,437,000	11,531,884,000
2014	27,780,658,000	9,214,518,386	36,146,585,353	7,050,644,200	28,877,485,000	3,605,722,835	1,820,660,945	2,307,278,000	21,636,184,749	13,443,102,000
2015	6,448,486,000	7,244,863,700	9,859,903,430	2,207,476,000	17,498,695,000	5,420,512,717	-332,104,667	3,620,297,000	19,831,113,680	11,638,708,000
2016	20,245,029,000	7,577,912,000	14,133,043,849	23,501,801,000	10,179,135,000	11,750,404,000	3,522,197,716	3,760,419,000	1,058,973,402	4,976,342,000
2017	6,122,480,000	9,924,074,000	4,230,107,006	2,965,436,000	3,995,916,000	-581,555,000	4,895,038,845	400,653,000	-3,130,871,887	6,707,465,000
2018	4,152,102,000	10,864,383,000	591,789,500	-7,912,541,000	338,964,573	-2,295,243,000	2,584,497,909	912,959,000	-16,798,612,899	5,597,616,000
2019	7,298,604,000	6,532,195,000	3,931,357,837	9,464,205,000	17,216,299	78,677,000	3,418,816,088	1,008,783,000	-2,057,722,269	-5,121,655,000

ملحق (7) حق الملكية

السنة	بغداد	التجاري	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الموصل	سومر التجاري	المتحدة	الانتمان العراقي
2005	55,921,809,612	62,661,419,493	12,118,919,503	27,104,016,844	30,686,864,789	27,359,511,544	22,017,002,744	17,995,435,132	12,019,406,000	30,972,152,822
2006	59,489,254,008	63,776,569,227	24,157,588,371	26,361,121,841	31,184,654,000	35,782,810,742	24,339,816,967	22,629,597,399	9,276,367,000	33,709,379,584
2007	76,107,002,043	65,304,007,263	28,431,661,230	27,945,512,000	38,950,358,000	50,449,023,707	30,703,129,542	27,033,025,312	9,298,249,000	77,875,755,587
2008	93,341,937,998	67,053,088,121	41,050,279,006	31,080,598,000	47,045,068,000	63,840,125,656	37,157,012,335	49,751,753,897	23,645,766,780	93,069,863,675
2009	109,169,572,046	84,150,645,064	59,200,957,105	51,771,970,000	62,522,443,000	75,547,214,715	59,673,957,882	59,248,650,910	112,678,266,000	111,912,636,387
2010	118,787,915,000	94,538,893,067	63,548,282,453	52,913,474,000	88,455,196,000	84,098,353,240	64,390,285,044	75,747,952,183	183,987,336,000	135,093,459,619
2011	139,619,840,000	135,184,629,395	118,183,956,284	105,416,986,000	117,107,674,000	137,899,379,151	89,155,174,986	105,999,841,000	247,446,240,000	151,965,487,000
2012	207,252,848,000	143,200,259,288	149,087,509,846	154,660,445,000	118,557,667,000	187,746,192,328	222,429,938,707	158,734,512,000	310,264,563,000	175,547,483,000
2013	291,262,414,000	196,579,178,046	303,984,100,291	168,541,187,966	186,356,658,000	202,779,595,209	261,119,124,294	196,482,702,000	338,833,264,000	197,079,367,000
2014	292,419,198,000	284,385,241,180	245,974,012,631	263,429,187,282	283,749,256,000	307,074,411,660	262,939,792,605	259,853,180,000	316,915,074,137	290,171,143,000
2015	268,488,373,000	274,201,298,497	321,625,505,884	260,396,326,552	281,262,187,000	276,967,572,232	262,607,687,938	263,349,295,000	321,716,551,105	301,809,851,000
2016	282,821,705,000	281,941,053,000	317,733,784,273	287,732,592,000	289,792,736,000	272,093,538,000	365,637,948,687	267,139,192,000	322,775,524,507	306,815,200,000
2017	276,942,042,000	291,558,698,000	320,887,340,766	285,719,322,000	283,082,676,000	270,897,703,000	270,642,860,433	267,513,283,000	297,437,697,083	315,456,738,000
2018	266,742,720,000	283,958,246,000	314,472,925,906	257,849,745,000	283,101,619,368	267,467,533,000	265,774,159,459	268,424,123,000	303,730,081,187	313,498,305,000
2019	273,641,424,000	271,929,254,000	306,709,058,201	256,641,507,000	260,626,478,492	267,290,296,000	268,460,944,044	269,467,762,000	303,471,677,363	297,126,650,000

ملحق (8) الموجودات السائلة

السنة	بغداد	التجاري	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الموصل	سومر التجاري	المتحدة	الانتمان العراقي
2005	241,491,655,553	121,857,443,708	28,695,411,210	58,993,041,551	82,600,094,373	265,727,701,249	45,800,144,552	20,474,782,795	30,441,411,000	178,068,625,959
2006	245,732,622,304	125,910,264,660	51,456,327,230	35,712,474,633	119,645,425,000	238,968,124,812	55,966,839,526	24,040,410,686	21,113,819,000	313,691,683,972
2007	251,363,990,213	178,267,723,438	111,094,030,824	40,011,539,000	102,467,436,000	326,997,292,900	89,001,466,726	27,894,852,149	26,662,245,000	323,668,437,316
2008	423,649,229,485	175,125,466,995	202,660,960,029	58,645,766,000	139,716,005,000	406,053,381,116	158,495,217,002	61,703,952,457	53,881,802,748	311,217,049,922
2009	642,765,882,326	182,698,404,148	198,380,227,398	74,384,650,000	160,638,238,000	432,813,112,526	136,114,569,302	44,155,969,139	297,826,119,000	333,838,574,058
2010	701,379,778,000	176,371,928,345	196,706,653,910	63,560,171,000	159,794,075,000	352,862,154,398	90,105,211,134	71,919,393,411	216,918,234,000	566,285,406,072
2011	646,976,585,000	224,334,599,961	246,792,224,553	128,849,677,000	169,051,772,000	376,875,380,278	127,438,240,802	99,976,922,000	154,610,492,000	422,138,824,000
2012	1,061,665,696,000	265,366,083,978	224,960,931,286	261,188,661,000	170,331,829,000	895,410,311,922	222,409,576,244	166,596,627,000	233,943,353,000	541,489,059,000
2013	1,435,861,366,000	304,656,238,993	479,279,232,637	416,637,618,164	242,585,485,000	443,215,934,905	334,179,025,909	206,459,601,000	127,916,069,000	588,279,435,000
2014	1,449,634,991,000	414,860,667,163	485,762,433,603	423,677,960,440	364,454,728,000	376,626,510,372	97,636,558,461	43,019,969,000	48,991,416,576	610,414,876,000
2015	1,033,427,161,000	376,523,832,387	442,383,350,441	314,001,653,435	400,926,480,000	367,883,843,011	140,029,547,519	219,742,238,000	122,805,011,905	601,684,200,000
2016	824,049,771,000	408,380,570,000	385,030,811,813	367,831,942,000	444,532,170,000	329,238,375,000	166,500,679,534	225,845,953,000	60,208,148,024	505,508,820,000
2017	753,747,895,000	441,967,181,000	269,266,980,586	399,601,749,000	410,368,393,000	424,780,817,000	166,972,952,187	269,385,121,000	214,136,717,925	471,774,680,000
2018	793,917,036,000	423,111,124,000	274,497,581,558	378,455,143,000	377,272,500,136	474,994,577,000	187,473,351,776	303,655,392,000	8,264,124,205	491,505,744,000
2019	695,687,158,000	427,900,024,000	279,354,751,969	355,227,378,000	303,989,115,082	326,833,240,000	165,610,201,228	246,494,393,000	7,848,249,864	511,448,662,000

ملحق (9) المطلوبات المتداولة

السنة	بغداد	التجاري	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الموصل	سومر التجاري	المتحدة	الانتمان العراقي
2,005	16,041,283,484	8,505,227,662	14,821,145,465	8,555,025,034	21,738,232,206	15,594,306,267	8,554,839,661	1,438,274,700	4,195,446,000	8,390,600,423
2,006	29,403,175,671	21,953,686,704	3,681,892,450	4,001,827,079	17,024,186,000	24,254,713,226	4,574,893,624	3,321,377,171	1,095,932,000	18,180,659,180
2,007	32,143,312,482	51,313,666,865	7,307,835,127	1,430,818,000	15,925,537,000	23,276,667,440	-2,064,947,198	3,418,994,133	4,705,521,818	28,567,994,966
2,008	45,392,406,883	48,283,227,888	33,182,600,470	1,964,053,000	11,299,911,000	74,727,003,182	26,090,517,718	5,302,926,158	8,585,967,386	33,934,052,434
2,009	31,406,014,289	37,260,849,754	10,879,739,852	1,972,456,000	10,083,916,000	29,477,465,020	-22,084,885,714	6,712,655,478	95,178,545,000	29,470,484,513
2,010	37,586,317,000	29,352,492,979	17,342,824,219	2,938,551,000	18,622,250,000	32,699,980,397	-30,174,075,801	5,593,420,269	48,056,060,000	29,820,368,110
2,011	36,278,525,000	28,831,644,989	17,724,330,896	3,527,443,000	23,386,291,000	25,000,141,420	12,857,959,905	10,320,822,000	109,001,547,000	31,094,605,000
2,012	46,683,127,000	38,158,698,060	13,730,917,974	27,750,588,000	68,228,623,000	15,439,184,919	8,143,070,470	6,497,154,000	149,450,090,000	31,116,982,000
2,013	80,057,894,000	41,572,653,917	59,024,309,305	13,583,333,049	50,952,055,000	19,544,240,139	30,346,059,265	8,978,979,000	66,511,657,000	25,386,352,000
2,014	43,486,839,000	43,824,224,383	13,964,844,363	14,425,927,445	18,170,364,000	17,884,033,903	13,740,699,033	24,413,965,000	40,415,481,829	23,266,089,000
2,015	383,737,427,000	50,181,593,286	78,777,856,139	7,802,564,715	10,362,272,000	65,497,035,108	16,373,688,422	13,724,370,000	30,624,544,503	154,664,611,000
2,016	89,676,187,000	20,656,409,000	55,312,139,116	128,991,083,000	19,555,666,000	117,649,285,000	52,560,070,879	16,970,340,000	65,920,548,947	27,285,469,000
2,017	98,687,722,000	34,430,270,000	14,946,819,480	133,531,839,000	44,618,156,000	184,955,000,000	38,074,070,033	32,891,716,000	40,651,354,442	17,011,248,000
2,018	60,410,135,000	25,435,770,000	28,853,392,863	77,175,344,000	85,399,311,297	103,679,824,000	27,291,630,706	60,354,068,000	83,584,090,715	21,829,776,000
2,019	56,090,702,000	31,233,270,000	38,847,871,306	250,604,534,000	58,240,546,879	119,522,774,000	23,082,922,942	18,227,768,000	231,403,464,249	17,051,391,000

ملحق (10) الإيرادات

السنة	بغداد	التجاري	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الموصل	سومر التجاري	المتحدة	الانتظام العراقي
2005	9,687,714,346	6,006,184,118	3,383,223,989	3,124,369,615	10,473,461,912	20,258,881,964	3,410,956,111	2,336,878,104	3,545,865,195	11,992,011,223
2006	17,978,117,620	12,079,308,351	5,929,038,821	3,825,400,085	13,474,407,000	18,497,435,097	5,105,856,245	2,832,229,483	1,945,715,134	34,249,580,960
2007	32,690,336,874	21,646,906,737	12,193,043,320	7,440,148,000	19,105,768,000	39,766,137,094	7,944,624,502	3,893,873,602	1,975,220,880	37,651,543,209
2008	44,035,239,998	25,811,099,470	28,149,010,131	8,328,162,000	21,858,476,000	44,775,066,075	11,752,515,448	4,454,277,097	1,097,989,707	38,478,549,060
2009	41,105,517,000	18,242,373,743	21,343,779,942	6,637,111,000	14,002,382,000	37,342,653,254	13,091,858,806	8,332,559,042	27,043,094,000	24,873,283,920
2010	58,655,740,000	28,123,180,849	20,634,407,000	5,621,288,000	21,198,526,000	32,920,459,974	17,468,939,589	7,042,046,668	53,848,958,000	20,946,024,825
2011	55,628,194,000	15,460,994,151	27,844,662,000	12,861,915,000	23,827,059,000	47,641,917,907	19,841,880,083	9,494,214,000	67,668,139,000	39,082,725,000
2012	62,731,320,000	24,237,811,018	57,702,130,360	29,591,486,000	28,561,520,000	58,387,897,728	26,543,443,654	22,824,016,000	98,523,377,000	44,166,375,000
2013	85,257,522,000	22,079,152,499	87,570,040,674	33,119,151,697	50,494,011,000	56,324,910,738	59,457,476,923	45,047,783,000	75,853,430,012	31,231,587,000
2014	76,265,144,000	19,257,708,886	81,405,350,559	37,568,618,454	59,954,770,000	36,234,260,910	11,443,681,472	15,496,509,000	47,704,975,709	26,813,897,000
2015	89,765,245,000	19,641,907,523	64,704,054,837	37,180,459,181	40,890,708,000	43,718,983,583	7,223,720,546	13,754,995,000	44,854,996,074	23,335,431,000
2016	82,208,630,000	18,972,191,000	46,706,717,306	49,640,695,000	28,739,413,000	44,327,583,000	9,151,007,190	13,422,785,000	23,635,748,069	19,194,703,000
2017	62,320,341,000	24,666,078,000	33,071,968,903	44,201,768,000	22,032,990,000	35,786,072,000	11,362,040,381	15,438,106,000	19,743,659,282	15,174,912,000
2018	46,341,540,000	20,561,990,000	21,331,201,630	27,167,723,000	14,006,214,049	21,305,712,000	10,895,019,342	9,887,060,000	15,004,202,735	14,730,364,000
2019	52,364,574,000	19,999,712,000	14,702,647,390	40,581,470,000	11,997,282,013	21,264,510,000	9,313,571,611	8,911,538,000	10,622,772,420	5,494,408,000

ملحق (11) النقدية

السنة	بغداد	التجاري	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الموصل	سومر التجاري	المتحدة	الانتماء العراقي
2005	163,194,670,750	108,726,358,777	19,617,929,073	42,363,176,349	47,565,261,128	104,497,973,120	39,222,758,681	5,444,214,075	29,195,298,000	135,013,048,962
2006	187,524,605,239	31,861,468,970	31,269,795,985	28,383,979,439	50,825,171,000	138,600,463,715	48,555,254,905	6,748,841,966	19,637,547,000	162,296,722,126
2007	160,942,636,431	39,271,929,571	50,424,794,645	39,375,726,000	99,664,252,000	174,354,378,373	80,815,526,580	17,591,983,429	24,317,477,000	167,743,775,945
2008	204,708,679,911	48,778,863,840	69,356,530,947	42,299,335,000	136,158,518,000	217,433,625,501	142,890,917,885	46,317,096,524	45,588,344,670	167,378,888,551
2009	477,684,630,609	23,171,581,183	57,993,335,765	52,477,343,000	154,283,724,000	355,744,429,771	125,950,340,670	22,042,495,836	294,289,498,000	160,640,195,947
2010	571,822,356,000	42,783,240,595	75,931,334,923	50,688,580,000	149,462,240,000	343,909,605,978	79,529,371,770	55,402,949,200	210,358,911,000	209,420,027,961
2011	457,387,463,000	108,924,267,598	96,677,268,551	109,984,320,000	155,831,584,000	369,713,373,399	119,677,776,245	63,536,178,000	137,010,459,000	195,773,036,000
2012	812,391,897,000	137,403,194,698	160,054,153,308	257,644,127,000	158,849,304,000	463,908,436,167	204,412,386,744	148,440,516,000	216,118,063,000	182,302,771,000
2013	1,014,698,200,000	191,803,963,583	368,770,324,961	383,101,205,338	231,470,130,000	422,060,505,233	318,942,813,390	185,399,430,000	113,743,180,000	196,654,435,000
2014	992,408,943,000	134,597,668,786	365,144,128,726	409,722,066,297	355,451,379,000	349,766,735,144	92,047,761,882	24,691,277,000	35,529,723,837	201,694,876,000
2015	870,879,623,000	145,373,909,062	244,756,595,621	311,459,570,511	361,399,771,000	325,310,817,042	134,700,750,940	205,726,057,000	118,220,579,701	295,041,200,000
2016	541,806,853,000	102,849,878,000	164,912,507,356	308,745,185,000	426,463,569,000	281,548,648,000	112,162,325,167	177,310,964,000	53,466,691,021	58,862,442,000
2017	500,901,780,000	83,598,660,000	201,791,507,456	270,947,891,000	385,847,443,000	410,664,669,000	156,330,549,415	217,185,262,000	40,799,691,179	116,338,715,000
2018	612,061,251,000	145,389,874,000	194,248,904,015	205,639,470,000	355,093,483,003	465,696,322,000	166,472,662,222	217,354,803,000	6,818,606,930	341,339,760,000
2019	551,316,536,000	202,968,845,000	224,350,436,275	160,246,455,000	303,545,298,378	317,841,874,000	103,324,816,314	207,323,742,000	5,466,321,197	404,119,631,000

Abstract

This study in this study is in the securities sector in the Iraq Stock Exchange, financing investment in financing volume, financing investment in (Bank of Baghdad, Commercial Bank of Iraq, Gulf Bank Commercial, National Bank of Iraq, Iraqi Investment Bank, Middle East Bank, Mosul Bank for Development and Investment, Sumer Commercial Bank, United Investment Bank, Iraqi Growth Bank) based on the availability of time data that extended from 2005 to 2019. Indicators in the four indexes of index numbers . To achieve the main objective of the study, the multiple regression coefficient of variance test was used using the Backward deletion method through the statistical program (SPSS.V22). The study reached the study conducted by the study, and the study found it, and linked it to the lesson, and linked it to printing, and linked it to modern and small modern printing that works to get rid of fragility. As well as the Kida model for measuring financial fragility, and its financial environments, as this model helps it predict the financial future and the extent to which it can finance.

Key words / Financing Structure, Finance, Financial Fragility, Z-Score Models

Ministry of High Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Financial and Banking Sciences Department



Employing the financing structure to reduce financial fragility

**An applied study in a sample of private commercial banks listed in
the Iraqi financial market for the period (2005-2019)**

An introduction Thesis

To the Council of the College of Administration and Economics - Karbala
University, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in
Finance and Banking science

BY

Amal Qahtan Aziz Al-Husseini

Supervisor by

M.D. Zainab Makki Al-Banaa

2021 A.D

1442 A.H